القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالمياً (الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً)

Power, Strategic Planning with Their Implications on The International Position of The State (United Arab Emirates as a Model)

إعداد الطالبـــــة : نهلـــة صبّـــار الشمـــري

إشراف : الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

خطة رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

2011

نموذج التفويض

أنا نهلة صبار الشمري، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٧ / ٨ / ٢٠١١م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالمياً (الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً)** "، وأجيزت بتاريخ 7/ 8 /2011.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان	مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة	عضـــــــواً	
الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعه	مناقشاً خارجياً	

خُذُواْ مَآ آتَيْنَـكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

الأعراف - 171

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير والامتنان لاستاذي الفاضل

الاستاذ الدكتور احمد سليم البرصان

الذي تكرم عليَّ بقبول اشرافه على اطروحتي

كما اتقدم الى كل اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الاوسط

بالشكر والتقدير

واتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الافاضل

الاهداء

الى روح والدي المغفور له باذن الله الذي لطالما كان المشجع والمتابع والاساس بعد الله عز وجل في نجاحي وتوفيقي في علمي ودراستي عسى ان ارد له الدين وافرحه في مثواه .

الى والدتي الحنونة اطال الله بعمرها والتي كان لدعائها المستمر الاثر في نجاحي

. . . اخوتي واخواتي الاعزاء

الى زوجي ورفيق دربي . . . اولادي الاعزاء

الى كل من وقف معي وساعدني في الوصول الى هذا العمل

اهدي هذا الجهد المتواضع

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
نموذج التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الآية	د
الشكر والتقدير	هـ
الاهداء	و
الفهرس	ز
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الانجليزية	ل
الفصل الأول **منهجية البحث والدراسات السابقة**	11-1
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
فرضيات الدراسة	3
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
حدود الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
التعريفات الإجرائية	4
الإطار النظري والدراسات السابقة	5
أولاً: الإطار النظري	6
ثانياً: الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني **قوة الدولة**	49-12
المبحث الأول: عناصر قوة الدولة ومصادرها	16
المطلب الأول: مفهوم قوة الدولة	18

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية والأهداف القومية	23
المبحث الثاني: عناصر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة	36
المطلب الأول: القوة الاقتصادية الإماراتية	37
المطلب الثاني: القوة العسكرية الإماراتية	41
المطلب الثالث: الموارد البشرية	46
الفصل الثالث **التخطيط الاستراتيجي في الدولة**	86-50
المبحث الأول: عناصر التخطيط الاستراتيجي في الدولة	53
المطلب الأول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي	55
المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية الشاملة	61
المطلب الثالث: خصائص التخطيط الاستراتيجي	63
المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة	68
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية	70
المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية	79
الفصل الرابع **مكانة دولة الإمارات العربية الدولية**	116-87
المبحث الأول: علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية	90
المطلب الأول: دولة الإمارات العربية والدائرة الخليجية	91
المطلب الثاني: دولة الإمارات العربية والدائرة العربية	94
المطلب الثالث: دولة الإمارات العربية والدائرة الدولية	100
المبحث الثاني: المؤتمرات والاستثمارات والاتفاقيات الدولية	105
المطلب الأول: مساهمة دولة الإمارات العربية في العون الإنمائي والغوث الإنساني والسلم الدولي	106
المطلب الثاني: الخارطة الاستثمارية لدولة الإمارات العربية في المرحلة القادمة	111
الفصل الخامس **الخاتمة والنتائج والتوصيات**	128-116

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	117
اختبار الفرضيات	118
النتائج	123
التوصيات	124
قائمة المراجع	127

القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالمياً

(الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً)

إعداد الطالبة

نهلة صبار الشمري

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد سليم البرصان

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القوة والاستراتيجية في مكانة الدولة عالمياً، وتطبيق هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً. وتتمثل فرضية هذه الدراسة في الآلية التي عملت من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء إستراتيجيتها وتخطيطها الإستراتيجي قصير/متوسط/ وطويل الأمد، والذي ساهم في وصول الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة والمتطورة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، من خلال التطرق إلى عدة مناهج لقياس قوة الدولة وتطبيقها على دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى التعرف على الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تعزيز سياساتها الاقتصادية والسياسية مع دول العالم على وجه التحديد.

وتوصلت الدراسة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض العناصر قد استطاعت تحقيق عناصر قوة الدولة والحصول على مكانتها إقليمياً ودولياً، في حين لم تحقق ذلك في عناصر أخرى، فقد لعبت عوامل الاختلال الديموغرافي، وقضية الجزر الإماراتية دوراً بارزاً في إظهار عدم قدرة دولة الإمارات على تحقيق النجاح في تسخير كافة القدرات المتاحة لها لإبراز قوتها ومكانتها على الصعيد الإقليمي، ولكنها في المقابل أولت الأهمية الأولى لبناء مؤسساتها السياسية (الداخلية والخارجية)، والاجتماعية، والتعليمية، والإعلامية، والصحية، والدفاعية وذلك في سبيل تأسيس دولة عصرية لها مكانتها بين الدول.

لقد وازنت دولة الإمارات العربية المتحدة بين قدراتها وإمكانياتها، وبين أهدافها الأساسية، وذلك في انتهاج سياسة مرنة، وتسوية الخلافات الخارجية بالطرق السلمية، كما سخرت دولة الإمارات قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية لتحقيق أهدافها الخارجية في تعزيز مكانة وسمعة الدولة، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتعاون الدولي، من خلال الحضور والعمل النشط في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومن خلال التعاون الثنائي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وأوصت الدراسة صُنّاع القرار السياسي الخارجي بتكريس مبدأ محور السياسة الخارجية والهوية، من حيث الاستناد إلى قيم التسامح والانفتاح، لكن مع عدم التساهل إزاء كل ما من شأنه المساس بمصالح الدولة وحقوقها الوطنية. مع العمل على إثارة مناخ من الحراك والحوار في العلاقة ما بين القيادة السياسية ومتخذي القرار في الدولة من جهة وبين القطاعين العام والخاص والمواطنين من جهة ثانية. وضرورة التعامل الإيجابي مع المعطيات الدولية الجديدة، والعمل على وضع آلية بنّاءة ومدروسة في مواجهة ثقافة العولمة الجارفة.

والتركيز على التنمية الإنسانية والبشرية، واعتبار الموارد البشرية والاجتماعية كأولوية أساسية لرفاهية المجتمع. مع تشجيع استراتيجية تطوير التعليم كمنجز نحو مخرجات أفضل توفر هدر ميزانيات التعليم العالي، ووقت وجهد الطلبة، نحو تلبية متطلبات سوق العمل، والاستعانة بالخبرات الأجنبية. والتركيز على أهمية اللغة العربية في التعليم والمجتمع وحتمية وضرورة عدم المساس بها.

كما طالبت الدراسة وزارة الداخلية الإماراتية بالتوقف عند سقف محدد لنسبة كل جالية أجنبية في الإمارات، وبتجنيس الخليجيين والعرب، وتشجيع الإنجاب ضمن استراتيجية وطنية. والعمل على تغليب التمليك العقاري للمواطنين والعرب.

كما أوصت الدراسة مخططي الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بتنويع مجالات الاستثمار ودعم القطاع الزراعي وصيد الأسماك لتوفير الأمن الغذائي.

Power, Strategic Planning with Their Implications on The International Position of The State (United Arab Emirates as a Model)

Prepared by
Nahla Sabbar Al-Shammari

Supervised by
Professor Doctor Ahmad Salim Al-Bursan

ABSTRACT

This study aimed to know the impact of power and strategy on the state international position and the application of this study specifically on the United Arab Emirates (UAE). The hypothesis of this study is represented in the mechanism by which the UAE worked to build its strategy and its short, medium, and long term strategical planning, which helped with the state access to the developed countries' levels. In order to achieve the study objectives, the descriptive analytical approach is applied through dealing with several approaches to quantify the power of the state and apply it on the UAE. In addition, to recognize the strategic plans which the UAE adopted to enhance it's economical and political policies with the other countries.

The study reached that the United Arab Emirates in some of the models, was able to achieve the power of the state components, and establishe its regional and international status. Whereas, it was not able to fulfill that in other models, accordingly, the demographical imbalance and the Emirates occupied Islands' issue played a striking role in the undermining of the UAE in utilizing all of its inevitable potentials to bring into view its power and status on the regional level. However, on the contrary, it concerned itself mainly on building its political institutions (inside and outside), social, educational, informational, health and defence, in order to establish a modern state with a high status between nations.

The United Arab Emirate counter balanced between its abilities and potentials on the one hand, and its political objectives on the other hand in developing a flexible policy and compromising the outside conflicts in peaceful processes. Furthermore, the Emirate state devoted its diplomatic,

informational, economical and human capabilities to fulfill its outside objectives in promoting a high position and a state name, to assist Arab and Islamic fair issues, and international cooperation through the attendance and the effective work in international and local institutions through bilateral cooperation to achieve international security and peace.

The study recommended to devote the outside policy and identity principle based on tolerance and openness, without being indulgent towards anything that will harm the state interests and national rights. Also, working on arousing the climate of vivacity and dialogue in the relation between the political leadership and decision makers in the state on the one hand, and the public, the private sectors, and the citizens on the other hand. Through an effective practice with the recent state potentials and working on creating a meaningful, machinery towards the devastating global culture.

Furthermore, focusing on the human development, considering the human and social resources as fundamental priorities for the welfare of the community, side by side of the encouragement and supporting a developmental strategy of education as an achievement towards a better outputs which save the high education budgets to be spent in vain. In addition to the students' time and effort, to meet the work market requirements and resorting to foreign experts assistance, focusing on the importance of the Arabic language in learning and in the society and the necessity of never doing wrong to it.

Also, the study demanded to identify the limited number of the foreign community in Emirate and to confer citizenship to Arabs and to the Gulf citizens, encouraging giving birth through a national strategy and to encourage Arab citizens of land possessing.

Furthermore, the study recommended to verify the investments' fields and supporting the agricultural and fishing sectors to provide for the food security.

الفصل الأول

منهجية البحث
والدراسات السابقة

منهجية البحث والدراسات السابقة

المقدمـــــة

إن التخطيط الاستراتيجي عملية منهجية تهدف إلى محاولة تشكيل صورة المـــستقبل بقرارات تُتّخذ في الحاضر، وتشمل معطيات أساسية لاتخاذ القرارات، ومعاينة بدائل مختلفة، وإعداد خطط لوضع البدائل الأفـضل موضـــع التنفيـذ. ويعتبـر التخطـيط الاســتراتيجي طويل/متوسط/قصير الأمد، واستخدام المستقبليات التبادلية، من العناصر الهامة للتخطيط للأمن القومي خاصة في مواجهة الأزمات الطارئة التي تحدث. كما تمثل الغايـــة القوميـــة الآمـــال والطموحات القومية للدولة، والتي يهدف تخطيط الاستراتيجية القومية إلى تحقيقها، وبالتـــالي تنبثق منها الأهداف القومية كافة. وتعتبر المصلحة القومية للدولة أساساً هامـــاً تبنـــي عليـــه استراتيجيتها القومية وسياستها الخارجية والدفاعية وصولاً إلى تحقيـــق أهـــدافها وغاياتهـــا القومية. وعلى ذلك فقوة الدولة هي محصلة الحركة للعمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والمعنوي التي تتم في إطار الاستراتيجية القومية وصولاً إلى الهدف القومي، وهي مجال نشاط القيادة السياسية.

تتميز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، منذ حصولها على الاستقلال، بالثبات والالتزام بالمواقف والمبادئ، والتي حُدّدت مرتكزاتها الوطنيـــة والعربيـــة والدوليـــة بموجب دستور البلاد، وأرسى معالمها ومنطلقاتها في التحـــرك علـــى الـــساحتين العربيـــة والدولية.. الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة السابق رحمه الله.

كما ترتكز هذه السياسة على مجموعة من القواعد الثابتة، والتي تعمل علـــى خدمـــة المصالح الوطنية العُليا، والالتزام بنُصرة القضايا الإسلامية والعربيـــة، والاهتمـــام بتطـــوير العلاقات الإنسانية مع جميع دول العالم وشعوبه، بالإضافة إلى الوقوف بجانب الحق والعـــدل في المحافل الدولية، مما أكسب دولة الإمارات مكانةً مرموقةً على الصعيدين العربي والدولي.

وتُبنى أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على أساس إمكاناتها كدولة صغيرة، فتتصرّف بقدر ما لديها من مقومات القوة، كما تتفق مع انتمائهـــا الجغرافـــي والقومي والديني. فالحفاظ على الاستقلال والسيادة، وعلى الأمن والاستقرار ودفع العـــدوان، وتوفير الحياة الأفضل للمواطنين، هي مهمات تأتي على رأس الأولويات بالنـــسبة لكـــل دول العالم، مهما اختلف حجمها وتفاوتت إمكانياتها، أما بالنسبة لنُصرة القضايا والمصالح العربية

والإسلامية، والتعاون المتكافئ بين الشعوب، فهدفٌ يتفق مع انتماءات دولة الإمارات العربية المتحدة والتي عملت على تقديم الدعم الكثير في هذا الاتجاه، وخاصة الدعم المعنوي والمالي.

كما استطاعت دولة الإمارات أن تُقيم علاقات مُتوازنة مع معظم الدول الشقيقة والصديقة، في عالمٍ يحكمه الصراع، وتتجاذبه الخلافات، ونبذ سياسة الاقتتال والدخول في الصراعات والمُنازعات، ليقودها دائماً إلى بر الأمان والسلام والاستقرار. ولذلك، فإن علاقات الإمارات مع العالم تشهد كل يومٍ توطيداً مستمراً بحيث أصبحت ترتبط بعلاقات دبلوماسية كاملة مع أكثر من 104 دولة.

وفي اتجاه سعيها وحرصها على تطوير علاقاتها مع دول وشعوب العالم، انضمّت دولة الإمارات إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، كما اتّسعت علاقاتها مع دول العالم من خلال ممارساتها والتزاماتها المختلفة، فانضمّت إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصناعية الدولية، كما شملت الاتفاقات الثنائية جميع ميادين التعاون التجاري والصناعي والثقافي والصحي والقضائي والقانوني، وفي قطاع النقل والمواصلات، وغيرها.

<u>أهمية الدراسة</u>

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة، لأنها تعمل على توضيح القوانين الخاصة بنشوء وسقوط القوى العظمى، والأسباب المؤدية إلى عمليات البروز والسقوط، ولذلك فإن هذه الدراسة تعتبر تطبيقاً عملياً على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة دولياً.

تأتي أهمية هذه الدراسة في معرفة الآلية التي عملت من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء إستراتيجيتها وتخطيطها الإستراتيجي قصير/متوسط/ وطويل الأمد والذي ساهم في وصول الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة والمتطورة، حيث يُمثّل التخطيط الإستراتيجي أحد الركائز الهامة في إيجاد مركز قوي للدولة وخاصة في ظلّ الانفتاح على دول العالم، والانخراط في المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية سواء أكانت اقتصادية أم سياسية.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تعرّضها لمبادئ التخطيط الاستراتيجي وعوامل نجاحه، وأسس التنافسية الاقتصادية الدولية، ومدى تطبيقها الفعلي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أهمية التخطيط الإستراتيجي في بناء

الدولة الحديثة وعوامل دوامها واستمراريتها، والكيفية التي تُدار بها الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نظام الدولة المستند إلى الديموقراطية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعرف على العناصر التي تجعل من دولة الإمارات العربية المتحدة دولة قوية تستطيع مواجهة التحديات التي تمر بها.
2- استعراض لاستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة المستقبلية ودراسة مدى نجاحها في أن ترفع من مستويات القوة لديها.
3- التعرف على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

فرضيات الدراسة

اعتماداً على مشكلة الدراسة أعلاه، عملت الباحثة على صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: تساهم عناصر القوة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية في إنجاح استراتيجيتها لتصبح المركز التجاري الأول في الشرق الأوسط.

الفرضية الثانية: إن التخطيط الاستراتيجي جعل من دولة الإمارات العربية مكانة متميّزة بين الدول في جميع الجوانب.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تتركه القوة والتخطيط الاستراتيجي من تأثير على مكانة الدولة عالمياً، وللتعرف عن قرب على حدود المشكلة فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما عناصر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة؟
2- هل هناك انسجام بين الأهداف الاستراتيجية وعناصر القوة الموجودة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة؟
3- ما المكانة التي تحتلها دولة الإمارات العربية المتحدة في الساحة الدولية؟

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الفترة من سنة الاستقلال 1971 وحتى 2011م.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على جانبي القوة والتخطيط الاستراتيجي للتعرف على أثرهما في تشكيل مكانة الدولة ما بين دول العالم/محيطها الإقليمي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على الكتب والمراجع والدراسات ذات الصلة والتي تناولت التجارب الناجحة لبعض الدول العالمية في التخطيط الاستراتيجي ودوره في قوة ومكانة الدولية على المستوى العالمي، ويعتبر هذا المنهج من المناهج المناسبة للدراسة مواضيع العلوم السياسية والتي تتطلب البحث والتحري في الحقائق والمواثيق والمعاهدات المعقودة والأسس البنّاءة في رفع مكانة الدولة.

التعريفات الإجرائية

1- **التخطيط الإستراتيجي:** عملية مستمرة لتصميم خطط تشمل وظائف الدولة وتطويرها، حيث يعتمد التخطيط الإستراتيجي للدولة في ضوء تقييم مستمر للتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية من أجل اكتساب الفرص، والعمل على تلاشي نقاط الضعف والابتعاد عنها (أوغلو، 2010: 25)

وتعرفها الباحثة بأنها الآلية أو المنهجية التي ستتبعها الدولة خلال فترة زمنية محددة في ترسيخ عناصر القوة لديها وتطوير مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

2- **قوة الدولة:** قدرة الدولة في التأثر على صنع السياسات الإقليمية والدولية اعتماداً على علاقتها وتبادل مصالحها مع المنظومة الدولية (أوغلو، 2010: 23)

وتعرفها الباحثة بأنها العوامل التي تساعد الدولة على البقاء ضمن الدول المستقلة في جميع المجالات وتدعم مكانتها وتحافظ على سيادتها ضمن حدود إقليمها وتعمل على تحسين وضعها الاقتصادي والسياسي والتجاري.

3- **مكانة الدولة:** هي جهة سيادية وحصرية لتمثيل كافة أفراد المجتمع، وهي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض، وتُشرف على استغلال وتوزيع الموارد بشكل عادل ومُنصف، وتنبثق عنها كافة السلطات التي تُدير شؤون مؤسساتها المختلفة، وتُعتبر الحامية والضامنة لحقوق الأفراد والجماعات دون استثناء، مقابل أداء واجبهم في الطاعة والخضوع (الربيعي، 2008: 1)

وتعرفها الباحثة في أنها الموقع الذي استطاعت الدولة الوصول إليه ضمن منظومة الدول والتي تجعل لها كلمة مسموعة على المستوى الإقليمي والدولي، ويحسب لها حساب، وتكون ذات ثقل يعمل على تغيير المواقف والسياسات.

وقد رأت الباحثة الأهمية بمكان تناول هذه الدراسة في خمسة فصول، وكما يلي:

تضمن الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها، في حين سيتناول الفصل الثاني التخطيط الاستراتيجي الشامل في الدولة من خلال تعرضه إلى خصائص التخطيط الاستراتيجي، وعملية التنفيذ للتخطيط الاستراتيجي، وكذلك فوائد التخطيط الاستراتيجي الناجح، والمبني على إصلاحات جدية وفعلية، واستثمار القوى الكامنة في الدولة من موارد اقتصادية، وكذلك بُنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها، وتطوير مواردها البشرية، حيث أن هذه العناصر المتغيرة قد استخدمت بشكل مُنسّق ومُثمر في بناء السياسة الداخلية والخارجية للدول، وازدياد ثقل الدولة داخلياً، وكذلك ثقل الدولة في توازنات القوة الدولية، وإن هذه الدراسة قد دفعت الطالبة للاستعانة بتجربة التخطيط الاستراتيجي ومكانة دولة الإمارات العربية المتحدة دولياً وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان عناصر قوة الدولة، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين بحيث تناول المبحث الأول فيه تعريفاً لعناصر القوة ومفهوم القوة والنظريات والنماذج التي درست قوة الدولة، في حين تعرض المبحث الثاني إلى عناصر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الفصل الرابع، سوف تعمل الباحثة على تناول التخطيط الاستراتيجي الشامل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى ممارسته، واستعراض لمشاريع التنمية الشاملة في السنوات الأخيرة. وفي الختام سيتناول الفصل الخامس والأخير مجموعة من النتائج والتوصيات والتي قد تفيد صُنّاع القرار الاستراتيجي والتخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يُعرّف مفهوم التخطيط الوطني (القومي) الشامل على أنه فن وعلم يُبنى على حشد واستخدام القوى الشاملة سلماً وحرباً لتحقيق أهداف والغايات القومية للدولة التي تحددها القيادة السياسية ويؤثر على التخطيط الشامل للدولة سياستها الخارجية والداخلية في تحقيق أهدافها وغاياتها القومية كل من: موقعها الجغرافي والجيوبولتيكي، قدراتها وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، وأخيراً نشاطها السياسي وحرية الإرادة الوطنية. أما جوهر التخطيط القومي الشامل فينحصر في تحديد الغاية والهدف (القومي) والاستراتجية القومية للدولة، أي سياستها العامة.

أما الاستراتيجية القومية فتركز على التصور العام دون الاهتمام بالتفاصيل وتأخذ في اعتبارها العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المختلفة، والتأثير المتبادل الذي يفرضه كل منها على الآخر في إطار البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي يتولى تحديدها السياسيون. ولهذا، فإن صياغة الاستراتيجية القومية عادة ما تكون من اختصاص رؤساء الدولة أو الحكومات مع مجلس الدفاع الوطني أو مجلس الأمن القومي. وتتضمن الاستراتيجية القومية (الشاملة ــ العليا) العديد من الاستراتيجيات (التخصصية) المنبثقة عنها، مثل: الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية ويتم التنسيق فيها بينها لخدمة الهدف القومي سواء كان ذلك وقت السلم أو الحرب، وهذا يعني أن الاستراتيجية العسكرية لا تمثل سوى جانب واحد من جوانب الاستراتيجية الشاملة، كما أن كل استراتيجية تخصصية تشمل عدة استراتيجيات خاصة بالقطاعات تتضافر فيما بينها لتحقيق الهدف المنوط بها، على سبيل المثال تقسم الاستراتيجية العسكرية إلى استراتيجية برية، بحرية، جوية، وإن كانت في إطار استراتيجية عسكرية واحدة.

وقد شكّلت الموارد الاقتصادية أحد عناصر القوة في القرن الماضي، وما زالت لها الكثير من الآثار في التأثير في عملية صنع القرار الدولي، فلم يعد مركز الدولة من الناحية العسكرية في القوة نفسها من الناحية الاقتصادية خاصة، وهذا ما جعل لهذه الموارد أثراً كبيراً في تدعيم قوة الدولة في المحافل الدولية.

فالإمارات العربية المتحدة من الدول التي رأت في فترة سابقة، أن التخطيط الاستراتيجي له أثرٌ كبير في قوة الدولة، وهذا ما جعلها تتبنّى هذه الإستراتيجيات، وما جنته

الإمارات من تطبيق أسس وركائز التخطيط الإستراتيجي جعلها في مركز مؤثر وفاعل في مُجريات السياسة الإقليمية في المنطقة، فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي، والنزاع في الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وعند البحث في صراعات القوى العظمى الواقعة بين عامي 1600–1815، تلك الفترة التي شهدت هبوط بعض القوى العظمى (مثل إسبانيا وهولندا والبرتغال) وبروز دول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، ليحصل بعدها غياب للحروب الائتلافية، وظهور توازن استراتيجي أرسته قوى أوروبا، ثم نشوء نظام الثنائية القطبية بعد العام 1945، واندلاع معارك كونية حفّزت الأقطاب الكونية على نمو حركة التصنيع لخدمة المجالات الاقتصادية والعسكرية والفكرية التي عكستها الحرب الباردة.

ويرى الكثير من الباحثين والمؤرخين؛ أمثال "مورغن ساو"، أن قوة الدولة لم تنحصر في قوتها العسكرية أو الاقتصادية فقط، ولكن هناك رابط له أثر كبير في القوة الاقتصادية، وهو كيفية التخطيط الإستراتيجي لاستثمار هذه القوة في زيادة مقدرة الدولة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وهذا بدوره له أثر في التحالفات السياسية والاقتصادية على تبنّي القرارات على صعيد السياسة الخارجية للدول (ستيجليتز، 2009: 45)

كما تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أثر التفوق التكنولوجي في قوة الدولة، وخصوصاً عند تطبيقه على مستوى الوزارات ومؤسسات الدولة، وفي مجال التصنيع وتوفير البنية التحتية والخدماتية للمواطنين.

ثانياً: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التخطيط الاستراتيجي، سواء في الجانب الإداري أو الجانب السياسي، وقد عملت الباحثة على تناول بعض هذه الدراسات، وكما يلي:

دراسة سو ألن شارلتون (2004) بعنوان: "مقارنة السياسات الآسيوية" حيث اعتمدت الباحثة على التحليل المقارن بين سياسات الهند والصين واليابان، وذلك بإجراء مقارنة ما بين حجم سكان الصين وتوزيعهم، ومن ثم تسليط الضوء على كل من الهند والصين واليابان، ثم تحليل البنية السياسية لكل من هذه الدول، من حيث العرق والدين والعادات، وأخيراً بحثت في علاقة الفرد مع الحكومة وتفاعل السياسات الآسيوية مع متغيرات العولمة.

وأشارت النتائج إلى أن العولمة لم تُعرقل بروز الصين بسبب الثوابت الأخلاقية التي يتمسك بها الشعب الصيني، أما فيما يخص اليابان فقد سبق تطورها آثار العولمة، في حين لا تزال الهند تتعثر بسبب الفساد الإداري وضعف التخطيط الاستراتيجي بصرف النظر عن آثار العولمة.

أما دراسة العفيف (2005) والتي جاءت بعنوان: "العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الحكومية الأردنية: دراسة ميدانية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الحكومية الأردنية (الكفاءات البشرية، والتمويل، والتشريعات، والمعلومات، والتكنولوجيا)، واستهدفت هذه الدراسة الإدارتين العليا والوسطى للتعرّف على اتجاهاتهم نحو هذه العوامل، وأثرها على التخطيط الاستراتيجي، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة (الكفاءات البشرية، التمويل، التشريعات، المعلومات، والتكنولوجيا) وبين العامل التابع (التخطيط الاستراتيجي).

وجاءت دراسة توغيا (2008) بعنوان: "التجارة كأداة للدبلوماسية والأمن العالمي. حيث هدفت إلى استقصاء كيفية استعمال ارتباط الاقتصاد بالأمن، لخلق طريق للأمن العالمي، فالمثال الواضح حول ذلك هو الاتحاد الأوروبي والذي كان بمثابة مشروع سلام قبل أن يكون مشروع تجارة، وهذا ما أدّته نظرية تومان فريدمان للوقاية من النزاع، فقد أضافت دراسته بعض النقاط الهامة، والملامح الخاصة بدور الأعمال في الوقاية من النزاع، وزيادة عدد الدول

المتكاملة اقتصادياً، وكذلك التطرق إلى جولة الدوحة والأجندة الخاصة بها فيما يتعلق بتحرير التجارة والعلاقة بين السلام والنمو الاقتصادي والتي استخلصت بأن التجارة والمشاريع الاقتصادية سوف تعمل على خلق السلام من خلال تسهيل التداخل الذي يُركّز على التطوّر وتعزيز التنمية المستدامة.

دراسة جوزف كيششان (2008) بعنوان: "العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عهد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان". حيث هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على مسيرة الإصلاح والتطور التي شهدتها الإمارات عبر الفترات السابقة، وعلاقات الإمارات مع الدول المجاورة من ناحية، وعلاقاتها مع الدول العربية والدول الأخرى من ناحية أخرى، حيث ركّزت السياسة الإماراتية على دعم الأمن والسلم الداخلي، مع المحافظة على رفاهية السكان بدرجة عالية، وقد عمل سمو الأمير على إيجاد علاقة تكافؤ بين جميع الإماراتيين، وهذا ما يُشير إلى أن سمو الأمير قد توفرت لديه رؤية ثاقبة وتخطيط استراتيجي، وخاصة عند تركيزه على العلاقات الحسنة مع دول الجوار، وتبنّيه الأسس المنطقية لتحقيق النمو الاقتصادي، والذي جعل الإمارات المركز التجاري الأول في منطقة الشرق الأوسط.

في حين جاءت دراسة العمار (2008) بعنوان: "مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006". والتي هدفت إلى التعرف على المكانة المتميّزة التي وصلت إليها الصين، في الوقت الراهن، دون غيرها، وكذلك عن مستقبل الصين في إطار النظام الدولي الجديد، حيث لا تزال الصين مثاراً للجدل كقوة عالمية مستقبلية من الناحية العسكرية و الصناعية والاقتصادية أثر التطور السريع الذي تشهده، ومن أبرز الأسئلة التي هدفت إليها هذه الدراسة معرفة كيف أن التخفيف من العوامل الأيديولوجية ومرونة الدبلوماسية الصينية أكسبها دوراً مهماً في النظام الدولي.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التطور الصيني جاء كما يلي: الأخذ بمبدأ التدرّج في تطبيق الإصلاحات حيث بدأت بإنشاء المدن الصناعية في بعض المناطق بهدف التأكد من نجاح التجربة الإصلاحية، ومن ثم تعميمها على المناطق المجاورة. كما انعكست تجربة الإصلاح على تنوّع العلاقات التجارية الخارجية للصين وميّزتها عن غيرها من الدول الاشتراكية.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الوقوف ملياً عند التجربة الصينية التي استطاع من خلالها الشعب الصيني تحقيق أعلى معدلات نمو أدهشت العالم، وقدّمت مثالاً يُحتـــذى لـــدول العالم الثالث كإطار نموذج استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية.

أما دراسة الضمور (2008) بعنوان: "واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام الأردني. فقد هدفت إلى التعرف على واقع التخطيط الاســـتراتيجي للمـــوارد البشرية في القطاع العام الأردني، والتعرف على العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوزارات الأردنية والـــي بلغ عددها (23) وزارة، وقد تم تطوير استبانة لقياس ممارسة التخطيط الاســـتراتيجي لإدارة الموارد البشرية في هذه الوزارات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابيـــة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة إدارة الموارد البشرية (تحليل وتـــصميم العمـــل، وتخطـــيط الموارد البشرية، واستقطاب الموارد، واختيار المورد البشري، وتدريبها، وتحفيزهـــا، وإدارة أداء الموارد) ومدى ممارسة التخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية فـــي الـــوزارات الأردنية.

وقام العزاوي (2009) بإجراء دراسة جاءت بعنوان: "أثر التخطـــيط الاســـتراتيجي على إدارة الأزمة. حيث هدفت دراسته إلى التعرف على مفهـــومي التخطـــيط الاســـتراتيجي وإدارة الأزمات، وكذلك التعرف على العوامل الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي، وكذلك التعرف على كيفية إدارة الأزمة وكيـــف يمكـــن للتخطيط الاستراتيجي مواجهة الأزمات، وقد أشـــارت نتـــائج الدراســـة إلـــى أن التخطـــيط الاستراتيجي لا يمكن أن نعمل به – تنفيذه في المنظمة – إذا لم يكن هناك تحليل بيئي للبيئـــة الداخلية والخارجية، ومعرفة ما هي جوانب القوة والضعف للمنظمة في البيئة الداخلية، ومـــا هي الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وهو ما يُعرف بتحليل SWOT Analysis.

أما دراسة رصرص (2011) فجاءت بعنوان: "الفكر الاستراتيجي في بناء الدولـــة الحديثة: الإمارات العربية نموذجاً. والتي هدفت إلى التعرف على ملامح الفكر الاســـتراتيجي ودوره في التخطيط في بناء دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تنـــاول الباحـــث تجربـــة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط المتناسب بين الإمـــارات المختلفـــة ومقارنة هذه التجربة مع مثيلاتها في الدول العربية، وقد أوضحت الدراسة أن الشيخ زايد كان له رؤية ثاقبة وبعيدة النظر في التخطيط الاستراتيجي، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي، وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك إبداع إداري واستراتيجي لدى

صُنّاع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية في صنع الاتحاد الإماراتي، وقد أوصت الدراسة بضرورة السير نحو التوجّه الاستراتيجي الذي انتهجه الشيخ زايد في تحقيق درجات أعلى من التطور لدولة الإمارات العربية، وجعلها مركزاً اقتصادياً عالمياً ينعكس على قوتها السياسية.

ما يُميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة استكمالاً لما تناولته الدراسات السابقة في العوامل التي تلعب دوراً فاعلاً وحيوياً في مكانة وقوة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد أشارت بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (سو ألن شارلتون 2004) ودراسة (العمار، 2008) إلى بعض النماذج الناجحة في دول العالم، ومن بينها الصين الشعبية، وتعرضت إلى بعض العوامل التي تداخلت في تطوير وبناء السياسة الداخلية والخارجية لتلك الدول.

كما تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في موضوع التخطيط الاستراتيجي وانعكاسه على بُنية الدولة، من حيث قوتها، ومكانتها في العلاقات الدولية. فالإمارات العربية المتحدة تتميّز عن غيرها من الدول في أنها وبالرغم من قلة عدد سكانها، إلا أن مركزها الدولي يُثير الكثير من النقاط الواجب الوقوف عندها، وخاصة بعد أن أصبحت المركز التجاري الأول في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من تأثر إمارة دبي بالأزمة المالية العالمية، وتمتّعها ببُنية تحتية قوية، وعلاقات دولية متوازنة في جميع القضايا، الإقليمية والدولية، مع التعرض لواقع الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث من قبل السلطات الإيرانية. فمن شأن هذه الدراسة أن تُضيف للباحثين في مجال التخطيط الاستراتيجي القدرة على فهم كيف أن العامل التجاري يلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية المعاصرة.

الفصل الثاني

قوة الدولة

الفصل الثاني
قــوة الــدولة

بعد ظهور النظام الذي أدى إلى تــشكيل الدولــة القوميــة عبــر اتفاقيــة وســتفاليا (Westphalia), والتي أُبرِمت في عام 1648 بعد حروب السنوات الثلاثين, والذي أكــسب معنى القوة المستندة إلى التشكيل المذكور إطاراً قانونياً. وعقب الثورة الفرنسية فــي القــرن التاسع عشر، عملت الدولة القومية من خلال مستوى كبير من الأُطر النظرية علــى تــشكيل البُنية التحتية لفلسفتها, إضافةً إلى ما أفرزته علاقة الحركات الوحدوية القومية مــع التنــافس الاستعماري في القرن العشرين على تشكيل السِّمات الأساسية للواقــع الــسياسي الوحــدوي وممثليه.

إن الظروف التي أدت إلى القضاء على سلطة الإمبراطوريات الكلاسيكية بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا، والظروف التي أدت إلى ظهور عدد كبير مــن الــدول القوميــة بأوزان مختلفة في أوروبا وخارجها بعد الحــرب العالميــة الثانيــة, والتــي قــضت علــى الإمبراطوريات الاستعمارية، جعلت مسألة تحليل عناصر القوة لهذه الوحدة مسألة أساسية في نظرية العلاقات الدولية. ففي الوقت الذي تُدافع فيه المدرسة الواقعية، التي تعمل على ربــط معاني القوة بمفهومي المنفعة والسيادة بشكلٍ متكامل، عن إمكانية إنشاء النظام العالمي وفــق توازنات من القوى التي تربط بين الدول القومية، ترى المدرسة المثالية، والتي تريد إكــساب العلاقات الدولية بعداً قانونياً وقيمياً، ضرورة أن تتجاوب الدول القومية مع هــذين البعــدين. ويعتبر تعريف القوة الذي عبّر عنه مورغانثو, أهم ممثلي المدرسة الواقعية الكلاسيكية, أحــد أكثر التحليلات شمولية للدولة القومية الموحدة في العهود المتأخرة. (أوغلو، 2010: 33)

كما أن التبعية المتبادلة بين الدول، والتي بدأت في الربع الثالث من القرن العــشرين، وازدادت بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية, وتضاعفت بشكل أكبر في الربع الأخير مــن القرن العشرين, قد جعلت من مفهوم القوة مسألة مختلطة ومتشابكة. وقد عمل غيــاب تــأثير الأيديولوجيات الحديثة, التي سعت إلى تأسيس مشروعية الدول القومية, بالإضافة إلى انتقــال قِيَم الثقافة التقليدية إلى الساحة الدولية, على انطلاق محاولات لإعادة التعريف, أثــرت علــى وضع الدول في العالم. (النعيمي، 2008: 3-4)

ففي المعاجم القانونية والاجتماعية والسياسية، تُعرّف الدولة بأنها مجموع المؤسسات والإدارات التي من خلالها يُمارِس نظام حكم ما سُلطته على أهل البلد في إطار بقعة جغرافية محددة. (، 2010: 2)

وفي تعريفٍ آخر للدولة (هاشم، 2010: 7) بأنها نظام سياسي معترف به، ولها جيش ونظام مدني يعزز تطبيق القوانين والأنظمة، وغالباً ما يكون للدولة دين ولغة رسمية واحدة، غير أن كثيراً من دول العالم تحتوي على العديد من القوميات، والقومية هي مجموعة من البشر الذين يعيشون على بقعة جغرافية محددة، وينحدرون من سلالة واحدة، ولهم تاريخ، وصفات اجتماعية، ومؤسسات قومية ومبادئ، ولغة مشتركة، ويصف مصطلح الدولة القومية التي تعيش في دولة واحدة، أي القومية التي تحكم نفسها بنفسها.

ويقوم الشكل الخارجي للدولة على عناصر ثلاثة هي الإقليم (المرتبط بمفهوم السيادة)، والشعب (المرتبط بولائه لهذه الدولة)، والسلطة (القائمة على أجهزة تنظم أوجُه الحياة كافة وتؤمن بعض الخدمات للمواطنين).

إن جميع هذه العناصر تُحيل إلى القوة ومتعلقاتها، فالسيادة تتطلب قوة، والولاء يصنع قوة، والشرعية تدعم كقوة. فعناصر الدولة، لا بد لها أن تنسجم وتتوافق وتدعم بعضها وفق نظامٍ عقلاني، كي تُظهِر أقصى طاقاتها في القوة والحيوية والنشاط. وتتمثل قوة الدولة بقوة عناصرها. ونمو جسدها يكتمل باكتمال نمو هذه العناصر، وتنجز الدولة مهمتها بإنجاز جسد قوتها. فإذا ما تم تشطير إحدى عناصر قوة الدولة، تفقد الدولة القدرة على إنجاز مهمتها. أما العنصر الثالث (السلطة) فهو من أخطر العناصر التي يمكن أن يُحيل الدولة لتصبح دولة عظمى أو مشروع غير مكتمل أو (غير منجز). (مصعب، 2010: 2)

وحين نتحدث عن مهمة غير منجزة للدولة، فإننا نتحدث عن مشروع دولة تتوفر فيه العناصر الأساسية الثلاث (الإقليم، والشعب، والسلطة)، إلا أن عدم وجود قانون (مقبول من الجميع) ينظم العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة ويُديرها بشكل عادل، يعيق إتمام مشروع الدولة ويحيله إلى مهمة غير منجزة. كما أن أي ضعف في أحد هذه العناصر الثلاثة، يهدد مشروع الدولة ويؤدي إلى فشله.

ومن جانبٍ آخر، فإن قوة الدولة تكمن في قدرتها على استخدام الموارد المُتاحة: المادية، وغير المادية، وتحويلها إلى قدرات وقوة ملموسة، ويرى البعض أن القوة هي قدرة الدولة على تغيير الظروف الدولية لمصلحتها، أو قدرة الدولة على التأثير على سياسات الدول

الأخرى. والقوة ليست فقط موارد طبيعية أو بشرية بل هي طريقة تنظـــيم، واســـتخدام تلـــك الموارد للحصول على الأهداف التي تضعها الدولة. (هاشم، 2010: 3)

وللتعرف على قوة الدولة وإعطاء نموذج توضيحي لها، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ وعلى النحو الآتي:

- المبحث الأول: مصادر قوة الدولة
- المبحث الثاني: قوة دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول

عناصر قــوة الدولـــة ومصادرها

ظلت حسابات القوة النسبية للدولة مشكلة مُلحة تؤرق العاملين في الجغرافيا السياسية، ذلك لأنه لا يمكن في أي حال قياس القوة قياساً دقيقاً بعيداً عن التغيرات التـــي تجـــري فـــي الساحة الدولية. ومن هنا، فإن الدارسين يلجؤون إلى منحىً آخر، وهو التعرف على بعـــض الخصائص البارزة في الدول المختلفة، التي تبني بقوة هذه الدولة أو تلك؛ فقد كـــان المعيـــار التاريخي الأول للقوة هو المقياس العسكري الذي ساد سابقاً، إلـــى درجـــة أن قـــدر الدولـــة الضعيفة عسكرياً كان الاختفاء أو الخضوع للأقوى. أما اليوم، فقد ضعف تأثير هذا المعيـــار وإن لم يختفِ، ذلك أن القطاع العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار فـــي القطاعات المدنية المهمة الضرورية لبقاء الدول، ومثال على ذلك أن من أهم أسباب انهيـــار الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الدول الشيوعية كان العامل الاقتصادي، حيث كان الإنفاق على التسليح عالياً ومكلفاً جداً أثقل كاهل الحكومات. أضف إلى ذلك ظهور تهديدات جديـــدة: بيئية، وفيات، تهريب، مخدرات، صراعات عرقية وإثنية ..الخ، تعجز عن معالجتها بالحلول العسكرية التقليدية، قد أدى إلى إضعاف القوة العسكرية. (العزي، 2008: 4)

ورغم بقاء الجانب العسكري أساسياً في هذا المجال، إلا أن قياس القوة العـــسكرية لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، إذ أن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعنـــي القوة العسكرية الأهم، إذ يجب إدخال عناصر أخرى تقنية ونوعيـــة ومعلوماتيـــة واتـــصالية وبيولوجية وكيميائية وغيرها، مكوناً أساسياً من مكونات القدرة العسكرية، مع إيـــلاء جانـــب الاتفاقيات والمعاهدات والتكتلات العسكرية جانباً كبيراً من الأهمية.

أما المعيار الاقتصادي، فيفرض اليوم نفسه بقوة أكثر من أي وقت مـــضى، فـــالقوة الاقتصادية تسمح بالتحوّل نحو القوة العسكرية أو على الأقل تحمل كُلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. ويفيدنا التاريخ الحديث بأن قوة الدول تبني كل شيء على قواعد صناعية، ثم يأتي المعيار الديموغرافي وهو سلاح ذو حدين، فالنمو الزائد للسكان بحسب نظريـــة (مـــالتوس) يؤدي إلى إضعاف الدولة، وإذا كان العدد مهماً في السابق، فلأن المزيد من السكان كان يعني المزيد من الجنود. (العزي، 2008: 5)

كما يمثل العنصر الجغرافي عنصراً هاماً من عناصر قوة الدولة، فحجم الإقليم له أثرٌ في قوة الدولة، إذ أن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضعٍ أحسن من غيرها، لأن كبر

حجم الإقليم يوفر لها عمقاً إستراتيجياً، ويجعل احتلالها أمراً صعباً ومكلفاً. كذلك، فقد دخلت بعض العوامل في قياس قوة الدولة، تكمن في مقدار ما يتمتع به أفرادها من حرية ومساواة، وكلما ازدادت تنشئة الفرد تنشئةً سليمة، وحصوله على كافة الحقوق، مع عدم التمييز ما بين جماعة وأخرى في نفس الدولة، كانت الجماعة أقوى والدولة أقوى.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يحدث في الساحة العربية منذ ربيع عام 2011 وما تبعها من تطورات وتداعيات أدت إلى انهيار أنظمة حكم في كل من مصر وتونس، والثورات العربية المتفاقمة والتي تأخذ أبعاداً متفاوتة، جاءت نتيجة لعدم وجود حرية ومساواة وتكافؤ في الفرص والحقوق والواجبات، حيث نشأت طبقتين في المجتمعات العربية بشكل عام، الأولى الطبقة الغنية والتي تتوفر لها كافة السبل والإمكانات لتحقيق رغباتها، بل والتحكم في الأسواق، أما الثانية فهي الطبقة الفقيرة والتي تسعى بكافة السبل إلى البقاء حية ولكنها لا تستطيع أن تحقق ذاتها.

ولتبيان قوة الدولة والسبل الداعمة لبقائها وديمومتها، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: مفهوم قوة الدولة.
- المطلب الثاني: الإستراتيجية القومية والأهداف القومية

المطلب الأول
مفهوم قوة الدولة

تعتبر قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية، ولعل من الموضوعية الإشارة إلى بعض التعاريف الخاصة بمفهوم القوة:

فقد عُرِّفت بأنها المقدرة في التأثير على السلوك في الدول الأخرى، بالكيفية التي تخدم أهداف الدولة المالكة لها؛ ومن غير ذلك، قد تكون الدولة غنية أو كبيرة أو عظيمة ولكنها ليست قوية. (الظاهر، 2001: 209)

وعرفها آخرون بأنها فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي، الناتجان من قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. (هاشم، 2010: 2)

وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصري مصادر القوة، ثم إدارة وتوظيف تلك المصادر. لذا، فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، بل يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المُتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

وقد أشار المؤرخ الأمريكي (بول كندي) في ذلك بقوله: أن القوة لدى إمبراطورية ما ليست مطلقة، أو متفردة بذاتها، وإنما هي مسألة نسبية؛ فلا يمكن قياس قوة أو ضعف دولة ما، إلا بالنسبة إلى الدول الأخرى من ناحية، وبالنسبة إلى قوتها هي ذاتها في فتراتٍ مختلفة من تاريخها من ناحية أخرى ... وإن الانتشار الزائد لإمبراطورية خارج حدودها، مع الإنفاق الزائد على قواتها العسكرية للاحتفاظ بهذا الانتشار بمعدل يفوق إنفاقها على الجوانب الداخلية الأخرى، من اقتصادية واجتماعية وعلمية وتعليمية؛ يؤدي مع الوقت إلى تفاقم الحالة الاقتصادية، ثم انحسار القوة العظمى واضمحلالها، أي نهاية وجودها الإمبراطوري. (هاشم، 2010: 3)

وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يُعلَّق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية. وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو

مفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة، ومن ثمَ فـــإن العامـــل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين. (مقلد، 1987: 163)

وزادت أهمية تحديد مفهوم القوة الشاملة للدولة وتقييمها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وظهور نظريات التوازن بين الدولتين العظميين في ذلك الوقت. وتميّزت الفترة الزمنية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة باختلال التوازن الدولي، وانعدام هامش المناورة المستقلة أمام الكيانات الصغيرة، إذ انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على النسق الدولي فيما يُعرف بالنظام الدولي الجديد، والذي يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار. (فراج، 1997: 22)

ولقد اختلف أساتذة العلاقات الدولية حول تعريف القوة ومفهومها، فيرى بعضهم أنها القدرة على استخدام الموارد في تحقيق هدف معين، ويرى آخرون بأنها القدرة على التأثير في الوحدات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أهداف الدولة التي تسعى لهذا التأثير، ويرى فريق ثالث بأنها تكمن في مدى إشعار الوحدات الدولية الأخرى بهذه القوة وحجمها، بما يحقق سياسة الردع المطلوبة تجاه الأطراف الدولية المختلفة.

ونظراً للتقدم الهائل الذي تمر به الحضارة الإنسانية، سواء كان ذلك في مجال العلوم التطبيقية أو العلوم الإنسانية، فإن القوى الشاملة للدولة هي من الموضوعات المتغيرة، سواء كان ذلك بالنسبة لمفرداتها وعناصرها أو تقييمها. (سعودي، 1995، 37)

وقد برزت عدّة اتجاهات لقياس قوة الدولة، تمثلـــت فـــي الآتـــي: (فـــراج، 1997: 20-22)

- اتجاه يربط الدولة بالقدرة العسكرية: ومن روادها مكيافيللي.
- اتجاه يربط بين قوة الدولة وموقعها الجغرافي: وذلك من خلال التركيز على عامل أو أكثر، كعنصر الإقليم، أو البحر، أو الجو، أو الموقع عامة. ومن روّادها: أفلاطون، ماكيندر، سبيكمان، وماهان.
- اتجاه يربط بين قوة الدولة بشكل النظام السياسي: ومن روادها أرسطو، واليكس توكفيل.

والقوة (Power) هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويُسيِّرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة .

لقد تجاوز مفهوم القوة – في مضمونه الفكري – المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع، ليشمل القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية ... الخ . ولكن أياً من مصادر القوة، مهما تعددت، لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين.

تعريف القوة لغةً :

ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تُمكِّن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المؤثر الذي يُغيِّر أو يَحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو. وجمعها قِوَى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه، وقوَّى دعم ووطَّد. (مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط، مادة قوي: 2004)

والقوة في إطار الدولة هي القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة، وهي ضد الضعف وتعني أيضاً التأثير والنفوذ والسلطة.

تعريف القوة إصطلاحاً :

يعرف علم الاجتماع القوة "بالقدرة على إحداث أمر معين" و"تأثير فرد أو جماعة عن طريق ما على سلوك الآخرين". ويعتبر موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية. لذا، جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار .

ففي رأي كارل فريدريك أن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول أن لإنسانٍ ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته. والقوة ليست مجرد التسلط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الإستمالة والنفوذ لدى

الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن، كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة. (هيئة البحوث العسكرية، 1990: 1)

ويرى سبيكمان أن القوة تعني البقاء على قيد الحياة، والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات.

ويرى كل من ميكافيللي وهوبز ومورغنثوه على أن القوة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية.

ولقد بلور علماء الجيوبوليتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة، فلقد بيّن راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيسي في علم السياسة، بل ومن المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية كلها. ومن ناحية أخرى، فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوة، كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني. (لايدر، 1981: 75)

وفي عالم السياسة توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة : (لايدر، 1981: 92)

- **الاتجاه الأول:** يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
- **الاتجاه الثاني:** يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع .
- **الاتجاه الثالث:** يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرِّف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يُفضِّله صاحب القوة.

أما كلية الحرب الأمريكية فتعرف مفهوم القوة القومية للدولة بأنها: الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذن فالقوة هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين. (مقلد، 1993: 244)

أما في الفكر الإستراتيجي، فيقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فـرض إرادتهـا، وتحقيـق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها.

وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة ثـم عمليـة إدارة وتوظيف تلك المصادر. لذا، فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخُّل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

أما فيما يتعلق بالجانب التقني والتكنولوجي، فما عاد بإمكان دولة ما أن تؤكد مكانتها كقوة إقليمية، أو دولية، بالاعتماد فقط على عوامل القوة التقليدية، فقد بـات الأمـر يتطلـب امتلاكها، بالشكل المناسب، لناصية العلوم والتكنولوجيا، أو التمتع بقدرات جيدة ومناسبة فـي هذين المجالين، كونهما باتا، في عصرنا الراهن، المولّد الأساسي للثروة، وعلامة أساسية من علامات تقدم الدول ومواكبتها تطورات العصر. كذلك فإن قوة دولة ما باتت تتحدد، أيـضا، بمستوى تقدم مواردها البشرية، وقدرتها على تحشيد واستثمار وإدارة هذه المـوارد، بـشكل أمثل. كما بات هذا الأمر يتطلب وجود نظام سياسي مستقر، وحضور فاعل للمجتمع المدني.

ومن هنا فترى الباحثة بأن القوة هي: محصلة المقومات المادية والمعنوية التي تتوفر لدى الدولة، وما يوفره التطور التقني لها، والتي يتم توظيفها في إطار الاستراتيجية الـشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة.

المطلب الثاني

الإستراتيجية القومية والأهداف القومية

ترتبط الإستراتيجية القومية بعلاقة وثيقة بالأهداف القومية، لأن الأهداف تُحقق السيادة والأمن القومي للدولة, وتنمية قدراتها والدفاع عن أراضيها وحماية ثقافتها, وتأمين مصالحها العُليا، وتأخذ الاستراتيجية القومية أشكالاً متعددة: فمنها ما يخص حدود الدولة، وأخرى ما يتعدى تلك الحدود. فأما ما يخص الدولة بشكل مباشر فيتمثل بالسيادة والاستقلال السياسي، أما ما يخص الأفراد بالدولة فهي منظومة القيم الوطنية والاجتماعية ورفاهية الفرد في الدولة. وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي للدولة في تحديد الجهد والموارد اللازمة للانتقال من مرحلة" التصور النظري إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي"، وتحديد الأهداف القومية "القيادة السياسية"، ورسم الإستراتيجية القومية للدولة. (النعمة، 1999: 40)

وترتكز تلك الإستراتيجية على أبعاد ومكونات وعناصر أساسية تتمثل في: البعد الهيكلي، البعد السلوكي، البعد القومي.

أولاً: البعد الهيكلي :

أ. العنصر الجيوسياسي :

يُقصد به الدراسة الدقيقة لجميع العوامل المؤثرة، والموارد الطبيعية للدولة، والتي يمكن توفيرها أو الحصول عليها لتحقيق الأهداف والمصالح القومية وهي:

(1) الموقع الجغرافي ومساحة الدولة :

يُعَدّ الموقع الجغرافي للدولة أحد العوامل المؤثرة على القوة، وعلى توجُّهات النظام السياسي. وينقسم إلى عدة أقسام؛ مثل الموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض بما فيها من تأثيرات مُناخية، والموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، والذي يتدخل في تحديد إستراتيجية الدول، أما الموقع الإستراتيجي فيأتي في المرتبة الثالثة، حيث يتحكّم في حركة المواصلات العالمية والتجارة الدولية، في حين يحدد الموقع بالنسبة للدول المجاورة شكل العلاقات مع هذه الدول نتيجة طول الحدود معها، كما تُمثل مساحة الدولة عنصر مهم في حسابات القوة القومية حيث تحدد شكل إستراتيجية الدولة أو الدول من حيث اتباع إستراتيجية محايدة أو متوازنة في

العلاقات أو الارتباط بقوى أخرى، أو تبنِّي سياسة النَفَس الطويل، أو تبنِّي إستراتيجية الحرب الخاطفة أو نقل العمليات العسكرية خارج الأراضي. (العزاوي، 2009: 45)

وقد ارتبط كل من عاملي الموقع والمساحة في تحديد مناطق المدن الرئيسة ومناطق توزيع المحميات والقوات المنتشرة عبر الحدود الدولية مع دول الجوار، وتمثلت تلك المناطق بالمرتفعات والمضائق والموانئ والجزر الواقعة ضمن الحدود الإقليمية للدولة.

(2) الحدود السياسية :

تؤثر الحدود السياسية من حيث كبرها أو صغرها على القوة السياسية، والعمل الدبلوماسي، وشكل قواتها المسلحة، والتأثير بالسلب أو بالإيجاب على المقدرة الاقتصادية ودورها في حرية الانتقال والتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي. فإذا تناولنا العناصر الموجودة ضمن هذه الصيغة من المعطيات كلاً على حدة, نجد إن المعطيات الثابتة عبارة عن العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تُغيرها على المديين المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة. لكنه، بطبيعة الحال، لا يعني أن ثِقَل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة القوة للدولة, بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة الموجودة ضمن توازنات القوى لأية دولة. (أوغلو، 2010: 35)

كما أن تقاسم المساحات الجغرافية كعامل سيادة بين الدول, وتحوّل هذا التقاسم إلى نموذج قانون دولي، يُشكّل الأساس لمفهوم الحدود بالمعنى الحديث. ويأخذ مفهوم الحدود، من حيث تأثير الجماعات السياسية فيه, اتجاهين اثنين: الأول إيجابي, من جهة السيادة الداخلية للدولة، والثاني سلبي، من جهة سيادة الدولة خارجياً. (جلال، 2004: 63-65)

وهناك أهمية كبيرة لتفسير مفاهيم مثل الساحة المركزية، والحدود، والخط، والحزام, والإقليم، وساحة التأثر بشكل متكامل, من أجل فهم عملية بناء السياسة الخارجية لكل دولة واستراتيجياتها. وعند النظر من زاوية الواقع السياسي, نلاحظ أن تأثيرات القوى الإقليمية تحدد مساحات المناورة السياسية، وأن نقاط التأثر المشتركة تحدد المسافة الجغرافية التي تتحول فيها ساحات المناورة هذه إلى صراع استراتيجي متعدد الاتجاهات. أما خصائص كل من " الخط" و"الحزام" فتحدد ساحات العمليات التكتيكية والتنفيذية للأهداف الإستراتيجية. وبينما ترسم الحدود القانونية خطوط الفصل التي تحقق المشروعية للأوضاع الإستراتيجية الهجومية والدفاعية، وتحدد المنطقة المركزية أساس الوجود الاستراتيجي. ويجب على التعريفات المذكورة في هذا الإطار أن تعكس الوضع الدولي والإقليمي بشكل ديناميكي وأن

تستوعب العاملين الزماني والمكاني, وليس من خلال خطوط فصل ثابتة ومطلقة. (البشاري، 1987: 12)

وتشكل الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية وحدة تكاملية مع استيعاب العامل الزمني والتاريخي للمجتمعات. ويعتبر كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع, وهويته الثقافية, والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها, معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد. (أوغلو، 2010: 41-42)

وتعكس ساحات الصراع الجيوسياسي الدولي, والإقليمي الفروق بين مسافات السيادة، حسب تصور مفهوم الحدود السابق ذكره، وبين ساحات الترابط الداخلي التي تُشكِّلها الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والثقافية. ومن هنا، يكتسب الفرق بين مفهوم الحدود بين الدول وبين الخطوط والأحزمة الجيوسياسية أهمية خاصة في هذا الإطار.

إن عناصر الجغرافيا الطبيعية والجغرافية الاقتصادية, التي تتكامل مع بعضها لتشكيل الحزام الجيوسياسي, والتي تختلف بدورها عن مفهوم الحدود الفاصلة بين الدول، أنشأت معها على طول هذا الحزام الجيوسياسي احتمالات لصراعات سيادة يمكن أن تظهر في إي وقت. وقد تسبب عدم الانسجام بين الحزام الجيوسياسي والحدود القانونية في حصول أغلب الصراعات الحدودية بين الدول القومية التي ظهرت بعد تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية. (أوغلو، 2010: 36-37)

وتلعب الخطوط الجيوسياسية الأمامية, المُدعمة بالعناصر الثقافية والتاريخية المتراكمة لأي مجتمع, دوراً مهماً في تشكيل وضع هذا المجتمع في الساحة الدولية. ومن هنا، يمكن القول بأن العنصر الأساسي, الذي أدى إلى خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في المسرح التاريخي, هو محاولتها المستمرة في التوسع في القرن التاسع عشر عن طريق التحرك من عمق المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي, لتحويل الخط الأمامي الجيوسياسي إلى ساحة سيادة قانونية سياسية. (Knight, 1994: 71-86)

ومن هنا، يتبين لنا أن القوى التي تحاول الدخول إلى ساحات جديدة، تتجاوز الحدود التي هي موجودة فيها, وتعمل على تشكيل آفاق وخطوط أمامية جديدة لها، في حين تعمل القوى التي لا تصادف مقاومة جدية في خطوط الانتشار الجديدة على بناء تكامل منسجم استراتيجياً بين الساحات المركزية والأحزمة الجديدة المتكونة في مناطق الانفتاح الجديدة.

فنرى أن تكوين الولايات المتحدة الأميركية لخط جيوسياسي واسع, على طول القارة الأمريكية، قد أعطى لهذه الدولة إمكانية التكامل بين الأحزمة الجيوسياسية التي تقطع هذه القارة الأمريكية من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. وبشكل مختلف، نرى أن التوتر الذي حصل نتيجة الاختلاف بين الدول الأوروبية في فهمها للحدود التي تعكس رؤيتها الاستراتيجية, وبين واقع الحدود الفعلية الموجودة بين الأطراف المختلفة، قد كان مصدراً للحروب التي حصلت داخل هذه القارة. ويُشكّل الاختلاف المذكور بين الحدود القانونية، وبين الخط الجيوسياسي, السبب الأساسي للديناميكية الحاصلة اليوم في جيوسياسية القارة الأوروآسيوية. (هارت، 1987: 107-111)

وفي مثال آخر، نرى أن الأوصاف المتعلقة بالإقليم الجيوسياسي الألماني, وإقليم السهوب الروسي, تعبّر عن مجالات مناورة استراتيجية واسعة كنتيجة للوضع الجغرافي الذي تتميز به مثل هذه الدول. وتستخدم في هذا الإطار أوصاف تتعلق بنقاط التأثر بين القارات، ونقاط التأثر بين المناطق, للدلالة على الساحات التي تتقاطع فيها بصمات التأثير للقوى الإقليمية الكبرى.

يمكن القول إن الاختلاف الحاصل بين الحدود القانونية التي تحمل في طياتها عناصر صراع سيادة خارجية، وبين الخطوط الجيوسياسية والجيوثقافية التي تعكس رؤية المجتمعات التي بدأت بتكوين قوة مركزية وتريد الانفتاح على الساحات الخارجية، يمكن أن ينجم عنه مواجهات بين القوى التي تريد تحقيق توسع استراتيجي انطلاقاً من المناطق المركزية, وبين القوى المقابلة لها, مما يؤدي إلى وجود أحزمة صراع جيوسياسية، وبين الحدود القانونية المرسومة، هي مناطق يحتمل فيها حدوث صراعات متعددة الاتجاهات.

ب. القوة الاقتصادية :

وتعني الموارد الاقتصادية للدولة العامل الاقتصادي والقاسم المشترك للمتغيرات السياسية والعسكرية الدولية، بعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد يتصدر السياسات ويحدد مساراتها ومتغيراتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتنقسم الموارد الاقتصادية إلى: (النعمة، 1999: 61)

النوع الأول: موارد متاحة فوراً (وهي المواد الإستراتيجية والثروات الطبيعية).

والنوع الثاني: موارد يمكن توفيرها بعد وقت محدود، ويحتاج إعدادها إلى (72 ساعة حتى 3 أسابيع، وتتمثل في استدعاء لقوات الاحتياط وعمليات نقل الآليات والمعدات م مكان لآخر).

أما النوع الثالث من الموارد: فهي التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، ويصل زمن إعدادها إلى أكثر من 3 أسابيع، ومنها تحويل الإنتاج المدني إلى عسكري، وتأهيل الشعب للنفير العام، وتحويل بعض المعدات المدنية إلى معدات عسكرية.

والنوع الأخير من الموارد: هو المُنتَظر تحقيقه، ولا يمكن التخطيط لاستخدامه ضمن السياسات الاقتصادية، ولكنه يُعَدّ من مضاعفات القوة عند تأمينه، ويتمثل في مشاريع الخطط المستقبلية في شراء تكنولوجيا متطورة بناء على خططها الاستراتيجية القادمة والتي من الممكن أن ترفع من مستوى الدولة التقني والعلمي على حدٍ سواء.

وبناءً عليه، تُقسم الدول في العالم من الناحية الاقتصادية إلى: (النعمة، 1999: 62)

- دول محدودة الموارد ومتخلفة.
- دول محدودة الموارد ومتقدمة .
- دول تعتمد على مورد اقتصادي واحد .
- دول متوازنة الموارد الاقتصادية.
- دول غنية بالموارد الاقتصادية.

إن معطيات القوة المتغيرة لبلدٍ ما, هي العناصر التي يُمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط, وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها. وتعتبر كل من الموارد الاقتصادية للدولة, وبُنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها, عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة. ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية, وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل مُنظّم وفعّال, تُصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية. (رجب، 1994: 90-95)

إن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيوسياسية والساحات الاقتصادية السياسية. وقد أصبحت الخيارات الاقتصادية والسياسية هي التي تُوجِّه العلاقات الاقتصادية للدولة، وتعتبر عنصراً هاماً من عناصر

استراتيجيتها. وهذا هو حال القوى الكبرى التي تُعد طرفاً في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي, والممثلة لهذه المنافسة، وهو كذلك حال القوى الإقليمية التي تقع تحت تأثير هذه المنافسة.

إن القوى الإقليمية, والتي حققت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية, حاولت أن تُقيم بُنى اقتصادية وطنية مستقلة طوال مرحلة الحرب الباردة، من خلال سياسات تصنيع المواد التي كانت تستوردها من الخارج. وابتداء من عقد الثمانينات، وبشكلٍ أكبر بعد الحرب الباردة، عملت هذه الدول على توجيه سياساتها نحو اتخاذ مكانة في التوازنات الاقتصادية الدولية من خلال نماذج تنموية تستند إلى عملية التصدير بشكل أساسي، والتي أدّت إلى تفعيل الترابط بين الاقتصاد السياسي واستراتيجية الدولة, والذي أدى بدوره إلى أن تكوّن المصالح الاقتصادية من العناصر الأساسية في العلاقات الدبلوماسية. (أوغلو، 2010: 43)

ومن أوضح الأمثلة على هذا الوضع هو قيام اليابان بوضع الاقتصاد في مركز السياسة الخارجية كمقياس استراتيجي, بعد أن ضاقت ساحتها العسكرية / الدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ أن رأى الجنرال ديغول قوة الفرنك الفرنسي عنصراً أساسياً في تكوين السياسة الخارجية، عملت المنافسة التي دارت بين القوى الاقتصادية السياسية الكبرى في الساحة المالية على تعزيز الوضع الاستراتيجي للمنافسة الاقتصادية السياسية طويلة الأمد باستمرار. ومن الأمثلة على هذا الوضع كذلك المنافسة المالية بين الدولار واليورو, والتي تبدو أنها ستحدد التوازنات الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي في المرحلة القادمة، لتصبح جزءاً طبيعياً في العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأميركا. والحال كذلك مع المارد الصيني والذي تجاوز أغلب التقديرات والتوقعات في النهوض والمنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي. (قنوع وآخرون، 2007: 2-3)

لقد شهدت القدرة الاقتصادية تغيُّراً كيفياً مهماً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, إذ أدت القفزة التي فاقت المستوى الطبيعي في تكنولوجيا الاتصالات، وسرعة العلاقات الدولية المتبادلة, إلى ازدياد أهمية التمثيل الخارجي في الاستراتيجية الوطنية للدولة. ويمكن لنتائج العلاقات الموجودة بين الشركات الدولية أن تحقق أثراً أكبر من تلك النتائج التي يمكن أن تتحقق من الشركات المحلية. ومع التعقيدات التي تُواكب الجهود المبذولة من أجل التكامل الإقليمي في هذا المجال, يتزعزع هذا الوضع كذلك من خلال سياسة اللجوء إلى تصنيع المواد المستوردة داخل المؤسسات المحلية التي تستند على حجة مفهوم استقلال الاقتصاد الوطني. (الحمش، 2001: 165)

كما أن مجمل الفعاليات الوطنية، التي تُشكّلها الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، أصبحت اليوم تتعدى فكرة الاستقلال الوطني، والذي ينحصر اعتماده على سلطة الدولة فقط. وكذلك، فإن التمثيل الخارجي للدولة, كالشركات الدولية والمؤسسات الاجتماعية المدنية, والمؤسسات المحلية والدولية، أدى إلى ظهور مشكلة عدم انسجام بين الاستراتيجيات الكبيرة على المستوى الدولي, وبين الاستراتيجيات الصغيرة على المستوى المحلي. (أوغلو، 2010: 44)

كما لعبت القفزات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال القدرة العلمية والتكنولوجية, دوراً كبيراً في ظهورها كقوة مُهيمنة. ويعتبر تطبيق الإجراءات المتعلقة بحقوق التأليف وبراءات الاختراع, والتي يتم إدراجها على جداول أعمال القمم الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ثمرةً للمحاولات التي تهدف إلى احتكار السيطرة على التطورات العلمية والتكنولوجية. فالعامل الأساسي الذي حوّل اليابان إلى عملاق اقتصادي سياسي هو تمكنها من تحويل القفزات التكنولوجية التي حققتها في مجال التطبيقات التكنولوجية إلى عنصر أساسي في الأسواق بهوية تجارية معينة. (حبيب، 2002: 198)

ونلاحظ أن أميركا, والتي تريد أن تُحافظ على وضعها كقوة مُهيمنة في العلاقات الدولية, تعتمد في الأساس على تفوّقها التكنولوجي, وتبذل جهوداً كبيرة حتى لا تخسر تفوقها التكنولوجي هذا. وهي تسعى باستمرار إلى إجراء تشريعات قانونية دولية, ومن جهة أخرى، تأخذ بعين الاعتبار المنافسة الشديدة بينها وبين القوى الأخرى, التي تمتلك قدرة المنافسة في هذا المجال، وفي مقدمتها الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي. (قنوع وآخرون، 2007: 11)

لكل ذلك، أصبحت المنافسة المتعلقة بالتفوق العلمي والتكنولوجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إحدى الساحات الأساسية للتوتر الذي يحصل خلف الكواليس، ويرجع سبب هذا التوتر إلى أن نتائج الحرب التكنولوجية لها ميزات أكبر من نتائج الحرب الساخنة، وسيضطر الذين ظهروا كفائزين في الحرب الساخنة في الوقت الحالي إلى الانحناء أمام الفائزين بالحرب التكنولوجية على المدى المستقبلي البعيد. (أوغلو، 2010: 45)

ولذلك, فإن من أولى الأهداف التي تسعى إليها القوى التي تشكل مركز النظام العالمي هو ألا تسمح للتفوق التكنولوجي بأن يفلت من قبضتها. ويؤدي هذا الوضع إلى إكساب التنافس الحاصل بين قوى النظام الدولي في هذا المجال نوعاً من القسوة والشدة، فالعلاقات القائمة

على الاتفاقيات والأحلاف الدولية المؤقتة في الحروب الساخنة لا تلبث أن تتحول إلى ساحة مجابهة في الحروب على التكنولوجيا, وتعمل هذه الدول على وضع العوائق المتبادلة حتى في أثناء المراحل الوفاقية بينها. فإن كانت الاتفاقيات العسكرية مؤقتة بالنسبة لهذه الدول فيجب أن يكون التفوق التكنولوجي دائماً.

ج. القوة العسكرية :

تُعَدّ القوة العسكرية الركيزة الهيكلية الأساسية للدولة، وتنقسم إلى قوة تقليدية وقوة نووية، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية القوة – كفاءتها – القاعدة الصناعية الحربية، ويُقصد بالقوة النووية إجمالي الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها والقدرة على تطويرها. وتنقسم الدول من حيث هذه القوة إلى: (العزاوي، 208: 27)

- دول تمتلك القوة النووية .
- دول في مقدورها امتلاك هذه القوة.
- دول ليس في مقدورها امتلاك هذه القوة.

إن القدرة العسكرية هي التي تحوّل كل العناصر المذكورة إلى قوة فعلية, وهي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السِلم, وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب. فالقدرة العسكرية لبلدٍ ما, يستطيع التكيُّف مع الأوضاع المتغيرة, وتتحد بالقرارات من توجهات وتطبيقات. وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حدٍ كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها, وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية. وفي الوقت الذي تلعب فيه البُنى العسكرية، التي لا تستطيع التماشي مع التطورات التكنولوجية والتغيرات الطارئة للأوضاع، دور القوى التي تجازف لأن تتحول إلى أداة للحسابات السياسية الانطوائية واستهلاك الموارد، تبقى الطريق مفتوحة للصعود إلى أعلى الدرجات في هرم القوة الدولية, ولتكوين تأثير سياسي اقتصادي أمام الدول التي تتخذ قرارات إستراتيجية في الوقت والمكان المناسبين, وتستخدم القدرة العسكرية المتجددة والمتكاملة مع النسيج الاجتماعي.

د. القوة السياسية :

يُقصد بالقوة السياسية، مدى الثقل والتأثير السياسي الإقليمي والدولي، ولها ثلاثة أبعاد أساسية وهي: (العزاوي، 2008: 27)

- إعمال التأثير والنفوذ.
- الإمكانيات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير.
- مدى الاستجابة من الدول الأخرى لعملية التأثير لهذا النفوذ.

وترتبط السياسة الدولية من خلال المنظمات الدولية والتي من أشهرها الأمم المتحدة والمتمثلة بمجموعة هيئاتها وأدواتها مثل البنك الدولي والصندوق الدولي، والتي تعمل على إقرار الأمن والسلم الدوليين من خلال القرارات التي تصدر من خلالها والتي تتم عبر التصويت عليها دولياً.

ويتم قياس مقدار ثقة الدولة بنفسها وسعة أفُقها المستقبلي عن طريق جدول أعمالها الزمني في علاقاتها الدولية, وقُدرتها على المبادرة في أثناء المحادثات الدولية. فالدول التي تمتلك أفقاً واسعاً في تطلعها للمستقبل لن تصبح أسيرة لجدول أعمال أولوياتها السياسية المحدودة, بل ستشكل جدول أعمالها بما يناسبها, وتكون بذلك عنصراً مؤثراً في علاقتها مع الدول الأخرى, حتى وإن كانت هذه الدول من دول العالم الثالث. أما الدول التي تترك سياستها الخارجية في مجرى موجات التطورات المختلفة وتفقد قدرتها على المواكبة الزمنية للأحداث بسبب ضعف إرادتها السياسة, فستصبح أسيرة ردود أفعال مرحلية ومتداخلة ومتناقضة من خلال جداول أعمال تم تحديدها لها مسبقاً. والنخبة السياسية في مثل هذه الدول لا تمتلك أية وُجهات نظر تتعلق بنقطة البداية أو نقطة النهاية، ولا تتصف بالجرأة والقدرة على اتخاذ القرار, بل تلجأ إلى الأساليب الدفاعية والانفعالية، وتتصرف في إطار نفسية تم تشكيلها في قالب دفاعي وتبدو بالتالي ميالة للنزعة الدفاعية. (أوغلو، 2010: 55)

هـ. الإرادة القومية :

تُعَدّ الإرادة القومية مصدراً رئيساً لقوة الدولة، وهي تعني أساساً القدرة على اتخاذ القرارات، وتنفيذ الخطط، وفقاً لما تراه مناسباً للمصالح القومية دون الخضوع للضغوط الخارجية. ومن المعروف أن تفاعل كل من الإرادة السياسية والجماهيرية يُنتِج الإرادة القومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية، وتنمية وتثقيف الرأي العام، وإذكاء روح الولاء والانتماء للوطن والأمة. ويبدو من خلال التجارب أن الإرادة القومية تتأثر بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات النواحي الثقافية وقدرة استيعاب التكنولوجيات، وأخيراً البُعد العقائدي والديني. (جلال، 2004: 8)

إذاً من استعراض قوى الدولة القومية الشاملة يمكن أن نصل إلى مكونات هذا البعد الأساسي والذي ينحصر في عنصرين هما توازن المكانة، وتوازن المقدرات.

إن أكثر العناصر حساسيةً في الانفتاح الاستراتيجي للدولة هو العلاقة المشروعة بين الإرادة السياسية لمركز النظام وبين العنصر البشري المؤهل للمجتمع المدني. ويمكن وصف هذه العلاقة بأنها نقطة الالتقاء بين "عمق الدولة" و "عمق الأمة"، فالدولة التي لم تصل إلى عمق الأمة، ولم تحقق معه وحدة روحية نابعة عن نظام من القيم المشتركة، لن ينتج عنها إلا صورة سيئة للقوة. فقد كانت الدولة قبل نشوء القوميّة إرادة خصوصيّة تفرض نفسها على المجموع الّذي تشمله، أمّا بعد نموّ القوميّة فقد أصبحت النّظام والهيأة الممثّلين لإرادة الأمّة. (الموسوعة القومية، 2010: 33)

وهكذا نرى، مع نموّ الدّولة ونموّ أعضائها في المفهوم الاجتماعيّ، في الشّعور بحاجاتهم الخاصّة وإمكانيّات الحصول عليها بواسطة النّظام السّياسي تأخذ قوّة الدولة في الاستقرار شيئاً فشيئاً على خدمتها لهذا الهدف. فالدّولة وحكومتها ليستا مظهرين اجتماعيّين نهائيّين، بل تقومان على ما هو أعمق منهما، على حياة المتّحد وإرادته.

وتعتبر الهوية والمرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط ما بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة, وهي هوية أو مرجعية العنصر البشري (السكان) الذي يتواجد في مكانٍ ما (جغرافيا) وداخل بعد زمني معين (التاريخ), ويمتلك بناءً ثقافياً لبناته: العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تستند إلى قِيم هذا العنصر البشري، القيم التي انبثقت عن هويته وإحساسه بجذوره ومرجعيته. وبالرغم من أن هذا العنصر (الهوية أو المرجعية) يدخل ضمن المعطيات الثابتة، فإنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة. (أوغلو، 2010: 42-43)

إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحساً مرجعياً، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات استراتيجية متجددة باستمرار. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تمر بحالة من أزمة الهوية, والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة تموّجات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية, تقع في حفرة من الانغلاق الاستراتيجي. (هاشم، 1999: 23)

كما أن التصورات المكانية للمجتمعات، بمحورها الجغرافي، مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجارتها التاريخية محوراً لها, تُشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكيل سياستها الخارجية. وإذا تناولنا مفهوم الأمّة كتعبير عن وحدة سياسية مستديمة، أو كمفهوم يعبر عن مجموعة بشرية لا يمكن أن تتغير فجأة، وكثمرة لمرحلة تاريخية مستقرة، وكوحدة تكونت ضمن مراحل تاريخية طويلة، تظهر الذهنية الاستراتيجية للمجتمع وتتشكل من جديد ضمن المسيرة التاريخية التي يمر بها الوعي بهذه الهوية, وتبدي هذه الذهنية استمراراً طويل الأمد يتعدى التموجات السياسية العابرة. (أوغلو، 2010: 50)

ولذلك, فإن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الإستراتيجية الثابتة، والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية, تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تنسلخ عن الوعي بهويتها من خلال انكسار راديكالي في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي، في حين أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة برفضها للمجتمعات الأخرى, فإنها تنسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها.

ويلاحظ في التخطيط لمستقبل أي دولة والأجيال القادمة أن يؤخذ بعين الاعتبار سياقات الإعداد للإستراتيجية القومية ذات الأهمية العظمى والتي بيّنها جلال (2004: 55) في الآتي:

- **توازن المكانة:** يُقصد به تناسق وتوافق المقومات الأساسية للدولة، ويصبح لكل دولة مكانة، ومن ثَم، فإن إطلاق تعبير (توازن المكانة لدولة) يعني اتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة، وعند عدم توازن المكانة لدولة يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

- **توازن المقدرات:** يُقصد به حجم تعادل المقدرات لدولة في النسق الدولي ودرجة ميل التغير في هذه المقدرات، وهذا التوازن له نمطان مختلفان: الأول هو توازن القوى، والثاني هو توازن الرعب.

ثانياً: البعد السلوكي :

يتحدد سلوك القوى الدولية إزاء بعضها بعضاً بناءً على درجة التشابه أو الاختلاف في قيمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

ويرى العزاوي (2008: 57) أن البعد السلوكي يتكون من عنصرين أساسيين، هما:

أ. توازن تدخلات القوى: يمكن تحقيق تدخلات من خلال الأحلاف أو التدخل المباشر، وتُعَدّ الأحلاف ظاهرة سياسية لتنسيق أنشطة الدول لتحقيق أهدافها المشتركة أو مصالح دولة كبرى ما. ويُقصد بتوازنات تدخلات القوى العظمى والكبرى أن سلوك وعلاقات الدول الكبرى والعظمى مع التكتلات السياسية في أي منطقة من العالم، والذي ينبع من امتلاك التفوق الحضاري والاقتصادي والعسكري، ويُعَدّ أحد الأدوات الرئيسية لحماية مصالحها في المنطقة المحددة من العالم، بحيث يكون هناك نوع من الاستقرار والتوازن بين القوى العظمى والكبرى من خلال هذا التدخل. (النعمة، 1999: 13-19)

ب. توازن سباق التسلح : تناصب دولتان أو مجموعة من الدول العداء بعضها بعضاً، وتجري محاولات تحسين كفاءة وتسليح قواتها المسلحة بالإنفاق العسكري.

ويُعَدّ هذا السباق في التسلح نمطاً سلوكياً تسعى من خلاله الدولة أو مجموعة الدول إلى تحقيق التوازن أو التفوق. ويتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة لهذا الشكل من التوازن، وتدرك قيادة الدولة طبيعة التوازن الموجود ضمن محيطها من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملائمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الحسبان دائماً القوة القومية والأهداف القومية، والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة.

ثالثاً: البعد القومي :

يتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة لهذا الشكل من التوازن. وتدرك قيادة الدولة طبيعة التوازن الموجود ضمن محيطها من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملاءمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الحسبان دائماً القوة القومية

والأهداف القومية، والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة. (العزاوي، 2008: 57-59)

وضمن هذا الوضع الديناميكي متعدد أوجه التمثيل، ترتبط القوى النسبية للدولة بمدى قابلية الدولة على تجاوز مشكلة الانسجام هذه. وفي هذا الإطار، تأتي مجالات الإنتاج التكنولوجي والعلمي وفعالياته في مقدمة العناصر المتغيرة لمقاييس القوة للدولة. فالوضع النموذجي للدولة في هذا المجال, والبُنية التحتية للصناعة الدفاعية فيها، ومستوى تطورها الاقتصادي، ومدى استغلالها لمواردها الثابتة بطريقة مؤثرة, يرتبط بوجود العنصر البشري المؤهّل فيها. (حبيب، 2002: 199)

يلاحظ في التخطيط لمستقبل أي دولة أن يؤخذ بعين الاعتبار سياقات الإعداد للإستراتيجية القومية ذات الأهمية العظمى, وبأبعادها النظرية, ولحشد الموارد، وتحقيق التنمية المستدامة، والأمن المستدام، والاقتصاد المستدام، والتكامل العسكري، وهو نتيجة طبيعية للاستقرار السياسي ودولة المؤسسات, ويمكن للقارئ أن يقارن وبشكل واضح واقع الحال في دولة الإمارات العربية وما حققته الطبقة السياسية والنظام السياسي مع تلك المرتكزات، لبيان التقييم الاستراتيجي لهذه الحقبة وطبقتها السياسية.

المبحث الثاني
عناصر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة

نالت الإمارات العربية المتحدة –والتي كانت تُعرف سابقاً باسم الإمارات المتصالحة – استقلالها في عام 1971 بعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي. وتتألف الإمارات العربية من اتحاد سبع إمارات تقليدية: أبو ظبي (العاصمة)، دبي (المركز العالمي للمال والتجارة)، الشارقة، الفجيرة، أم القيوين، رأس الخيمة، وعجمان. ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد كل خمس سنوات باختيار شخص من بينهم لرئاسة الدولة، إلا أن حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تولى رئاسة الدولة منذ استقلالها وحتى وافته المنية في نوفمبر من عام 2004، ولقد وقع الاختيار على ابنه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لخلافة والده في رئاسة البلاد. (حكومة الإمارات العربية المتحدة، 2005: 1)

تتّبع الإمارات العربية المتحدة نظاماً سياسياً مغلقاً لم تجرِ في ظله أية انتخابات قط، ويقوم رئيس البلاد بتعيين رئيس الوزراء واختيار مجلس الوزراء الذي تولى إدارة شؤون البلاد اليومية، ويتم تعيين أعضاء مجلس الاتحاد الوطني (البالغ عدد أعضائه أربعين عضواً) كل عامين من قبل حكام الإمارات السبع، إلا أن مهمة المجلس استشارية فقط. (المطوع، 2006: 1)

وتُعد الإمارات العربية المتحدة الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها تتمتع بمعدل مرتفع لإجمالي الناتج المحلي للسكان، إذ يبلغ (22,420 دولار) . فعلاوة على مخزون الدولة الهائل من النفط، توجد بالإمارات العربية المتحدة أحد أكبر مناطق التجارة الحرة بدبي، ومنطقة تصنيع ضخمة بالشارقة، وخدمات بنكية وقطاع مصرفي عالي المستوى، وقطاع واسع للسياحة. (إسكوا، 2003: 1–27)

وعليه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بالعديد من معايير القوة التي لعبت دوراً رئيساً في تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد. وللتعرف على مصادر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

- المطلب الأول: القوة الاقتصادية الإماراتية.
- المطلب الثاني: القوة العسكرية لدولة الإمارات.
- المطلب الثالث: الموارد البشرية في دولة الإمارات.

المطلب الأول

القوة الاقتصادية الإماراتية

من المتعارف عليه أن نظام العلاقات الدولية يرتكز على محورين أساسيين هما: العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية (التجارة والاستثمار). وتعتمد دولة الإمارات في اقتصادها على النفط، فهو من أهم العوامل التي أعطت لدولة الإمارات أهميتها الدولية، حيث تقدر احتياطاته النفطية المثبتة (98) بليون برميل من النفط الخام، أي ما يُعادل حوالي (10%) من إجمالي الاحتياط الفعلي العالمي. مما جعل الإمارات تحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي في الاحتياطات النفطية والخامسة كأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، والثامنة كأكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم. (عبد الله، 2001: 30)

وقد أشار التقرير الإحصائي السنوي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية الذي أصدره المركز الوطني للإحصاء أن اقتصاد الإمارات حقق تقدماً إيجابياً بشكل عام لسنة 2010، واستطاع التكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية وشهد تحسناً على صعيد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، وهذا التحسن يظهر جلياً من خلال معدل النمو المتحقق، وكذلك تواصل معدلات النمو لمؤشرات القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة واستمرار اهتمام الدولة بتعزيز سياسات التنويع الاقتصادي لقواعدها الإنتاجية، حيث بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية حوالي 69% مقارنة بما نسبته 66% في نهاية عام 2009. (المركز الوطني للإحصاء، 2010)

وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسن مستويات الناتج المحلي لعام 2010 الدافعة لعجلة الاقتصاد للخروج من آثار الأزمة المالية العالمية، ومن أهم تلك العوامل الدور الذي لعبه تحسن أسعار النفط بشكل عام، حيث بلغ متوسط أسعار النفط خلال عام 2010 قرابة 80.1 دولاراً للبرميل، في حين كان متوسط أسعاره لسنة 2009 حوالي 62.5 دولاراً، إلى جانب الدور الذي ساهم به التحسن العام الذي حققته باقي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات غير النفطية في اقتصاد الدولة خلال العام نفسه، وفق ما تبرزه قيم ومستويات أداء تلك الأنشطة لعامي 2009 و2010 على التوالي. (المركز الوطني للإحصاء، 2010)

ووفقاً لتلك التقديرات، فإن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المشروعات غير المالية لعام 2010 بالأسعار الجارية قد ارتفع إلى 1.012 تريليون درهم، مقابل 915.611 مليار درهم لعام 2009، يتوزع بواقع 9.590 مليارات درهم لقطاع الثروة السمكية مقابل 9.581 مليارات

درهم و345.368 مليار درهم لقطاع الصناعات الاستخراجية والذي يشمل النفط الخام والقار الطبيعي والمحاجر مقابل 288.583 مليار درهم و106.262 مليارات درهم لقطاع الصناعات التحويلية مقابل 100.345 مليار درهم و27.983 مليار درهم لقطاع الكهرباء والغاز والماء مقابل 23.818 مليار درهم و127.333 مليار درهم قطاع التشييد والبناء مقابل 117.270 مليار درهم و139.959 مليار درهم لتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح مقابل 133.555 مليار درهم و23.116 مليار درهم قطاع المطاعم والفنادق مقابل 20.702 مليار درهم و98.978 مليار درهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات مقابل 92.482 مليار درهم قطاع العقارات وخدمات الأعمال مقابل 106.685 مليارات درهم و25.936 مليار درهم لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية مقابل 22.587 مليار درهم. (المركز الوطني للإحصاء، 2010)

وبالنسبة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فقد بلغ ناتج قطاع المشروعات غير المالية لعام 2010 حوالي 907.526 مليار درهم مقابل 895.134 مليار درهم وقطاع المشروعات المالية 64.980 مليار درهم مقابل 64.608 مليار درهم، وقطاع الخدمات الحكومية 43.361 مليار درهم مقابل 41.937 مليار درهم ، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي النهائي وفق التقديرات لعام 2010 حوالي 716.547 مليار درهم مقابل 701.402 مليار درهم لعام 2009 ، ويتوزع بواقع 90.141 مليار درهم للإنفاق الحكومي لعام 2010 مقابل 89.301 مليار درهم لعام 2009 و626.406 مليار درهم للإنفاق الخاص (العائلي) مقابل 612.101 مليار درهم. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال إلى 260.230 مليار درهم مقابل 221.252 مليار درهم.

وزادت الصادرات من السلع والخدمات إلى 851.939 مليار درهم لعام 2010 مقابل 741.694 مليار درهم لعام 2009، كما ارتفعت الواردات إلى 751.625 مليار درهم مقابل 687.271 مليار درهم ، وتشير إحصائيات حجم التجارة الخارجية على مستوى دولة الإمارات إلى أن المؤشر الإجمالي لحركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي ارتفع بنحو 12.28% في نهاية 2010 مقارنة بنهاية 2009. (المركز الوطني للإحصاء، 2010)

وعلى مستوى البيانات الفعلية للأشهر التسعة الأولى من عام 2010 فقد أظهرت النتائج أن قيمة التبادل التجاري للدولة وصل إلى نحو 540.5 مليار درهم مقابل 486.4 مليار درهم للفترة ذاتها من 2009 بارتفاع مقداره 54.1 مليار درهم وبنسبة نمو 11.1%.(المركز الوطني للإحصاء، 2010)

تقييم اقتصاد الإمارات إقليمياً وعالمياً:

استمر اقتصاد الإمارات خلال الأعوام العشرة الأخيرة في تعزيز مكانته العالمية وفق معظم المؤشرات الصادرة عن مؤسسات دولية وعالمية نتيجة حرص الدولة على تطبيق أفضل المعايير العالمية، واتباع أفضل الممارسات الدولية في جميع المجالات، الأمر الذي استقطب تقدير العالم واحترامه.

وفي هذا الإطار، تصدّرت دولة الإمارات الدول العربية في مجال التنافسية في العالم العربي ضمن مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور بحسب تقرير التنافسية العربية للعام 2007، والذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما جاءت الدولة في المرتبة التاسعة والعشرين عالمياً كأفضل بلد عربي ضمن مجموعة المرحلة المتقدمة من التطور الاقتصادي، حيث ذكر منتدى التنافسية العربية بأن الإدارة الاقتصادية الرشيدة في دولة الإمارات ساهمت في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الطلي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة. (الكتاب السنوي، 2007: 187)

وشغلت الدولة وفق تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2007 المرتبة الثامنة على قائمة الاقتصاديات الأكثر حرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، متجاوزة بذلك المتوسط الإقليمي لمعدل الحرية الاقتصادية، حيث سجلت الإمارات معدلاً للحرية الاقتصادية بلغت نسبته 60.4% وهو ما وضعها في مرتبة متقدمة على قائمة الاقتصاديات الأكثر حرية.

وسجلت الإمارات تقديراً متميزاً من حيث مكافحة الفساد وفق تقرير البنك الدولي، وجاءت في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مكافحة الفساد، فحصلت على 83.5 نقطة من أصل 100 نقطة، واستحقت الدولة وفق التقرير ذاته المرتبة الأولى على مستوى المنطقة وفق مؤشر نوعية الأطر التنظيمي الذي يقيس قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمي سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه. (البنك الدولي، 2010)

كما تصدّرت الإمارات مؤشر نوعية الأطر التنظيمية الذي يقيس قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

كما تصدرت الإمارات مؤشر الفعالية الحكومية والذي يقيس نوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات، وحصلت على تقدير 76.3 نقطة، ويُعد هذا المستوى للإمارات جيداً مقارنةً بالاقتصاديات الأكثر تقدماً، حيث حصلت الولايات المتحدة مثلاً على 92.9 نقطة. (الكتاب السنوي، 2007: 188)

واحتلت الدولة وفق تقديرات النقد الدولي المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت أكثر من 12 مليار دولار خلال العام 2006 وفي المرتبة 22 ضمن أفضل اقتصاديات في العالم.

وساهم المُناخ الاستثماري المتطور إلى تبوّأ الدولة المركز الخامس عشر في مسح للحرية الاقتصادية في العام 2007 أجراه معهد (فريزر) الكندي، وشمل 41 بلداً استناداً إلى 42 معيار تتعلق بمدى تشجيعها للحرية في سياسات اقتصادية، مثل معدلات الضرائب وقوانين الملكية وقوانين العمل والتدخل الحكومي.

كما تصدّرت الإمارات قائمة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجالي التنافسية السياحية، والمركز الثامن عشر عالمياً ضمن مسح شمل أداء 124 دولة في التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) متقدمة على دول عالمية عريقة في القطاع السياحي ولديها تاريخ طويل في هذا المجال، كما احتلت الإمارات في هذا التقرير المركز الأول عالمياً بين أكثر الدول تنافسية على الصعيد السياحي.

واحتلت الدولة المركز الأول عربياً وفق مؤشر الاستعداد الشبكي بحسب التقرير السنوي للمعلومات التكنولوجية 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما جاءت الدولة في المركز 29 على المستوى العالمي متقدمة بذلك على عدد من دول الاتحاد الأوروبي. (الكتاب السنوي، 2007: 189)

من هنا، يتبين لنا مدى قوة الاقتصاد الإماراتي على المستويين الإقليمي والدولي، والذي أدى إلى اقتراب موقع الإمارات الاقتصاد إلى مستوى مجموعة العشرين الدولية، أما على المستوى العربي والإقليمي فتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى في العديد من المجالات وخاصة فيما يتعلق بالتنافسية الاقتصادية، والقوة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي للبلاد.

المطلب الثاني

القوة العسكرية الإماراتية

القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الاسم الرسمي للجيش الإماراتي، الذي يبلغ قوام قطاعاته المسلحة قرابة الـ(50,500) فردا. تقع قيادتها العامة في أبو ظبي، ومسؤوليتها في المقام الأول الدفاع عن الدولة. وقد كانت القوة العسكرية قبل الاتحاد تعرف باسم قوة كشافة ساحل عمان وكانت تحت القيادة البريطانية، وقد سلمت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 حين أعلنت الإمارات العربية المتحدة استقلالها من بريطانيا وشكلت قوة كشافة ساحل عمان نواة جيش الاتحادي. (الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2008: 164)

ولبيان واقع القوات المسلحة الإماراتية، سيتم التعرض إلى نشأة وقيام القوات المسلحة الإماراتية، وتطور عمليات التسليح والقوانين في مختلف القطاعات العسكرية فيها.

توحيد الجيش

بتاريخ 6 مايو 1976 تم توحيد القوات البرية والبحرية والجوية تحت اسم القيادة العامة للقوات المسلحة تحت قيادة واحدة وعلم واحد. (عبيد، 2003: 83)

مشاركات الجيش (الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2008: 164)

السنة	نوعية المشاركة
1976-1979	المشاركة في قوات الردع العربية في لبنان أثناء الحرب الأهلية
1990-1991	المشاركة في حرب تحرير الكويت خلال حرب الخليج
1993-1994	المشاركة بكتيبة مشاة ضمن قوات المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة (عملية أعادة الأمل في الصومال)
1999	المشاركة بالكتيبة الخامسة والثلاثين للمشاة المحمولة الميكانيكية ضمن قوات الكيفور (عملية الأيادي البيضاء في كوسوفا)
2003	إرسال قوة إلى فوج الكويت أثناء حرب العراق
2001 - 2003	مشروع التضامن الإماراتي لنزع الألغام من جنوب لبنان

كل هذا بالإضافة إلى مهامها الأصلية في حماية الوطن والخليج ومضيق هرمز.

والإمارات شريك أساسي في الحرب ضد الإرهاب، فهي تقوم بذلك عبر تقديم المساعدات في المجالات العسكرية والدبلوماسية والمالية. كما أن قوات الإمارات تقدم عوناً إنسانياً في العراق لمساعدته على تخطي أزمته. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

التوسع العسكري (1991-2005)

ومضت توسيع حملة في عام 1995 دولة الإمارات العربية المتحدة ، الذي بدأ مع 1992-1993 اقتناء 436 دبابة من نوع Leclerc الفرنسية و415 عربة مدرعة من نوع BMP-3 ومدافع عيار 155 مم من نوع (G-6) من جنوب أفريقيا. استفادت الإمارات من تجربة إيران وتفادت شراء الأسلحة من مصدر واحد، فهي تشتري أسلحتها من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأوكرانيا، وفرنسا، وألمانيا. كما التزمت بالمواصفات المعتمدة لدى حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي. (عبيد، 2003: 83)

اعتمد هذا التطور توسعاً في حجم عدد أفراد القوات المسلحة وتوطين الجيش. وحالياً، فإن جميع الطيارين هم من المواطنين الإماراتيين. مع استثناء بعض الوظائف المحدودة في الصيانة في سلاح الجو. إلا أنه تم اعتماد خطة لتدريب أكبر عدد من المواطنين ضمن برنامج التدريب التقني لإحلالهم في هذه الوظائف.

كما حدث تطور نوعي في أفراد القوات المسلحة، إذ أحضر خبراء من جميع أنحاء العالم للمساعدة في صقل المؤسسات المحلية للتدريب العسكري والزيادة في المعايير عبر القوات المسلحة. ومن ضمن مخطط القوات المسلحة لتطوير ضباطها فقد أنشأت كليتان متطورتان إحداهما كلية زايد العسكرية لتخريج كفاءات عالية من ضباط الجيش وكلية خليفة الجوية لتخريج ضباط طيارين في جميع مجالات الطيران العسكري.

تنظيم القوات المسلحة

القوات البرية: أغلب أفراد الجيش من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. أما الضباط فكلهم من مواطني الدولة وقد تخرج جزء منهم من كليات وأكاديميات عسكرية عريقة مثل الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست، والأكاديمية العسكرية في وست بوينت، وسانت سير CYR، والأكاديميه العسكرية الفرنسية. وكلية كوسفورد العسكرية cosford وكلية

القيادة والأركان والكلية البحرية في أبوظبي وكلية زايد الثاني العسكرية وكلية خليفة بن زايد الجوية في مدينة العين.

القوات الجوية والدفاع الجوي: عدد أفراد سلاح الجو نحو 4,000 فردا. وقد اتفقت دولة الإمارات مع الولايات المتحدة عام 1999 لشراء 80 طائرة مقاتلة متقدمة من نوع اف 16 متعددة الأغراض ومع فرنسا على شراء 30 مقاتلة ميراج 9-2000. كما يملكون 38 مقاتلة فرنسية متعددة المهام من نوع ميراج 2000 يتم تطويرها لاحقا إلى ميراج 9-2000 وطائرات الهوك البريطانية، وطائرات عمودية يوروكوبتر أي أس 332 سوبر بيوما الفرنسية الصنع وأباتشي أي اتش-64 الأمريكية. أما الدفاع الجوي فلديه صواريخ هوك مع توفر التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حصلت الإمارات على اثنين من أصل خمسة بطاريات إطلاق صواريخ الهوك. (التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2001: 292-293)

القوات البحرية: القوات البحرية آخذة في الازدياد، لتشمل الآن أكثر من 2,000 فرد.

القطع البحرية

- تعتبر الفرقطتان من فئة (أبو ظبي) – هذه الفرقطات كانت مملوكة من قبل البحرية الهولندية تحت مسمى الفئة "كروتنير" وتم شراءها من هولندا بعد أن تم صيانتها وتحديثها كحل مؤقت- هما أكبر القطع القتالية في البحرية الإماراتية حيث وقع عليهما الخيار بعد أن أجلت دولة الإمارات النظر في مشروع شراء فرقاطات جديدة لبحريتها واستبدالها بمشروع بناء ست فريقطات أصغر حجماً من قبل شركة أحواض أبو ظبي مع أحواض شركة CMN الفرنسية كمتعهد رئيسي ومع عدد كبير من الشركات العالمية المختصة كمتعاقدين من الباطن وموردين لمختلف منظومات الفريقطات، هذا المشروع هو الأول من نوعه في العالم العربي، والذي أرى فيه عوامل النجاح لأنه أقيم على أساس اقتصادي أولا حيث أن شركة أحواض أبوظبي نجحت في تأمين عقود خارجية كبيرة وخاصة لناحية بناء مجموعة من الزوارق الخفيفة وزوارق الإنزال البحري المتوسطة لدول المنطقة وفازت الشركة أيضا بالعديد من عقود صيانة قطع بحرية تابعة لبحريات المنطقة والقطع البحرية التجارية وهو الأمر الذي يرفع عائق تكفل الدولة بإدارة وتأمين تمويل الشركة من ميزانية الدولة وجعل الشركة ذات تمويل ذاتي وتجاري ذو عائد مربح.

الفرقطات الاثنتان ذات تصميم القديم –والناجح– يعود إلى نهاية سبعينات القرن الماضي وبنيت في أحواض شركة "Schelde ship building" الهولندية تحت مسمى " Piet Heyn" والتي تمت إعادة تسميتها F01" أبو ظبي" والفرقاطة " Abraham Crijnssen" التي أعيد تسميتها "F02 الإمارات". وصممت هذه الفرقاطات لتعمل في مناخ شمال المحيط الأطلسي القاسي أيام الحرب الباردة كفرقاطة مضادة للغواصات (السوفيتية طبعا)، اليوم تخدم هذه الفرقاطة مع البحرية الإماراتية في أدوار لا تختلف كثيراً عن المهام التي صممت من أجلها سابقا.

تتسلح كل واحدة من الفرقاطتين بثمانية صواريخ "هاربون" الأمريكية الصنع والمضادة للسفن مع ثمانية صواريخ "Sea Soparrow" المضادة للطائرات للدفاع الذاتي، وهناك اربع أنابيب طوربيدات من عيار 324 ملم ومدفع 76 ملم وآخر من عيار 30 ملم ومدفعين من عيار 20 ملم. تستطيع الفرقاطة احتواء ودعم مروحيتين متوسطتين في سطح الطيران الذي يحتوي أيضا مهجع للمروحيتين.

- فرقاطتين إزاحة 630 طنا–تصميم Lurssen 62 الألماني– من فئة "المرجيب" تحمل كل واحدة منهما ثمانية صواريخ Exocet MM40 وثمانية صواريخ Crotal قصيرة المدى المضادة للطائرات ومدفع 76 ملم ومدفع مضاد للتهديدات الجوية القصيرة المدى من عيار 30 ملم (Goal Keeper).
- ثماني زوارق هجومية صاروخية سريعة تصميم شركة لورسن الألمانية من فئة "بني ياس" و"المبراز" تحمل كل واحدة منها 4 صواريخ Exocet MM40 ومدفع عيار 76 ملم – فئة "المبراز" تحمل بالإضافة إلى ما سبق مدفعين من عيار 20 ملم وقاذف ثماني لصواريخ ميسترال المضادة للطائرات–.
- 134 زورق خفيف للدورية الساحلية ذات تسليح مدفعي خفيف.
- عشرة زوارق إنزال مختلفة الإزاحة.
- ثلاثون زورق عمليات خاصة.
- ستة سفن إسناد مختلفة الإزاحة

طيران البحرية :

- 5 طائرات مروحية AS-532 Cougar.
- عدد غير محدد من طائرات النقل CN-235 مخصص للدورية البحرية.

خطط التطوير

تم تدشين الهيكل الأساسي لأول سفينة في مشروع البينونة في أحواض CMN الفرنسية جميع الهياكل الخمسة المتبقية سيتم بنائها في أحواض شركة أبو ظبي. -وتنتظر البحرية الإماراتية استلام زورق إنزال جديد من أحواض أبو ظبي. إذ أن -هناك خطط للحصول على طائرات دورية بحرية متخصصة تم طلب تقديم عروض إلى الشركات العالمية

الصناعة العسكرية

قد بدات دولة الإمارات العربية المتحدة إنتاج أكبر كمية من المعدات العسكرية، في محاولة للحد من التبعيه الأجنبية والمساعدة في التصنيع الوطني. وتمكنت شركة أبوظبي لبناء السفن (ADSB) من إنتاج مجموعة من السفن وهي المصنع الرئيسي في بينونة ولديها برنامج مخصص لتصميم وتطوير وإنتاج 5-6 أنواع من السفن الحربية المخصصة للإبحار في مياه ضحلة في الخليج العربي. كما أنها أنتجت وتنتج الذخائر، ومركبات النقل العسكرية، والطائرات التي تطير بدون طيار والأسلحة الصغيرة بالإضافة إلى تطوير طائرة تدريب ومقاتلة خفيفة تعتمد على تقنية التخفي تدعى ماكو وذلك في تعاون بين الجوية الإماراتية وشركة EADS.

ويقام في أبو ظبي سنوياً واحداً من أهم المعارض العسكرية في العالم يطلق عليه معرض الدفاع الدولي واختصارا أيدكس. حيث تعرض كبريات شركات تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية ومنتوجاتها فيه. وتتم خلاله العديد من الصفقات العسكرية الإستراتيجية المهمة.

الخدمة العسكرية: سن دخول الخدمة العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 18 سنة.

مما سبق، يتبين لنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من قوتها الاقتصادية، إلا أن مستوى التصنيع العسكري لديها شبه معدوم، إضافة إلى اعتمادها على قوة تسلح ضعيفة نسبياً مقارنةً بدول الجوار والمحيط الإقليمي لها وخاصة جمهورية إيران الإسلامية والتي تحتل ثلاثة جزر لها منذ حوالي 30 عاماً. إلا أن دخول دولة الإمارات في التحالفات العسكرية دعم موقفها على المستوى الإقليمي وساعد على ثبات موقفها في الساحة الدولية، وخصوصاً موقفها فيما يتعلق بتلك الجزر المحتلة.

المطلب الثالث

الموارد البشرية

شهدت القبائل البدوية في الإمارات ضعف القبلية واضمحلالها، في أعقاب النفط وقيام الدولة، وبالأخص في أعقاب مشروعات التوطين، والتي ترتب عليها تغييرات هامة أثّرت تأثيراً مباشراً في البُنية الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة، وقد أدى توسّع سلطة الحكومة المركزية وهيمنتها على الجهات التي تعيش فيها القبائل البدوية، ونجاحها الفعّال في تقديم خدمات اقتصادية وصحية وتعليمية وثقافية حديثة للبدو، أدى كل ذلك إلى ضعف القبيلة، وتحوّل الفرد من انتمائه للقبيلة إلى انتمائه المباشر والوثيق إلى الدولة، وقد ساعدت على ذلك قوة السلطة المركزية والقضائية والإدارية للدولة الحديثة، والتي استطاعت أن تربط الفرد بالدولة، وتوفّر له الأمن والسلامة (الجيش والشرطة والقضاء) وتوفّر له الأمن المعيشي، والخدمات، والمساعدات، والرعاية الاجتماعية. (عبيد، 2003: 73-74)

وما أن بدأت عائدات النفط تتدفق على الإمارات، خصوصاً إمارتي أبو ظبي ودبي، حتى برزت بوادر التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبسبب ضآلة حجم التركيب السكاني من ناحية، وعجز اليد العاملة الوطنية عن مواكبة خطط التنمية والتطوير من ناحية أخرى، فتحت الإمارات أبوابها أمام وفود المهاجرين العرب والأجانب، وبخاصة الآسيويين، للعمل في مختلف القطاعات والمشاريع المستخدمة. ونتيجة لذلك، شهدت الإمارات طفرة سكانية أخذت تتنامى بسرعة مذهلة، فعلى سبيل المثال كان عدد سكان الإمارات حتى الخمسينات نحو (80) ألف نسمة يشكلون جميع المواطنين الإماراتيين والوافدين أيضاً، في حين يصل التعداد السكاني لدولة الإمارات نحو (8.19) مليون نسمة عام 2009. (المركز الوطني للإحصاء، 2010)

وفي أول تعداد سكاني أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2006 ووفقاً للنتائج الأولية لهذا التعداد بأن العدد الإجمالي لسكانها بلغ (4.1) مليون نسمة. (دائرة الإحصاءات العامة، 2010)

وبلغ عدد المواطنين منهم نحو (825) ألف نسمة بنسبة (20.1%) من إجمالي عدد السكان، في حين بلغ عدد غير المواطنين (3.270) مليون نسمة وبنسبة تصل إلى حوالي (80%) من السكان.

تشير المصادر التاريخية إلى أن السكان الأصليين لدولة الإمارات هم عرب ومسلمون تعود أصولهم إلى القبائل التي هاجرت من الجزيرة العربية واليمن، واستقرت في مناطق مختلفة من الدولة والمناطق المجاورة لها، وقد ساهم الترابط في تعزيز وحدة الإمارات وزاد بانتشار هذه القبائل في العديد من إمارات الدولة بتقاليدها وقيمها وإرثها المشترك، مما جعل منه أثراً إيجابياً نحو قوة الاتحاد. (راشد، 1994: 71)

ومع اكتشاف النفط، والاستثمار فيه، فقد تدفقت إلى الدولة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ورافق ذلك عملية تجنيس واسعة لغير المواطنين، مما أدى إلى زيادات كبيرة في عدد السكان مصحوبة بانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة. (مطر، 2005: 5)

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن عملية التجنيس قد أدت إلى زيادة سنوية تصل إلى 6% وأن أعداد الوافدين تنمو بمعدل يزيد على 23% سنوياً. وقد نجم عن ذلك أن تضاعفت أعداد المواطنين وازدادت أعداد الوافدين لأكثر من اثني عشر مثلاً في الفترة الواقعة ما بين 1968–1990 مثلاً. (وزارة التخطيط، 2002)

ويمكن النظر إلى انخفاض معدل المواليد من ناحية القوة السياسية للدولة على أنه عامل ضعف أكثر مما هو عامل قوة، في ضوء حاجة الدولة إلى حجم سكاني كبير لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية، على العكس مما هو عليه الوضع في دول العالم المتقدم الذي وصل إلى وضع سكاني مستقر وثابت. (بن سعيد، 2008: 66–67)

ومن الملاحظ أيضاً عدم التوازن فيما بين حجم السكان والإمكانيات الاقتصادية لدولة الإمارات بعد اكتشاف النفط فيها، وهي سمة تتميز بها معظم دول الخليج العربي، مما انعكس على خصائصه الديموغرافية والاجتماعية.

والواقع أن هذه الزيادة لم تكن طبيعية، فهي لم تنتج عن زيادة معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات، بل نتجت عن تدفق المهاجرين من الجنسيات المختلفة إلى داخل دول الخليج العربي بحثاً عن العمل وكسب الرزق، مما جعل التركيبة السكانية لدولة الإمارات تتمايز فيها ثلاثة عناصر أساسية: (بن سعيد، 2008: 67)

- المواطنون.
- الوافدون العرب.
- الوافدون الأجانب.

والجدول التالي يبين التقسيم السكاني لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة للأعـــوام 2006-2009.

الجدول رقم (2)

تقديرات السكان حسب الجنسية (مواطنون / غير مواطنون) والجنس والإمارة خلال الأعوام 2006-2009

السنوات / الجنسية / الإمارة	الجنس	2006 مواطنون	2006 غير مواطنين	2006 جملة	2007 مواطنون	2007 غير مواطنين	2007 جملة	2008 مواطنون	2008 غير مواطنين	2008 جملة	2009 مواطنون	2009 غير مواطنين	2009 جملة
أبوظبي	ذكور	181	764	945	188	794	982	196	824	1020	204	856	1060
	إناث	177	308	485	184	327	511	191	348	539	199	369	568
	جملة	358	1072	1430	372	1121	1493	387	1172	1559	403	1225	1628
دبي	ذكور	70	962	1032	71	1050	1121	73	1147	1220	74	1253	1327
	إناث	69	271	340	70	287	357	72	304	376	73	322	395
	جملة	139	1233	1372	141	1337	1478	145	1451	1596	147	1575	1722
الشارقة	ذكور	72	467	539	74	507	581	76	549	625	79	595	674
	إناث	68	214	282	69	232	301	71	250	321	73	270	343
	جملة	140	681	821	143	739	882	147	799	946	152	865	1017
عجمان	ذكور	20	115	135	21	123	144	22	131	153	22	140	162
	إناث	19	58	77	20	60	80	21	63	84	21	67	88
	جملة	39	173	212	41	183	224	43	194	237	43	207	250
أم القيوين	ذكور	8	23	31	8	24	32	8	25	33	8	26	34
	إناث	8	11	19	8	12	20	8	12	20	9	13	22
	جملة	16	34	50	16	36	52	16	37	53	17	39	56
رأس الخيمة	ذكور	45	87	132	46	92	138	47	97	144	49	102	151
	إناث	44	38	82	45	39	84	46	41	87	48	42	90
	جملة	89	125	214	91	131	222	93	138	231	97	144	241
الفجيرة	ذكور	29	52	81	30	56	86	31	60	91	32	64	96
	إناث	29	20	49	30	21	51	30	22	52	32	24	56
	جملة	58	72	130	60	77	137	61	82	143	64	88	152
الجملـــة	ذكور	425	2470	2895	438	2646	3084	453	2833	3286	468	3036	3504
	إناث	414	920	1334	426	978	1404	439	1040	1479	455	1107	1562
	جملة	839	3390	4229	864	3624	4488	892	3873	4765	923	4143	5066

المصدر: وزارة الاقتصاد – الإدارة المركزية للإحصاء 2010

وتشير العديد من المصادر إلى أن عدداً من الاختلالات السكانية قد أصابت المجتمـــع في الدولة، سواء من حيث التركيب النوعي للسكان الذي عكس زيادة عدد الذكور على حساب الإناث، أو الاختلال السكاني النوعي إلى التركيب العمري للسكان، إذ زادت نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسب الأطفال والشيوخ. (دائرة الإحصاءات العامة، 2010)

وتتميّز القوى العاملة الوافدة بجملة من الخصائص العامة، من أهمها:

- معظمها من دول شرق آسيا بصفة خاصة، وذلك بسبب الفائض السكاني وقلة الأجور هناك، وقرب المسافة الجغرافية ولاعتبارات تاريخية.

- ذات حجم هائل وتزداد معدلاتها تدريجياً بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي استهدفت إقامة المشروعات الضخمة.
- أغلب هذه العمالة غير ماهرة وغير متعلمة، فهي غير ناقلة للمعرفة التقنية أو الفنية، إذ يتركز معظمها في قطاعي البناء والتشييد والخدمات.
- تتشكل من العناصر الشابة التي تقع أعمارها ما بين سن العشرين والخامسة والأربعين.

ويمكن تلخيص الآثار السلبية لهذه الظاهرة لتمثل خطراً ماثلاً على الصعيد السياسي في الآتي: (بن سعيد، 2008: 68-69)

- تعريض الهوية القومية للسكان العرب وكيان الدولة للخطر بسبب زيادة أعداد الأجانب بشكل ساحق، وجعل المنطقة عُرضةً لتغيرات سكانية جذرية.
- تسهيل التدخل الأجنبي في شؤون الدولة بحجة حماية الرعايا الأجانب.
- إثارة حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب ولاءات الجاليات الأجنبية في الدولة لموطنها الأصلي بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي وربما تستخدم في إثارة الفتن والتخريب والتجسس.

إن وجود هؤلاء الأجانب بشكل كبير على هذا النحو يؤدي بصورة أو بأخرى إلى حدوث خلل في التركيبة الاجتماعية في دول الخليج العربي مما يُشكّل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يؤديه هؤلاء الأجانب، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية التي تنتج عن وجودهم بأعداد كبيرة، مثل تهديد الهوية الحضارية للمجتمع، فضلاً عن حدوث مشكلات اجتماعية بسبب بعض الأفراد غير المنضبطين مثل الجرائم والاضطرابات الاجتماعية، والتأثير في العادات والتقاليد، خاصة أن عادات هذه الفئات مغايرة لا تتلاءم مع عادات وتقاليد المجتمع الأصلي، فهذه التجمعات في واقع الأمر يكون ارتباطها بمجتمعاتها الأصلية التي قدمت منها أكثر من ارتباطها بالمجتمع الذي تُقيم فيه.

كما تؤدي العمالة الوافدة أيضاً إلى استنزاف جزء كبير من الدخل القومي في صورة أجور مدفوعة ومحوّلة للخارج، ناهيك عن الأعباء الخدمية والاجتماعية التي تتحملها الدولـــة نحو هؤلاء، وهذا كله بسبب تدنّي نسبة مشاركة قوة العمل الوطنية.

الفصل الثالث

التخطيط الاستراتيجي في الدولة

الفصل الثالث
التخطيط الإستراتيجي في الدولة

ترتبط كل من الذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي بعلاقة من حيث الشكل والمضمون, إذ يمكن رؤية الآثار التي تتضمنها الذهنية الإستراتيجية الناتجة عن المعطيات الثابتة, عن طريق التخطيط الاستراتيجي للمعطيات المتغيرة, الذي يعتمد على التصور العقلي في الدرجة الأولى. (الدوري، 2010: 65-69)

ولا تختلف طبيعة هذه العلاقة في المجال الدبلوماسي, ولكن يمكن أن يكون هناك اختلاف في الوسائل المستخدمة للوصول إلى الهدف النهائي فيها, حيث إن الخطوات التكتيكية التي لا تسير بمجموعها ضمن التوجّهات الإستراتيجية سوف تُحدِث تغييرات كبيرة في نتائج هذه التوجهات الإستراتيجية مع مرور الزمن. كما أن الدبلوماسيين الذين يسيرون في ظل هذه الخطوات التكتيكية سيرون خطواتهم التكتيكية على أنها أهداف إستراتيجية. (زهران، 2000: 22-23)

إن الشرط الأساسي لنجاح الخطوات التكتيكية القصيرة في الاتفاقيات المستندة إلى المصالح المؤقتة, التي تختص بتشكيل بنية متوازنة للقوة الديناميكية، هو تحقيق التوازن بين المحددات الإستراتيجية طويلة الأمد, وبين التكتيكات قصيرة الأمد.

فالدول التي تجعل بُنية توازنات القوى لديها متماشية مع التغيرات الديناميكية, وتُبدي مهارة في تحويل الأهداف الإستراتيجية إلى تكتيكات قصيرة ومرحلية، تستطيع أن تحقق درجات عظيمة من التقدم. ويستوجب هذا أن تكون القرارات الدبلوماسية مرنة, بدون أن تتخبط في أهداف إستراتيجية مختلفة, وبدون أن تتجه بالمقابل إلى قرارات حتمية مطلقة. وتبدأ الدول التي تعمل على توسيع ساحة حركتها بهذا الأسلوب في تحقيق إيجابيات كبيرة في عملية تحويل فترة توازنات القوى المذكورة إلى فترات طويلة المدى. فإذا لم تتحقق الإرادة السياسية التي تُنظم جميع هذه الخطوات التكتيكية, وتخضع جميع الوحدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية بشكل منسجم ومتناغم مع بعضها البعض تحت قيادة واحدة, لا يمكن للنجاحات المنفردة أن تحقق النجاح للدولة. (درويش، 1999: 68-71)

في مقابل ذلك، فإن ضعف القدرات التفاوضية الوطنية، والمتمثلة في عدم وجود مسار إستراتيجي للدولة، وغياب الترتيبات الإستراتيجية السياسية التي يتم من خلالها ترقيـــة الأداء السياسي، وانطلاق التخطيط الاقتصادي من منظور محلي لتحقيـــق أهـــداف محليـــة دون أي طموحات لتحقيق أهداف عالمية، وعدم وجود ترتيبات لتأسيس أوضاع تتناســـب والـــصراع الدولي حول المصالح، وعدم وجود رؤى وطنية حول المصالح الإستراتيجية للدولة، وغيـــاب ثقافة خطة الوطن التي يسندها الجميع في الحكم والمعارضة، وعدم تكامل الأنشطة بالدولـــة، وارتباك الأداء بالعديد من الدول النامية وعدم قدرتها على تحقيق نهضة طموحة... الخ، يعود لسبب رئيس هو قصور علم التخطيط الاستراتيجي لمنظمات الأعمال العاملـــة فـــي الدولـــة، والمتمثلة بمؤسسات ووزارات الدولة، عن تلبية حاجة التخطيط القومي بما يشمله من قـــضايا وتعقيدات تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنيـــة والإعلاميـــة والعسكرية وبالأمن القومي. (أبو صالح، 2009: 2-3)

فمن أهم الترتيبات لتنظيم نشاط الدولة في إطار التنافس الدولي، هو تحديـــد الوضـــع الراهن في عناصر القوة الإستراتيجية الشاملة، وهذا يقتضي إجـــراء التحليـــل الإســـتراتيجي لتحديد مستوى القوة أو الضعف. وبناء عليه، ينطلق التخطيط الإستراتيجي لتعزيز القوة فـــي تلك العناصر أو بعضها من خلال تحديد الغاية في كل قطاع، وهذا يعني أن قطاعات الدولـــة يحبذ أن تكون بعدد عناصر القوة الشاملة، بما يجعل الرؤية واضحة للدولـــة وهـــي تتحـــرك بوضوح وثقة في مسارها الإستراتيجي من مواطن الضعف إلى مواطن القوة، في ظل إدراك مستمر للتحديات الدولية وصراع المصالح. هذا الترتيب يمكن تحقيقه من خلال تكامل عمليات التحليل الإستراتيجي مع التخطيط الإستراتيجي والأمن القومي.

ولبيان ذلك، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: عناصر التخطيط الاستراتيجي في الدولة

المبحث الثاني: عناصر التخطيط الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول

عناصر التخطيط الاستراتيجي في الدولة

من المتعارف عليه أن غالبية الدول تضع خطة إستراتيجية عامة أو مركزيـــة لهـــا، وتدعى في الأغلب بخطط التنمية أو المشاريع المُستدامة، تلك الخطط تُعبّر دوماً عن توجهاتها ورسالتها وغاياتها، وربما تُترجمها في صورة خطط عامة طويلة الأجل؛ كما أنهـــا تُـــشجّع الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة والحكومات المحلية على وضع خطط استراتيجية خاصة بها، وتقوم لجنة مركزية بشكل عام على تنسيق تلك الخطط لتتماشى مع السياسة العامة للدولة. (نعمان، 2004: 37)

وفي الواقع، فإن هناك خلافاً في وُجهات النظر بين التخطيط الاستراتيجي المركزي، على المستوى العام، أو اللامركزي على مستوى الوزارات والأقسام والوحدات التـــي تكـــوّن المنظومة العامة للدولة. وقد أجريت بحوث عديدة حول الخطط الاستراتيجية العامـــة للـــدول، ويرى البعض أن عدم وجود تنسيق مركزي في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة ككل، ربمـــا ينتج مخططات استراتيجية لا تؤدي الفائدة القصوى المرجوّة منها. في حين يـــرى الـــبعض الآخر أن التخطيط الاستراتيجي على مستوى الوحدات يُتيح الفرصـــة لكـــل قـــسم لتحديـــد الأولويات التي تتلاءم معه، والبحث عن حلول فعّالة لما يُواجهه من تحديات، والتعرّف علـــى سُبُل ناجحة للتوصل إلى أهدافه؛ فكل وحدة لها أولوياتها التي يجب أن تُركّز عليها، وغاياتها التي تسعى إلى التوصل إليها. وفي النهاية، فمن المفترض أن كل جهـــود التخطـــيط وتنفيـــذ الخطط تتم بيُسر، من خلال التنسيق بين الوحدات المختلفة، وبالتـــالي ســـريان الإنجـــازات تصاعدياً من خلال بُنيان المنظمة إلى الإدارة العُليا. (الفيلالي، 2010: 3)

وقد أدت دراسة هذه الإشكالية عن وجود بعض الجوانب التي تُوحي بالتـــشابه بـــين التخطيط الإستراتيجي على كلا المستويين العام والمجزأ، غير أن هناك تباين قائم فيما يتعلق بالمستويات المُدركة من الوهلة الأولى؛ فعلى سبيل المثال: مستوى التعاون، ومستوى الابتكار وتخويل السلطة، ومستوى دعم جهود التخطيط، ودرجـــة التغييـــر النـــاجم عـــن التخطـــيط الاستراتيجي. (Korosec, 2006: 221)

ورغم اتجاه بعض الدول إلى التخطيط الاستراتيجي المجزأ، فإن التخطيط للحكومـــة الإلكترونية يتم على مستوى الدولة، لأنه لا يُخاطب خصائص فروع الحكومة، وإنما يُخاطب

قضية مُوحّدة، وهي التحوّل من النظام التقليدي إلى النظـــام الإلكترونـــي، بينمـــا التخطـــيط الإستراتيجي للتنمية المُستدامة تخطيط شامل. لذا، فهو يجري على مستوى الحكومة كلها.

كما أن غالبية الانتقادات المُتكررة المُوجهة إلى جهود الإصلاح في النظام الحكومي من إعادة التصميم وإعادة الابتكار وتحسين جودة العمليات ناجمة من معدلات النجاح المُتدنّية بصورة مزعجة (Jones, 1996: 2).

وفي الواقع أن عدم وجود دعم من الإدارة العليا والوسطى هو المسؤول عن بعـــض فشل تلك الجهود، إلا أن عاملاً آخر يُسبّب الفشل في كثيرٍ من الأحوال، هو غياب التخطـــيط الاستراتيجي الشامل، سواء بالنسبة لتفعيل جهود إعـــادة الابتكـــار أو بخـــصوص الخطـــط الاستراتيجية للدولة ككل.

ولبيان ذلك، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

1. المطلب الأول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي.
2. المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية الشاملة.
3. المطلب الثالث: خصائص التخطيط الاستراتيجي.

المطلب الأول

مفهوم التخطيط الاستراتيجي

يتضمن التخطيط الاستراتيجي تحديد حصيلة مرغوبة لأنشطة طويلة المدى، مع تحديد سلسلة من الأنشطة التي تُحقق تلك النتيجة المرغوبة بناءً على تحليلات لموارد المنظمة ومُناخها. ورغم أن الاستراتيجيات العسكرية تعود إلى قرونٍ عديدة مضت، فإن مؤسسات الأعمال لم تلجأ إلى التخطيط الاستراتيجي حتى أقل من نصف قرن مضى، أما تطبيقاتها على أنشطة الحكومة المدنية فلم تظهر إلا حديثاً. وأسهل ظروف للقيام بالتخطيط الاستراتيجي هي توفر مُناخ مُستقر، حيث يمكن التكهّن بما سيجري في المستقبل بدرجة مُتناهية في الدقة، إلا أن الحاجة الماسة للتخطيط لا تتجلّى إلا في فترات المحن والشدائد. (الفيلالي، 2010: 4)

وهناك العديد من النماذج التي يمكن تبنّيها أو تطويعها وفق الحاجة، ووفق قُدُرات وميول المُخططين. وعموماً، فإن المرونة في التطبيق عامل مهم، لأن الأسلوب العسكري القائم على "استعد.. صوب.. أطلق الرصاص" منهج عملي في التخطيط الاستراتيجي، خاصةً إذا أجريت عملية التخطيط بشراكة مع المؤسسات والوزارات الأخرى في القطاعين العام والخاص. (طيب، 2004: 5)

ومن بين نماذج التخطيط، نموذج بسيط، لكنه يحتوي على خطوات متوالية، ويلزم القيام بها بالترتيب، وهي موضحة بصورة أسئلة مطروحة على العاملين في المصلحة الحكومية التي هي بصدد وضع خطة استراتيجية: (Jones, 1996: 2-3)

- **الرسالة:** ما هي الأنشطة الرئيسة للمصلحة التي توجد بقصد القيام بتوفيرها؟ ومن هم الذين تُقدّم لهم الخدمات؟ وما هو المطلوب أن نعمله من أجلهم؟
- **الرؤية:** ما هي طبيعة العالم الذي سنعيش فيه بعد سنوات من الآن؟ ما هو المركز الذي سنُشغله في ذلك العالم بعد عشر سنوات من الآن؟
- **عوامل النجاح الهامة:** ما هي المفاتيح الرئيسة المحدودة اللازمة لتحقيق رؤيتنا؟ أي الأمور التي لو تملّكنا ناصيتها لم يعد يهم ما نفتقده، أما إذا لم نكن نمتلكها فلا يغني ما نمتلك دونها.
- **تقدير الوضع الحاضر:** ما هو وضعنا الراهن بالنسبة لكل واحد من عوامل النجاح الهامة؟ كيف تؤثر وكيف ستؤثر البيئة الخارجية على قدرتنا على النجاح؟

- **الأهداف الاستراتيجية:** مع درايتنا بما نحتاجه لتحقيق النجاح، وما نمتلكه اليوم من قدرات، فما هي الغايات التي يجب الوصول إليها لتجاوز الفجوات الحرجة التي قد تعترضنا؟
- **التكتيكات:** ما هي أفضل الطرق للتوصل إلى الغايات الهامة مع وفرة الموارد المُتاحة حالياً وفي ظل البيئة القائمة؟
- **خطط العمل:** من الذي سيقوم بتنفيذ التكتيكات المُخطط لها؟ ومتى؟ وما هي الموارد التي يجب أن تتوفر؟ وكيف نقيس تقدّمنا نحو الغايات؟ وهل سندرك وقت وصولنا إلى نهاية المطاف الذي سعينا إليه؟

ولعل أول خطوة لإيجاد رؤية للمستقبل هي وضع فرضيات محددة وواضحة عن البيئة المستقبلية، وهذا يتطلب فناً رفيعاً من الاستقبال، أو التمعّن في المستقبل، وهذا مُقترح لا يخلو من المخاطرة، حيث أن الاستقبال يتكوّن من نوعين: كمي وكيفي. أما الاستقبال الكمي، فهو فهم المستقبل الذي تتبعه المنظمة عن طرق التنبؤ. في حين فإن الاستقبال الكيفي عبارة عن تخطيط السيناريوهات لبدائل المستقبل المحتملة بالنسبة للقدرات المتوفرة وذلك بغية تنفيذ استراتيجية الدولة المستقبلية. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010: 8)

وأول الخطوات تجاه تحقيق الرؤية هو تحديد العوامل الرئيسة اللازمة للنجاح، وكثرة عدد تلك العوامل ليس بالضرورة مؤشراً للنجاح. لهذا، فإن تركيز الجهود على تحديد مجموعة عوامل كمقياس للنجاح أمر هام في وضع خطة استراتيجية ذات قيمة. والتخطيط الاستراتيجي الشامل للدولة، أو لأي من مؤسساتها، هو عملية تقوم بها الجهات المختصة لتحديد استراتيجيتها واتجاهاتها، ومن ثم اتخاذ قرارات لتخصيص الموارد المُتاحة لتنفيذ تلك الاستراتيجية من رأس مال، وميزانية، وموارد بشرية. (الفيلالي، 2010: 9-10)

هناك العديد من طرق تحليل الأعمال التي يمكن أن تُوظف في عملية التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك تحليل جوانب القوى، وعوامل الضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات أو المخاطر الماثلة، أو التحليل الرباعي والتي تسمى بطريقة (تحليل سوات SWOT) القائمة على تحليل العوامل الأربعة (Armstrong, 2004: 2).

وعند الشروع في تفصيلات التخطيط الاستراتيجي، فعلى فريق التخطيط أن يُشكّل فريقاً من المعنيين من ذوي الدراية بشؤون المنظمة/مؤسسة الدولة، لتقييم العوامل الحساسة

التي تؤثر على عملية التخطيط ونتائجها. ذلك الفريق يتكوّن من مجموعات تجمع البيانات، وتُقرّر مواطن القوة والضعف المتعلقة بكل من تلك العوامل. (Jones, 1996: 5)

كذلك يمكن استخدام طريق التحليل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، أو تحليل عناصر البيئة الخارجية والمحيطة والتي يمكن تسميتها بـ(بست PEST) (Armstrong, 2006: 12). حيث تضع إطاراً لعوامل البيئة الكلية، والتي تُستخدم في مسح عناصر البيئة، فهي تختص بتحليل البيئة الخارجية والمحيطة في خضم الإدارة الاستراتيجية، وهي جزء من التحليل الخارجي عند إجراء التحليل الاستراتيجي، لكونها تُعطي نظرة عامة على عوامل البيئة الكلية المختلفة، والتي على المنظمة أخذها بعين الاعتبار، وهي آلية استراتيجية نافعة في فهم الوضع الجاري، واتجاه أحوالها، ومدى التوقّعات المتصلة بها. (طيب، 2010: 12-13)

وعلى الأهداف الاستراتيجية أن تكون طويلة المدى مقارنة بأفق التخطيط نفسه، كما لا يجوز أن تتغير الأهداف في حدود ذلك الأفق، إلا إذا ثبت عدم صحة الفروض التي بُنيت عليها الأهداف.

وفي كثير من المنظمات تُشكّل الخطة الاستراتيجية منهاجاً يُتّبع في العام القادم أو ما أبعد من ذلك. أي في 3-5 أعوام التالية، وإن امتدت أنظار البعض الآخرين إلى 20 عاماً أو أبعد. ولكي تضع الدولة خطة استراتيجية، عليها أن تحدد: (الطيب، 2010: 12)

- إلى أين ستؤدي بها مسيرتها؟
- ما هو الوضع الآن؟
- إلى أي هدف تريد أن تتوجّه؟
- كيف تصل إلى ذلك الهدف؟

كما أنه من الممكن استخدام التخطيط الاستراتيجي كآلية لتحديد وجهة المؤسسة بصورة فعالة، غير أنه في حالة الأعمال التجارية على مستوى الدولة، يصعب التنبؤ بتغيرات السوق الدولية وبالأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بدول العالم، وخصوصاً المتقدمة منها. وبهذا، فإن الابتكار في الاستراتيجية وتعديلها، يجب أن يكون جزءاً هاماً من الخطة الاستراتيجية لأية منظمة تحرص على النجاة من الانهيار في مُناخ متقلب.

والمرحلة الأخيرة في التخطيط الاستراتيجي تتضمّن تفصيلات تنفيذ التكتيكات التي تتكوّن من جوانب "من؟ وماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟" من الخطة، إلى جانب تنفيذ خطة قياس التقدم. (الطيب، 2010: 13)

وقد كانت المقاييس الحكومية تركز في الغالب على حجم الميزانية وعدد العاملين فيها، تلك المقاييس تركّز على ما يدخل المؤسسة/الوزارة، وكان يُحدد أهمية الإدارة ومستوى الدفع لها. أما مقاييس المنتج، مثل كمية المعاملات التي يتم إنجازها، والاجتماعات التي تُعقد، فمن السهل الحصول على بياناتها. حيث أنها تُشير إلى درجة انشغال الحكومة، ولكنها لا تؤكد النجاح في التوصل إلى أهداف الخطة الاستراتيجية، وما يهم في المجال البعيد، هو إذا ما كانت تلك الموارد وتلك المنتجات تُسبب نتائج إيجابية أم لا: بمعنى قياس أداء الحكومة وإنجازاتها. (الطيب، 2010: 8)

ولعل المقياس الملائم لكفاءة منظمة حكومية ليس هو استهلاك مواردها، أو وزن ما تنتجه من أوراق، ولكنه مدى تأثيرها على المجتمع، ولكنه من الصعب التعرّف على النتائج والتعبير عنها بصورة كمية. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010: 17)

ثم إن بعض الخطط الاستراتيجية للدولة تتضمّن التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية. هذا، وقد وضعت الهيئة الأمريكية لتنسيق التجارة الإلكترونية (NECCC) نموذجاً يتضمن خطوات التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية، حيث يقوم المُخططون أولاً بتقييم الاستعداد للشروع في تكوين الحكومة الإلكترونية، ثم يضعون خطوة تنفيذية للحكومة الإلكترونية كما في الشكل التالي:

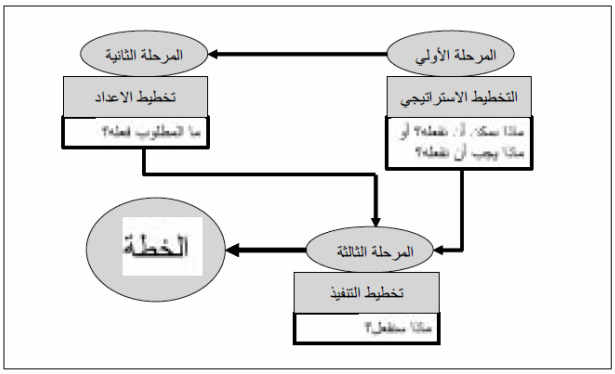

مراحل التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية

Source: Pring, Richard (2004). The Skills Revolution, Oxford Review of Education, 30(10);105-116.

والخطة الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية المبنية على تدبير وتعمّق في التحليل، واستقساء المعلومات الدقيقة، يمكن أن تعود بفوائد جمّة؛ منها تلافي التكاليف، والاقتصاد في العمليات الروتينية، ورفع مستوى الخدمات. ويعتبر إطار عملية التخطيط جزءاً من عملية كاملة تشمل مرحلة الإعداد التي تقود تدريجياً إلى مرحلة التنفيذ. والحكومة الإلكترونية تعتبر قضية قيادية هامة، أما جوانب التحوّل إليها، فقد يصبح أمراً حساساً بالنسبة للمسؤولين عن السياسة الحكومية. (Pring, 2004: 109)

كذلك، فإن التخطيط الاستراتيجي المركزي للدولة، في حالة التنمية المُستدامة، يلعب دوراً كبيراً في تنسيق جهود الوزارات المختلفة، وتكامل جهود المصالح الحكومية المتخصصة، تلك الاستراتيجيات تتطلب مساهمة في التخطيط والتنفيذ حتى يمكن تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة وشاملة. (الفيلالي، 2010: 24)

كما أن العديد من الدول قد استجابت لتحدّيات التخطيط الاستراتيجي من أجل التنمية المُستدامة، بمختلف الوسائل، حيث قام بعضها بوضع خطط استراتيجية باستخدام عمليات قائمة أو سابقة، مثل استراتيجيات الترشيد الوطنية، وخطط عمل لحماية الغابات الوطنية، بينما وضع البعض خطط عمل لحماية البيئة الوطنية، بدعم من البنك الدولي. وفي الوقت الحاضر، تقوم بعض الدول بإعداد خطط وطنية للتنمية المستدامة، وإن كان بعضها اتجه حديثاً إلى تقسيم تلك المخططات لتوجيه الانتباه إلى مخططات واستراتيجيات إقليمية مثل خطط رعاية البيئة لمنطقة، أو تنفيذ أجندة محلية، وآخرون وضعوا رؤية وطنية للمستقبل تختص بالأجيال القادمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي شاركت في قمة الأرض قد التزمت بوضع خطة استراتيجية وطنية للمناخ والتنوع البيئي. كذلك، هناك مبادرة إطار التنمية المكثفة (CDF) والتي تقدم بها البنك الدولي كفكرة في سبيل تصميم متكامل لمشاريع التنمية، ومبادرة أخرى هامة قدمها صندوق النقد الدولي (IMF) بالتعاون مع البنك الدولي في عدد من الدول الفقيرة المُثقلة بالديون لغايات تصميم تخطيط استراتيجي بهدف الحد من مستوى الفقر. إلى جانب كل تلك المبادرات، فإن جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية تقوم بوضع خطط استراتيجية للتنمية على المديين القصير والمتوسط في أغلب الأحيان. (الطيب، 2010: 26)

وحديثاً، فقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية إلى جعل ساحات التأثر (الرمادية) التي ظهرت في علاقات السيادة المتبادلة بين الدول أكثر اتساعاً, وباتت المقاييس التاريخية والثقافية، التي تنعكس على الساحة السياسية، تؤثر بشكل مباشر على بناء القوة الداخلية والخارجية للدول. وقد استبطن هذا الوضع الإيحاء بعدم كفاية مقاييس القوة التي يتم

التعبير عنها بمصطلحات مجردة, وبروز المفاهيم التي تعكس التأثر المتبادل لعدة مقاييس في تحديد القوة. (أوغلو، 2010: 34)

وتكتسب مفاهيم الاقتصاد السياسي، والجيوسياسي، والجيوثقافي، والجيواقتصادي، والجيوستراتيجي في تحديد معنى القوة للدول ميزةً كبيرة، خصوصاً مع الأوضاع التي نتجت عن متغيرات ما بعد الحرب الباردة. لذا, فلم تعد مقاييس قوة الدول عناصر مجردة ومستقلة عن بعضها البعض بل يجب النظر إليها مع وظائفها الجديدة كعناصر ديناميكية يؤثر بعضها في بعض, ويجب أن تتناول هذه العناصر الديناميكية عنصر الإنسان مع مجموعة العوامل التي تدخل في هذا المجال.

مما سبق، يتبين لنا أن التخطيط الاستراتيجي للدولة يُبنى على أسس اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية متشابكة مع بعضها، وتقوم الدول بشكل عام بوضع وتصميم خططها الاستراتيجية بناءً على قدراتها وإمكانياتها المتاحة لها، مستندةً إلى علاقاتها مع دول العالم عامة، والدول ذات الشراكة الاقتصادية معها بشكل خاص.

المطلب الثاني
الإستراتيجية القومية الشاملة (العليا)

تعتبر الإستراتيجية القومية الوثيقة الأساسية لحشد وتوجيه موارد الدولة، ولتحقيق الأهداف المطلوبة، وتسمى على المستوى الوطني أو الشامل إستراتيجية عليا، أو كبرى، أو كلية، أو شاملة، أو عامة. وتشمل: التخطيط، والاستخدام، والتنسيق والتطوير لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب.

يقول هارت (1987، 67): " وإن تساوت دولتان في الموارد والإمكانيات، فإن الدولة ذات الإستراتيجية الأفضل والأنسب تكون أكثر قوةً وكفاءةً ونجاحاً من الدولة الأخرى". وفي هذا السياق، فإن القوة القومية للدولة هي: "مزيج من الموارد والإمكانيات والإستراتيجيات التخصصية"، ويأتي دور الأمن القومي والذي يُعرف بأنه: "جميع الإجراءات التي توفر الاستقرار الداخلي، وحماية المصالح الخارجية، مع استمرار التنمية الشاملة، التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب". (العزاوي، 2008: 56)

ومن ذلك، نجد أن الإستراتيجية القومية، تُجسِّد مفهوم الأمن القومي بما تتضمنه من خطط ومبادئ، وتعكس مرتكزاته. وقد أجمعت تعاريف الأمن القومي على تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة, وتوفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار.

وعلى رغم اختلاف تلك المفاهيم، فإن هناك اتفاقاً جماعياً على أهمية الإستراتيجية القومية, إضافةً إلى ذلك، فإن التقدم العلمي والتقني الذي يسود العالم المعاصر قد غيّر كثيراً من المفاهيم السائدة في الماضي، ولم يبق الأمن القومي يستند على القوة وحدها، بل تعدّاها إلى مجالات أخرى متعددة لتشمل القوى القومية للدولة وحشد كافة الموارد ضمن مفهوم القدرة.

مفهوم الإستراتيجية القومية :

تُبنى الإستراتيجية القومية أساساً لتحقيق الغاية القومية، وقد يطلق عليها أحيانا الغاية القومية العليا، وتقع مسؤولية تحديدها على القيادة السياسية، والتي تُعنى بالغاية القومية للأهداف التي تبذل الدولة أقصى طاقاتها لتحقيقها، وهناك مفاهيم متعددة للغاية القومية، ولكن أشملها هو ما وضحه جلال (2004: 61) في أنه: "مفهوم شامل للعناصر التي تُشكّل

الاحتياجات الضرورية للدولة، متضمنةً الحماية الذاتية للدولة، حماية كيان الدولة، واستقلالها وسلامة أراضيها، وأمنها العسكري، ورفاهيتها الاقتصادية".

وترتكز الاستراتيجية القومية على على عدة عناصر، من أبرزها:

1. ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط .
2. صياغة مجموعة من الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة، بالتوافق مع مبادئ الأمن القومي واعتباراته .
3. أن هذه المبادئ ليست مطلقة وإنما تحدد على أساس قوى الدولة المتاحة وقدراتها القومية وحجم التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية وطبيعة النظام الدولي المعاصر. (جلال، 2004: 62)

ومن جانب آخر، تُعنى الغاية القومية بتحقيق الأهداف القومية، والتي تُعرّف بأنها: "مفهوم شامل للعناصر التي تُشكل الاحتياجات الضرورية للدولة، متضمنة الحماية الذاتية للدولة، وحماية كيان الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها وأمنها العسكري ورفاهيتها الاقتصادية". (النعمة، 1999)

لذا، فإن الإستراتيجية القومية هي تصور استراتيجي لتأمين متطلبات الاستقرار الداخلي، وحماية المصالح الحيوية الأساسية، لأية أمة، مستمد من تاريخها وما أفرزته معطيات موقعها الجغرافي، وموروثها التاريخي والاجتماعي، للمحافظة على الوجود الحي لها. كما أنها تُبنَى أساساً، لتحقيق الغاية القومية، والتي يُطلق عليها الغاية القومية العليا، وتقع مسؤولية تحديدها على القيادة السياسية.

المطلب الثالث

خصائص التخطيط الاستراتيجي

بناءً على نتائج دراسة نماذج التخطيط الاستراتيجي الشامل، يمكن حصر الكثير من فوائد ومضار التخطيط الاستراتيجي الشامل في الدول، وهذا يقتضي الرجوع إلى جذور التخطيط الاستراتيجي الذي يُعتبر بالأساس وسيلة إدارة، وكأي من آليات الإدارة، فهو يُستخدم لغرض واحد، ألا وهو مساعدة المنظمة في القيام بعملها على أفضل وجه، بتركيز طاقتها، والتأكد من أن أعضاءها يعملون من أجل نفس الغايات، وتقييم توجُّه المنظمة في بيئة تتّصف بالتغيّر، وتعديل ذلك التوجه ليُساير المُتطلبات المتغيرة.

وبإيجاز، فإن التخطيط الاستراتيجي هو جهد منتظم لاتخاذ قرارات أساسية والقيام بأعمال تُشكّل وتُوجّه هوية المنظمة، وما تفعله، ودوافع ما تفعله، مع التركيز على المستقبل. وهذا التعريف يُوفر العناصر التي يقوم على أساسها معنى وأسس نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تتمثل في الآتي: (Dalal-Clayton and Bass, 2000: 29)

- **العملية استراتيجية**، لأنها تتضمن الإعداد لأفضل طريقة للاستجابة إلى ظروف بيئة المنظمة، سواء كانت تلك الظروف معروفة مُسبقاً أم لا، خاصةً وأن المنظمات الحكومية وغير الربحية كثيراً ما يُفرض عليها الاستجابة إلى أجواء ديناميكية، وقد تكون عدائية، وكون العملية استراتيجية، يعني الوضوح في أهداف المنظمة أن تكون مستجيبة بوعيٍ إلى بيئةٍ ديناميكية.
- **العملية تخطيطية**، لكونها تتضمن وضع غايات إرادية، بمعنى اختيار مستقبل مرغوب، ووضع أسلوب لتحقيق تلك الغايات.
- **العملية نظامية**، لأنها تتطلب نظاماً محدداً، ونمطاً يجعل منها عملية هادفة ومُنتجة، والعملية تتمخض عن سلسلة من الأسئلة تساعد المخططين على اختبار خبرات وفرضيات، وعلى جمع واستخدام معلومات عن الحاضر، وعلى التنبؤ بالبيئة التي تعمل فيها المنظمة في المستقبل.
- **العميلة تختص بقرارات وفعاليات أساسية**، لأن هناك اختيارات يلزم انتقاؤها كي يمكن الإجابة على سلسلة الأسئلة التي تتمخض عنها العملية، والخطة في النهاية هي مجموعة من القرارات، والدافع لما يجب عمله، وكيفية ذلك العمل. ولما كان من المستحيل القيام بعمل كل ما يلزم عمله، فإن التخطيط

الاستراتيجي يُشير إلى بعض من القرارات التنظيمية والأفعال الأكثر أهميـــة عمن سواها.

وعموماً، فإن عملية التخطيط الاستراتيجي معقدة، وتتضمن تحديات قد يكون من الصعب السيطرة عليها عملياً، ومع كونها تختص باتخاذ قرارات أساسية، والقيام بتنفيذها، فهي بذلك محاولة لاتخاذ قرارات مستقبلية. حيث يتضمن التخطيط الاستراتيجي توقع البيئة في المستقبل، على الرغم من أن القرارات تُتّخذ في الحاضر، بمعنى أن على المنظمة أن تحتفظ بموقعها في ظل التغيرات على مر الوقت، بحيث يمكنها اتخاذ أفضل القرارات في أي وقت، أي أن عليها أن تُدير وتُخطط استراتيجياً. (Bryson, 1995: 19)

كذلك، فإن من الممكن تصوّر التخطيط الاستراتيجي على أنه آلية ولكنه ليس بديلاً عن ممارسة قيادة المنظمة الحكم السليم على الأشياء. كما أن على قادة الحكومة وصُنّاع القـــرار الاستراتيجي يقومون بطرح تساؤلات والإجابة عليها عن القضايا الأكثر أهمية، والتي يجـــب التعامل معها، وكيفية التعامل بها.

ورغم أنه من الممكن وصف التخطيط الاستراتيجي على أنه عملية نظامية، إلا أن العملية لا تسير عادةً في سلاسة من خطوة إلى أخرى، حيث أنها عملية ابتكارية، والنظرة الجديدة التي يمكن التوصل إليها اليوم قد تُغيّر من إحدى القرارات التي تم اتخاذها بالأمس. وبالضرورة، فإن العملية تندفع قدماً وتتراجع إلى الخلف عدة مرات قبل التوصل إلى مجموعة قرارات نهائية.

وعملية التخطيط الاستراتيجي هي من أكفأ طرق التخطيط التي تصلح لرسم خطط المستقبل للدول، لأن التخطيط الاستراتيجي الناجح يُحقق الآتي: (الفيلالي، 2010: 28)

- يؤدي إلى فعل يؤدي إلى إنشاء رؤية مشتركة قائمة على قيم.
- عملية شمولية، فيها شراكة، حيث يُشارك في ملكيتها الرؤساء والمرؤوسين.
- تتقبّل رقابة ومحاسبة المجتمع، حيث تقوم علـــى بيانـــات تتميّـــز بـــالجودة والمصداقية.
- تتطلب انفتاحاً في التعرف على الأحوال الراهنة، وتهتم بالعوامل الخارجية والحساسة لبيئة المنظمة.

عقبات تنفيذ الخطط الاستراتيجية

هناك عدة عوامل تؤدي إلى هجر الخطط الاستراتيجية بعد وضعها، خاصةً الخطط الشاملة التي تختص بالحكومات. وقد بيّن الطيب (2010: 10) بعض أهم أسباب نهاية مصير الخطط الاستراتيجية للحفظ في الآتي:

- الخطة الاستراتيجية دخيلة، حيث أنها من وضع مستشارين دون شراكة من أصحاب المصالح وخاصة العاملين في المنظمة والمخوّلين بتنفيذها.
- الخطة ليست واقعية، فالأهداف ليست مُتّسقة مع الموارد المادية والبشرية.
- البنية النظامية لا تُمثل الأهداف الاستراتيجية.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن غالبية عمليات التخطيط الاستراتيجي لم تتعدَّ مرحلة الصياغة، بينما هناك قصور كبير في التنفيذ، غير أن تلك الدراسات تاهت في خضم ما لاقته الكتابات عن كيفية القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي. ومن بين المشاكل التي تواجه تنفيذ الخطط الاستراتيجية (الطيب، 2010: 14):

- الفشل في تعديل الخطط بصورة دورية، أو تطويعها للتغيرات والتقلبات الدولية وخاصة فيما يتعلق بساحات النزاع الدولي، والأزمات المالية المتفاقمة والتي أطاحت باقتصاديات العديد من دول العالم.
- التحوّل عن الأهداف الأصلية، نظراً للمستجدات التي تؤثر على سير العملية على أكمل وجه.

في حين يرى الفيلالي (2010: 16) ضرورة توافر الآتي:

- تناول جميع أوجه التنفيذ أثناء عملية التخطيط، حيث أن الوقت لا يتّسع خلال مرحلة تنفيذ الخطط الاستراتيجية لوضع وتغيير خطة التنفيذ.
- على الإدارة الالتزام بالتركيز على ما اتفق عليه في الخطط الاستراتيجية، وأن لا يدخلوا أية تعديلات جذرية عليها دون البت في تداعيات التغيير ومعقباته.
- على المنظمة أن تُحافظ على التوازن بين أنشطة العمل وتنفيذ المبادرات الجديدة، حيث أن بعض مشاكل التنفيذ تنجم عن الاهتمام والتركيز على وضع

وتطوير استراتيجيات جديدة، مع إهمال خط العمل الرئيس الذي يقوم على أساس استراتيجيات عمل سابقة.

ومن هنا، يتضح لنا حقيقة مفادها أن الإستراتيجية تُبنى على التنفيذ، حيث أن نجاح المنظمات يكمُن في القدرة على وضع خطة استراتيجية جيدة تُلازمها خطة تنفيذية جيدة، باستثناء تأثيرات البيئة والمنافسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار دوماً عند وضع وبناء خطة استراتيجية للدولة، إذ أن تنفيذ الاستراتيجية الخاطئة يؤدي إلى مُعضلات كبيرة تؤدي بدورها إلى عدم النجاح في تنفيذ الاستراتيجيات.

ولعل أكثر أنواع العقبات التي تعترض المرحلة التنفيذية في العديد من المؤسسات هي المشاكل الداخلية والمشاكل التي تتأتى من خارج المؤسسة، وكلا النوعين من المشاكل يتأثران بمدى مرونة المؤسسة عند النجاح في إطلاق المبادرات الاستراتيجية.

وهناك من يرى أن فشل الخطط الاستراتيجية يعود إلى عدم كفاءة القائمين عليها، وعدم اهتمام الإدارة، وسوء التواصل بينها وبين العاملين، أو بين العاملين أنفسهم، وغياب التحفيز، وانعدام الشعور بالمسؤولية، وغياب خطة تحقق الفكرة. (Johnson, 2002: 3).

فوائد التخطيط الاستراتيجي الناجح

يُبنى التخطيط الاستراتيجي الناجح على إصلاحات جدية وفعلية، واستثمار القوى الكامنة في الدولة من موارد اقتصادية، وكذلك بُنيتها التحتية والتكنولوجية، والتراكم العسكري لديها، وتطوير مواردها البشرية.

وقد أوضح الفيلالي (2010: 19-22) بعضاً من فوائد التخطيط الاستراتيجي تمثلت في الآتي:

- المساعدة على إيجاد مستوىً عالٍ من الالتزام بغايات المنظمة من جانب أصحاب المصالح الرئيسيين.
- العمل على القصد في استخدام الموارد.
- الإجماع على توحيد أساليب التخطيط.
- الحرص على استجابة الحكومة لمطالب الناس.
- وضع إطار سياسي وتنظيمي لإنجاز أهداف الحكومة.

والوقت الذي يمضي في عملية التخطيط الاستراتيجي يختلف من منظمة إلى أخرى، ويعتمد على الموارد المُتاحة للعملية، ومهما كان الوقت الذي يقضيه المخططون في تنفيذ العملية، فإن المنظمة تجني ثمار الخطة الاستراتيجية بمجرد البدء في العملية. (الطيب، 2010: 18)

وعادةً ما يتم التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوزاري أو المؤسساتي، بدلاً من وضع خطة استراتيجية لكل وحدة أو قسم من المؤسسة، كذلك يمكن وضع خطة استرتيجية على مستوى الدولة. وهذا لا يمنع قيام كل وزارة أو مؤسسة تابعة للدولة بوضع خطة استراتيجية خاصة بها، ما دامت لا تتعارض مع الخطة الاستراتيجية الشاملة، وتتماشى مع الغايات والأهداف العامة للدولة. (Korosec, 2006: 223)

وقد أسفر تطبيق التخطيط الاستراتيجي الشامل للدول عن ظهور عدة نماذج نظرية وعملية, لاسترجاع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية, خاصة في أعقاب الكوارث الكبرى، وخاصة الحرب العالمية الثانية والحروب الأهلية الطاحنة. ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها تلك الدول فقد نجم عن التخطيط الاستراتيجي عدة إنجازات في صورة طفرات اقتصادية وصفت بالمعجزات، لما حققته من نهضة شاملة في كثير من المجالات. (الفيلالي، 2010: 25)

وفي الواقع، أن عملية التخطيط الاستراتيجي تستهلك الكثير من الموارد القيّمة بالنسبة للحكومات، ولكون العملية تؤدي في النهاية إلى تحديد اتجاه وأنشطة المنظمة، فإنها مهمة ضخمة وشاقة، غير أن منافع التخطيط تفوق صعوبة إجراء العملية.

المبحث الثاني

التخطيط الاستراتيجي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة

تُبنى أسس التخطيط الاستراتيجي لدى دولة الإمارات العربية على مجموعة من المبادئ والخطط التنموية والتطويرية القائمة والمُزمع إقامتها لاحقاً، ومن الملاحظ نجاح الدولة في بناء خطط استراتيجية على المديين المتوسط والطويل، والذي دعم استقرار وأمن البلاد، وحسن العلاقات مع معظم دول العالم والجوار الإقليمي.

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء علاقاتها الخارجية، وبنت في ضوئه سياستها للتعامل مع الدول القريبة والبعيدة، شعوبا وأنظمة، المنهج الذي أرساه مؤسس الدولة زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، وبنى عليه خلَفهُ وإخوانه في قيادة الدولة، والذي يتجيّد في الحكمة والاعتدال والتوازن، دون التفريط بواجب مُناصرة الحق وتحقيق العدالة، بالأسلوب الإنساني الأكثر تأثيراً وقد أرسى رحمه الله ركائز هذه السياسة المتمثلة في الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واحترام المواثيق الدولية، وقواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، فجاءت المحصلة انفتاحاً متبادلاً بين دولة الإمارات ودول العالم، أينعت ثماره شراكات إستراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية، مع العديد من الدول في مختلف القارات. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

وتحرص دولة الإمارات بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها على إقامة علاقات صداقة مع جميع دول العالم، إذ تُصنّف الإمارات على أنها من الدول ذات الكيان الصغير في المساحة وعدد السكان، والموارد البشرية، وفي ظل ذلك، فقد اتجهت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المضي في: (بن سعيد، 2008: 40)

- العمل على تأسيس كيان قوي يضم الإمارات العربية المتناثرة على الساحل الغربي للخليج العربي، الأمر الذي يدفع العمل الوحدوي للأمام، ويفرض على الدولة انتهاج سياسة خارجية تتبنّى دعم فكرة العمل الوحدوي على الصعيد الخليجي أولاً ومن ثم على المستوى العربي ثانياً.
- العمل على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة امتداداً طبيعياً لجسم الأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، وأن تحظى علاقات دولة الإمارات العربية بباقي الأقطار العربية بأولوية خاصة، وأن تُشكّل محور اهتمام

صانعي القرار السياسي في الدولة، لتكون محصلة ذلك دعم الكيان الوحدوي لدولة الإمارات.

- اتباع سياسة خارجية تنأى بالمنطقة عن الصراعات والمنافسات الدولية، إذ تحتل الاعتبارات الأمنية أهمية خاصة في السياسة الخارجية الإماراتية بما يعزز الأمن القومي العربي.
- الانفتاح على العالم الخارجي بانتهاج سياسة خارجية متوازنة، فموقع دولة الإمارات فرض عليها أن تبقى وعلى الدوام في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية وعلى كافة الصعد، الأمر الذي يستلزم سياسة خارجية فاعلة ونشطة. (بان سعيد، 2003: 72)

ولبيان ذلك، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول

مبادئ السياسة الخارجية

تستند مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية على مجموعة من المرتكزات، ومن أهمها:

1- **الاهتمام بصون حقوق الإنسان:** إن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تسمو بروح العدالة، وحماية حقوق الإنسان واحترامها من خلال تشريعات حرصت على تكريس المساواة والعدالة بين أبناء الشعب، وإعطاء المرأة حقوقها، وتوسيع تمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز مشاركتها في أسواق العمل، في تجسيد رائع لمنظومة المثل والقيم العربية الإسلامية الحقيقية، بالإضافة إلى تطوير التشريعات الوطنية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان واحترامها، ورعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.. وتنظيم استقدام وتشغيل العمالة الوافدة وصيانة حقوقها، ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وضمان الحماية والدعم للمتضررين منها، وفق ما نصت الاتفاقيات الثنائية والدولية ذات الصلة.

2- **الاهتمام بالبيئة:** هناك تعبيرات عديدة تعكس صورة ومنهج دولة الإمارات العربية المتحدة ، في التعامل مع النفس ومع الآخر، فالإمارات في سياساتها الداخلية والخارجية تعبر عن التزام تجاه الإنسان ، وكل ما يتعلق بحاضره ومستقبله ، ومن هذه التعبيرات التي يمكن سوقها مثالا، ايلاء دولة الإمارات اهتماماً كبيراً لقضايا البيئة عبر برامج إستراتيجية طموحة. . منها إطلاق الدولة بالتعاون مع "الصندوق العالمي لحماية الطبيعة" خطة عمل التنمية المستدامة لتطوير "مدينة مصدر" التي ستكون أول مدينة عالمية خالية من الكربون والنفايات، معتمدة على تقنية الطاقة المتجددة والنظيفة.. كالطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

3- **المساعدات الخارجية:**

احتلت المساعدات الخارجية موقعاً متقدماً في التعامل الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث واصلت جهودها في تقديم مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية الإمارات في مجموعة دعم المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).. وكذلك مساهماتها الأخرى في برامج ووكالات الأمم

المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الـصلة. (وزارة الخارجيـة الإماراتية، 2011)

وقد أنشأت الدولة مؤسسات متعددة للاضطلاع بهذا الدور الإنساني الكبيـر، بينهـا: صندوق أبو ظبي للتنمية، ومؤسسة خليفة للأعمال الخيرية، ومؤسسة زايد للأعمـال الخيرية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية، ومبادرة نور دبي التي أطلقت قبل فترة وجيزة بهدف معالجة مليون شخص يعـانون من أمراض العيون خاصة في إفريقيا وآسيا.

كما بادرت دولة الإمارات في تخفيف معاناة العديد من الشعوب، جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بتقديم ما يزيد عن مليوني طن من القمح، مساعدة منها لكل من اليمن وسوريا ومصر، وقامت أيضا وفي إطار مساهماتها الخارجية بمنح عدد من الـدول النامية الأخرى مساعدات مالية إضافية للتخفيف من انعكاسات الارتفـاع الاسـتثنائي لفاتورة الطاقة لديها. (عبيد، 2003: 103)

4- التسامح والتعايش السلمي:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بان تواصل الأمم والشعوب مبدأ سـام وشـرط أساسي لضمان استقرار المنطقة ورخائها وازدهارها، وهي تعمل على سـيادة هـذا المبدأ في العلاقات الدولية .. في أكثر من اتجاه، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى المستويين القصير والبعيد.

وتعي دولة الإمارات العربية المتحدة أن الوصول إلى تحقيق هكذا هدف اسـتراتيجي سام، يوجب العمل على إشاعة وتأصيل المفاهيم الإنسانية النبيلة لدى الشعوب، وتربية الأجيال القادمة على ذلك .

وكدأبها بالبدء بالنفس، وضعت لنفسها نسقا تنمويا يُعد مثالاً حياً للتسامح والتعـايش، عبر مشروع تعليمي وثقافي يرسخ هذه القيم في نفوس النشء والمجتمـع.. فأولـت أهمية خاصة لتطوير وتحديث نظم التعليم بشكل جذري، لتواكب المستجدات التقنيـة والثقافية وتحقق الاستجابة لاحتياجات التنمية ومستلزماتها.. منطلقا من إيمانهـا بـأن توفير التعليم للجميع، يشكل إحدى القضايا الكبرى التي تستحق تسخير كل الإمكانيات

لمعالجتها .. لأن العملية التعليمية هي السلاح الأنجع لمواجهة الفقر والجهل، اللـذين يشكلان أرضية خصبة لتنامي التطرف والإرهاب واتساع دائرتهما.

وانطلاقا من فهم واع بأن العالم قرية واحدة.. كانت سلسلة من المبادرات بينها مبادرة "دبي العطاء "، والتي تُعنى بالدرجة الأساسية، بتوفير الخدمات التعليمية لأكثـر مـن أربعة ملايين طفل في 14 دولة، في كل من إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، .. من خلال شراكة مع منظمات متعددة الأطراف في كل بقاع العالم. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

والهدف من دبي العطاء ، في ضوء ما تقدم واضح .. عبر حفز وتركيـز الجهـود لتطبيق الأهداف التنموية للألفية وتوفير فرص وخدمات التعلـيم الأساسـي بحلـول 2015، لجميع الأطفال في العالم بصرف النظر عن جنسياتهم وخلفيـاتهم العرقيـة. (عبيد، 2003: 102)

5- حق العيش الآمن:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة، أن العيش بأمـان ودون تهديـد حـق مقـدس للإنسان، أفراداً وجماعات، شعوباً ودول، وقد ترجمت إيمانها هذا بالعمل على إشاعة مفاهيم الصداقة، واحترام حق الأخر بالحياة الآمنة، التـي تـوفر للـشعوب فـرص الانصراف إلى بناء حياة كريمة غير خاضعة للتهديد من هذا الطـرف أو ذاك مـن الدول التي تشاركها العيش على هذه الأرض، وبدأت سعيها في هذا الاتجاه لتكـريس هذه المفاهيم في المنطقة التي تعيش فيها أولاً وصولاً إلى أرجاء العالم الأخرى.

ولتحقيق ذلك، شددت الإمارات على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط بمـا فيهـا الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يتطلب إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية وإشرافها، فضلا عن انضمامها غير المـشروط إلـى معاهـدة حظـر الانتشار أسوة بدول المنطقة، كما حثت الإمارات جمهورية إيران الإسـلامية علـى مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديـد المخـاوف والشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي. (وزارة الخارجيـة الإماراتيـة، 2011)

6- الإمارات ومجلس التعاون الخليجي:

الإمارات العربية المتحدة ، دولة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لـــدول الخلـــيج العربية، وهذا يرتب أول ما يرتب الحرص على تعزيز وترسيخ هذا الكيان من خلال السعي لأن تكون العلاقة بين الدول الأعضاء نموذجيـــة وفـــي أرقـــى المـــستويات. وفي هذا الاتجاه، وكعادتها لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورا يشار إليه مـــن خلال تجسيد تعهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظـــه الله، بمواصلة العمل مع إخوانه قادة دول المجلس، علـــى تعزيـــز العمـــل الخليجـــي المشترك، وزيادة فاعليته باستكمال بناء صروح التكامل السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي إلى واقع حي بخطوات عملية ملموسة.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها، مع أشقائها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمجموعات الأخرى على مساندة كل المساعي والجهود الدبلوماسية الممكنة من أجل احتواء بؤر التوتر والـــصراعات فـــي منطقـــة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، حيث تجدد تأكيدها باستمرار، على ضـــرورة حل الخلافات بالطرق السلمية.

كما دأبت على تأكيد حرصها على دعم وتعزيز مسيرة العمـــل الخليجـــي المـــشترك وتطوير علاقات التعاون الثنائي مع دول المجلس، مـــن خـــلال الاتفاقيـــات الثنائيـــة المشتركة، وفعاليات اللجان العليا المشتركة، والتواصل والتـــشاور المـــستمر عبـــر الزيارات المتبادلة، على كافة المستويات بما يعزز من صلابة المجلس ككيان وكذلك دوله. (عبيد، 2003: 102)

7- الجزر الإماراتية الثلاث:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعية دائماً إلى الحكمة والتعقل فـــي العلاقـــات الدولية، وفي العمل لإقامة عالم يسوده العدل والمساواة، امتحنت ومازالت تُمتحن في حكمتها وتعقلها، باحتلال إيران لجزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبـــو موسى، وقد توالت الدعوات للجارة إيران إلى الحوار سبيلاً لمعالجة المعضلة، وكانت أبرز تلك الدعوات وأبلغها، دعوة الرئيس خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، إلى إيران للتجاوب مع المساعي السلمية لدولة الإمارات التي قال فيها: "التزامـــا بما نؤمن به من ثوابت في حل النزاعات بين الدول، فإننا نكرر الدعوة للجارة إيران

إظهار حسن النوايا والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية قضية جزرنا الثلاث المحتلة، أو الموافقة على إحالة القضية بمجملها إلى محكمة العدل الدولية مع استعدادنا الكامل للقبول بالتحكيم مهما كانت نتائجه".

لم تنقطع دعوات الإمارات في هذا الاتجاه.. فأكد وزار الخارجية عبد الله بن زايد آل نهيان خلال كلمة الإمارات أمام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من سبتمبر 2008 على "أن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ العام 1971 يمثل قضية مركزية لدولة الإمارات".. مجددا مطالبة دولة الإمارات "استعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر، ومياهها الإقليمية، وإقليمها الجوي، وجرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات".

وللتأكيد على أن الجنوح إلى الحوار سبيلا لحل المشكلة، لا يعني التفريط بالحق، شددت دولة الإمارات في أكثر من ميدان على "أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ احتلالها هذه الجزر باطلة وغير قانونية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها".

ولكي لا يبقى الموضوع ثنائياً "دعت دولة الإمارات، المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات الصادقة للإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية للقبول بتسوية هذه القضية عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية".(وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

8- دعم القضايا العربية:

أ) العراق:

الملمات والمحن الكبيرة، سانحة لإظهار كرم المواقف ونبلها، وفي منطقتنا ووطننا العربي، ملمات ومحن من هذا النوع ألمّت بالشعوب والأوطان، فشكلت سانحة لإظهار مواقف دولة الإمارات العربية التي وقفتها بكرم ونبل دون منّة، سواء على صعيد

الموقف المعاضد أو المساعدة المادية، ومن بين ما يُسجله العراقيون لدولة الإمـــارات أنها كانت في طليعة الدول التي دعمت العراق ووقفت إلى جانب شعبه حتى يـــستعيد عافيته ويتجاوز المحنة التي يمر بها، ومازالت الإمارات تدعم العملية السياسية فـــي العراق، وكذلك جهود إعادة إعماره، وتنظر بعين من الأمل إلى الجهود التي تبـــذلها الحكومة العراقية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإرساء الأمن والاستقرار في ربوع العراق.

وفي هذا الصدد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، لدى استقبال نوري المالكي رئيس وزراء الحكومة العراقية في السابع من يوليـــو 2008 على "أن دولة الإمارات العربية المتحدة قررت إلغاء كافة الـــديون المـــستحقة على العراق والبالغة أربعة مليارات دولار، تم تقديمها في أوقات مختلفة بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها".

وأوضح صاحب السمو رئيس الدولة: "أن قرار دولة الإمارات إلغاء ديونها المترتبـــة على العراق هو تعبير عن أواصر الأخوة والتضامن بين البلدين، ومساعدة للحكومـــة العراقية لتنفيذ خطط ومشروعات إعادة الإعمار"،داعيا الأشقاء الآخرين إلى ضرورة المبادرة لمساعدة العراق بكافة السبل لتحقيق هذا الهـــدف، مـــشيرا إلـــى "أن دولـــة الإمارات وانطلاقا من شعورها بأهمية تواصل العـــراق بمحيطـــه العربـــي بـــادرت للإعلان عن قرار إعادة فتح سفارة الدولة في بغداد".(وزارة الخارجيـــة الإماراتيـــة، 2011)

ب) القضية الفلسطينية:

وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة دائما مع القضية الفلسطينية مؤكدة إيمانها "بـــأن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بفرض واقـــع الاحـــتلال والاســـتيطان والحصار على الشعب الفلسطيني الذي يواجه حالياً أكبر أزمة إنـــسانية مـــن جـــراء سياسات القتل المتعمد والدمار والتجويع والاعتقال الجماعي التعسفي" و "أن استمرار العدوان – الإسرائيلي – سيؤدي حتما إلى تفاقم العنف وتفجير الوضع الأمني ليس في الأراضي التي تحتلها – إسرائيل – فحسب وإنما في المنطقة برمتها".

وفي هذا الاتجاه جدد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، خـــلال كلمة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعوته للمنظمـــة الدوليـــة، "إلـــى

ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يتطلب إلزام – إسرائيل – بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، فضلاً عن انضمامها غير المشروط إلى معاهدة حظر الانتشار، أسوة بدول المنطقة، وحث إيران على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد أية مخاوف أو شكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي، ودعا الأطراف المعنية إلى ضرورة مواصلة نهجها السياسي والدبلوماسي بعيداً عن أي تصعيد أو انفعال غير مسؤول وذلك للتوصل إلى اتفاق سلمي يكفل الأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها".

كما أكد سموه "دعم الإمارات العربية المتحدة بقوة لمفاوضات السلام الفلسطينية – "الإسرائيلية" بما فيها مفاوضات الحل النهائي، ونتائج اجتماع أنابولس.. معربا الوقت نفسه عن قلق الإمارات الشديد من استمرار عدم الجدية "الإسرائيلية" في التعامل مع هذه المفاوضات، داعيا المجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية إلى بذل المزيد من الضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإنهاء احتلالها لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ العام 1967 بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري وبعض الأراضي اللبنانية وذلك امتثالاً لقرارات الشرعية الدولية".(وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

جـ) السودان:

ولم تتأخر دولة الإمارات العربية المتحدة عن مد سبل العون للسودان أيضا، وفي معرض معاضدتها الجهود المبذولة لمعالجة قضية دارفور، أثنى سمو الشيخ عبد الله على المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من أجل معالجة الأزمة في دارفور، ودعا جميع الأطراف إلى وضع حد للخلافات فيما بينها، وإنهاء الصراعات القائمة والوصول إلى تسوية سياسية في إطار الالتزام الكامل باحترام سيادة السودان.

9- الطاقة النووية للأغراض السلمية:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن التطور العلمي والتقني حق مقدس للشعوب، وبالتبعية فإن امتلاك كل ما من شأنه توفير احتياجاتها من طاقة بمختلف أشكالها حق لهذه الشعوب شريطة أن لا يهدد امتلاكها كل تلك الوسائل والأدوات شعوبا أخرى.

بهذه الرؤية ، تعاملت وتتعامل الإمارات مع موضوع "حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية " بوجهيه ، الذاتي .. ومع الآخرين ..وقد ثبتت قناعتها بأن من واجب الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية على تأمين حاجاتها المشروعة من هذه الطاقة. وفي هذا السياق قال سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية: "أن دولة الإمارات ومن منطلق إيمانها بمبدأ حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدعو البلدان المتقدمة إلى دعم الحاجة المشروعة للبلدان النامية للطاقة النووية، وذلك بالسماح لها بالمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الحصول على المعدات والمواد النووية، والمعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة للأغراض السلمية"، واصفا البرنامج النووي السلمي الإماراتي بأنه يمثل "نموذجا للشفافية في توفير احتياجات الطاقة عبر الالتزام بعدم التخصيب وعدم إعادة التصنيع وذلك بمساعدة بعض مؤسسات وحكومات الدول الصديقة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية". (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

10- موقف ثابت من التطرف والإرهاب:

يواجه العالم منذ أواخر القرن الماضي معضلة وآفة "الإرهاب" من خلال حشد الجهود لمكافحته، وقبل ذلك تحديد الموقف منه، حيث تنوعت الاجتهادات لتحديد ما يمكن إدراجه تحت هذا التعريف.

إن أهم ما يميز سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، هو انسجامها مع ذاتها، هويةً وعقيدةً وفكراً، ففي تأصيل واع للمواقف المعاصرة استطاعت الخارجية الإماراتية إبراز الجوانب الإنسانية المشرقة من الموروث العربي الإسلامي، ووضع هذا الموروث أمام أنظار العالم لتقديره حق قدره، إلى جانب إبرازها مستوى الوعي والتحضر الذي بلغته الأمة أفرادا وشعوبا في وقتها الراهن، وبهذا الفهم جاء تأكيد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، أمام الدورة الثالثة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 سبتمبر 2008، على تعاون دولة الإمارات وبشكل فعال مع كل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك عمليات غسل الأموال، حين قال "سنواصل عملنا في هذا المجال من أجل التخلص من آفة الإرهاب وإزالة عوامل تغذيتها، مؤكدين في الوقت ذاته حرصنا على دعم كل الجهود التي تبذل لتعزيز الحوار بين الحضارات وتعميق مفاهيم التسامح بين الأديان".

11- دعم النساء في الدول النامية:

تنشط دولة الإمارات العربية المتحدة في كل اتجاه، وهي موجودة بموقفها ودعمها في كل فعالية داعمة للخير، ولإشاعة مفاهيم العدل والإنصاف في هذا العالم واحترام الذات الإنسانية للبشر أفرادا وجماعات، وتقديم المساعدة لمن يحتاجها لتحسين وضعه ومكانته، وضمن هذا التوجه أولت اهتماما بالمرأة وقضاياها خاصة في الدول النامية، فحثت في 4 مارس 2008 المجتمع الدولي على مواصلة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الدعم السياسي والمالي لمساعدة ملايين النساء في الدول النامية على تحسين أوضاعهن المعيشية ومساعدتهن على مواجهة الفقر والأمراض الخطيرة والصراعات المسلحة، بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان وإعلان الألفية و"خطة عمل بيجين".

كما طالبت الدولة خلال اجتماعات الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة، بمواصلة تقديم الدعم والمساعدات اللازمة للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والتعجيل بإيجاد حل سلمي شامل ودائم للقضية الفلسطينية لإنهاء معاناة هذه المرأة وشعبها، جراء تنامي ممارسات العنف والاحتلال "الإسرائيلي"، مؤكدة أن استمرار العنف والاحتلال يشكل مصدر قلق لدولة الإمارات. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

المطلب الثاني
أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة التي من دونها يصبح من العسير تحقيق تلك الأهداف ما لم يوكل تحقيقها لفاعل دولي آخر.

الأدوات المُتاحة:

تنقسم الأدوات التي يُعتمد عليها في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية بصفة رئيسية إلى أربعة أنواع هي: الأدوات الدبلوماسية، والأدوات الدعائية، والأدوات الاقتصادية، والأدوات العسكرية. وهنا ينبغي التأكيد على أن سياسة دولة الإمارات سياسة دفاعية وتعمل على حماية وصيانة المصالح القومية للدولة استناداً إلى الأساليب السلمية والدولية المشروعة، وفيما يلي أهم الأساليب والوسائل.

أولاً: الأدوات الدبلوماسية:

وتتمثّل الأدوات الدبلوماسية بجهاز وزارة الخارجية بوصفه مسؤولاً عن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ، وتتفرع عنه السفارات والقنصليات.

وتأتي استراتيجية انفتاح الإمارات على العالم لكي تعوّض عن سنوات طويلة من الحرمان والانغلاق والانعزال السياسي والحضاري الذي فرضه الاستعمار البريطاني من جهة، والاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطوّرة لتدعيم مظاهر الاستقلال، ورفد مسارات وبرامج التنمية، وتعزيز الثقة بالذات من جهة ثانية. (عبيد، 2003: 108)

وكان أول قرار سياسي اتخذته الإمارات تجاه محيطها العربي والعالمي هو قرار انضمامها إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1971/12/6، ثم إلى منظمة الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر 1971، أي بعد أسبوع واحد من قيام الدولة الاتحادية، وأعلنت الإمارات احترامها العميق والتزامها الكامل بكل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومبدأ احترام سيادة الدول، ومبدأ عدم اللجوء إلى القوة لتحقيق أي هدف من الأهداف، ومبدأ حُسن الجوار والتعايش السلمي. (الكتاب السنوي، 2001: 120-130)

ودولة الإمارات عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها حصلت على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن عامي 1986–1987 ممثّلة للمجموعة الآسيوية، وقد ساهمت بفعالية خلال هذين العامين في بحث وإصدار عدد من القرارات الدولية المهمة. حيث طالبت في بيان باسم المجموعة العربية أمام المم المتحدة يوم 6 ديسمبر 1997 بالأخذ في الاعتبار التمثيل العربي في اتجاه إصلاح أو توسيع عضوية مجلس المن، وذلك على أساس أن الدول العربية تحتل 13% من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كذلك، حصلت دولة الإمارات على العضوية الدائمة في كل الهيئات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة التربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي والذي احتلّت فيه الإمارات عضوية المجلس التنفيذي، فقد انضمت إلى أكثر من 22 منظمة دولية وإقليمية وأكثر من 40 معاهدة واتفاقية دولية متنوعة. (الكتاب السنوي، 2000–2001: 123)

كما أنها ارتبطت باتفاقيات ثقافية وتجارية وعسكرية مع العديد من دول العالم الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان. (عبيد، 2003: 109)

وانطلاقاً من السياسة الخارجية للقيادة الإماراتية، والتي ترمي إلى مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم، أصبحت دولة الإمارات ترتبط بعلاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع (145) دولة من دول العالم. وبلغ عدد السفارات المقيمة لدى الدولة (71) سفارة مقيمة مقابل (3) سفارات عام 1971 وهي سفارات بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة. كما توجد لدى الدولة (5) مكاتب لبرامج إقليمية ودولية ومنظمات مقيمة، ولدى الدولة (56) سفارة في الخارج، وبعثتان دائمتان في كل من نيويورك وجنيف، إضافة إلى سبع قنصليات عامة. (وزارة الخارجية، 2011)

كما أن لدولة الإمارات مواقف ومبادرات على الصعيد الدولي أيضاً، فقد دعت وما زالت تدعو في كل المحافل الدولية إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ووقف سباق التسلح من أجل ضمان أمن واستقرار العالم، فقد أودعت دولة الإمارات يوم 19 سبتمبر 2000 وثيقة تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة للحظر الشامل للتجارب النووية للعام 1996 والبروتوكول الملحق بها لدى الدائرة القانونية بمنظمة الأمم المتحدة.

وتدعو دولة الإمارات إلى حل النزاعات الدولية سلمياً، كما كانت في طليعة الدول المشاركة في إنقاذ ودعم شعب كوسوفو، من خلال قيام قواتها المسلحة وجمعية الهلال الأحمر

والجمعيات الخيرية الأخرى بتقديم مختلف المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والإنمائية لشعب كوسوفو، فضلاً عن مشاركة قواتها العسكرية ضمن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو "كيفور" والعمل على ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم، إضافة إلى إنشاء المشاريع الحيوية كالمدارس والطرق والمستشفيات. (الكتاب السنوي، 2000-2001: 120-130)

ونتيجة الفجوة الساحقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فقد عمدت دولة الإمارات مطالبة المجتمع الدولي بإزالة هذه الفجوة الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لتعاظم أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تشكّل أولى ضمانات الاستقرار السياسي الذي يُنشده المجتمع الدولي، دعت دولة الإمارات إلى ضرورة تطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وإلى ضرورة مواصلة جهود الإصلاح والتطوير لهياكل المنظمة الدولية لا سيما مجلس الأمن، والجمعية العامة، لتكون أكثر قدرةً على مواكبة المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية. (أنظر كلمة الإمارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكتوبر 2001).

ثانياً: الأدوات الاقتصادية:

لقد سخّرت دولة الإمارات قدراتها الاقتصادية والنفطية على وجه الخصوص في خدمة القضايا العربية والإسلامية، فدعمت بشكلٍ خاص القضية الفلسطينية، وقدّمت المساعدات الاقتصادية للدول العربية والإفريقية والآسيوية.

1) النفط والبُعد السياسي:

مما يزيد من أهمية الإمارات الدولية ويخلق مجالاً للنفوذ السياسي اتساع الاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي. فقد ترابطت معاً عوامل الوفرة النفطية، والقيادة السياسية وإرادتها، والنمو السياسي، وتبلور ظهور الدولة الاتحادية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لتُشكّل ملامح وأسس المجتمع الجديد، حيث كرّست دولة الإمارات جهودها لاستثمار الجزء الأكبر من العوائد النفطية في خدمة ووظائف تؤديها لمواطنيها، وللحاق بالعصر على المستويات جميعها، وفي كل المجالات الحياتية. (عبيد، 2003: 111)

فقد تم خلال العقود الأربعة الماضية تحديث المجتمع، وبناء الدولة الحديثة، وتطوير البُنية التحتية للاقتصاد الوطني، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية والإنسانية المُقدّمة للمواطن

الذي أصبح دخله أعلى معدلات الدخل الفردي في العالم، في ظل دولة الرعايـــة الاجتماعيـــة التي شجّعت الصناعة والزراعة، وطوّرت المجتمعات الحضرية والبدوية، وقهرت الصحراء، فازدادت رقعة المساحة الخضراء.

ولم تتوقف جهود القيادة السياسية في دولة الإمارات في عصر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بل سار على نفس النهج الرئيس خليفة بن زايد آل نهيـــان حفظـــه الله ورعاه، فقد عملت على توظيف الثروة النفطية في المجال الداخلي، واعتمدت جزءاً من هـــذه العائدات للمعونات الخارجية في العالم، فخصصت نسبة عالية من إجمـــالي دخلهـــا القـــومي للمعونات المالية الخارجية، والتي تعتبر أعلى نسبة للمعونات الخارجية في العالم، حيث قدّمت دولة الإمارات منذ قيامها في مطلع السبعينات وحتى وقتها الحاضر مئـــات المليـــارات مـــن الدراهم كقروض مُيسّرة ومساعدات ومعونات شملت معظم دول العالم. (الكتـــاب الـــسنوي، 2000-2001: 125)

وأبرز المؤسسات التي تقوم بتقديم هذه المساعدات المالية السخية؛ صندوق أبو ظبـــي للتنمية والذي تأسس عام 1971، حيث يقوم بتقديم معونات تمتاز بانخفاض أســـعار الفائـــدة وطول فترة السماح والسداد، إضافةً إلى تقديم منح مالية غير مـــستردة. وجـــدير بالـــذكر أن برامج الإقراض التابعة للصندوق قد استهدفت عند تأسيسه الدول العربية فقط، إلا أنه توســـع فيما بعد ليشمل دولاً إفريقية وآسيوية. (عبيد، 2003: 113)

ولم تقتصر السياسة الخارجية لدولة الإمارات على الدور الإنساني فحسب، بل كـــان للدور القومي العربي حصة الأسد فيها، فدولة الإمارات كانت وما زالت متصدرة قائمة الدول العربية النفطية التي تخصص جزءاً مهماً من الفائض المالي لمساندة جهود دول المواجهة، فقد تجاوزت المساعدات المالية التي قدمتها دولة الإمارات لكل مـــن مـــصر وســـوريا والأردن خمسين مليار دولار من أجل دعم جهودها العسكرية والسياسية في مواجهتهـــا مـــع العـــدو الصهيوني، وذلك قبل البدء بعمليات التسوية وتوقيع معاهدات السلام. أضف إلى ذلك التزامها بتقديم الدعم المالي الضخم لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي تلقّت من دولة الإمارات مساعدات تجاوزت (20) مليار لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبنـــاء مقوّمـــات الدولة الفلسطينية المستقلة، إضافةً إلى إقامة العديد من جسور الإغاثة وتقديم المساعدات ومواد الإغاثة الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني وعلى كافة مراحل المواجهة مع العدو الإسرائيلي. (الكتاب السنوي، 2000-2001: 127)

كما قدمت دولة الإمارات المساعدات الإنسانية والطبية إلى الشعب العراقي إثر الهجوم الأمريكي – البريطاني واحتلال العراق في مارس 2003، واستمرت حتى تاريخ إعداد هـذه الدراسة في تقديم المعونات لدعم حقوق الإنسان العربي في معظم الدول التي تعاني من قلاقل سياسية واضطرابات داخلية عصفت بالساحة العربية فيما عرف باسم "الربيع العربي".

3) الأدوات الدعائية:

شهدت دولة الإمارات تقدماً سريعاً وتطوراً من حيث العدد والنوعيـة فـي وسـائل الاتصال المختلفة، فلدى الدولة أربع محطات تلفزيونية، وخمس محطات إذاعية، وتسع صحف يومية، من بينها ثلاث صحف تصدر باللغة الإنجليزية. أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم بـه وكالة أنباء الإمارات، حيث تُعد الوكالة من الأذرع الرئيسة لوزارة الإعلام والثقافة في تنفيـذ السياسة الإعلامية على الصعيدين المحلي والخارجي، وتساهم الدولة من خلال إقامة نشاطات ثقافية ومعارض في أنحاء مختلفة من العالم بالتعريف بدولة الإمارات وتاريخهـا وسياسـتها وقضاياها مما يُعزّز من أهداف سياستها الخارجية. (الكتاب السنوي، 2003: 117–124)

4) الأدوات العسكرية:

نظراً لصغر حجم دولة الإمارات والبالغ (83.000) كم^2، وعدد سكانها البالغ نحـو (8) ملايين نسمة) وعلى الأخص أنها لا تُطبّق التجنيد الإجباري، تظل القـدرات العـسكرية لدولة الإمارات محدودة بمقاييس القدرة المُتعارف عليها في الشؤون العسكرية، ومع ذلك يجب أن تكون القوات المسلحة مستعدة دائماً للدفاع عن كيان الدولة، وحماية مبادئها وأهدافها، ومع هذا، يمكننا القول بأن دولة الإمارات وبتنسيق دفاعها مع دول الخليج العربي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد خطت خطواتٍ ملموسة في هذا المضمار، فقد صادق الـشيخ زايد – رحمه الله – في 9 يونيو 2001 على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لـدول الخليج العربية والتي وقّع عليها قادة دول مجلس التعاون في قمـة المنامـة يـومي 30–31 ديسمبر 2000 انطلاقاً من السياسة الدفاعية لدول المجلس، والتي تقوم علـى مبـدأ الأمـن الجماعي المُتكامل. كما قامت دولة الإمارات بعقد اتفاقيات دفاعية مع عدد مـن دول العـالم. (عبيد، 2003: 115–116)

الخطة الاستراتيجية للأعوام 2011-2013:

تضع إستراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011-2013، الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وتشكل المادة الرئيسية التي تقوم على أساسها الجهات الاتحادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية. وتحتوي على سبعة مبادئ عامّة وسبع أولويّات استراتيجية وسبعة ممكِّنات استراتيجية، وتتسم الأولويات والممكنات الاستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الاستراتيجية 2011-2013، وتتضمن تلك الأولويات والممكنات توجهات رئيسية عامة بالإضافة إلى توجهات فرعية محددة تؤدي مجتمعة إلى تحقيق التوجه الرئيسي الذي تندرج تحته. (مجلس الوزراء الإماراتي، 2011)

المبادئ التي تستند عليها استراتيجية حكومة دولة الإمارات

تسعى استراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011-2013 إلى ضمان أن يتم إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية للوصول إلى حكومة تركز على المواطن أولاً وتكون مسؤولة وفعّالة تتسم بالمرونة والإبداع، وتتطلع إلى المستقبل. وعليه، جاءت المبادئ العامّة السبعة التي ستوجّه عمل الحكومة في الفترة المقبلة كالآتي: (مجلس الوزراء الإماراتي، 2011)

1. تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة والسياسات المتكاملة عبر النجاح في التخطيط والإنفاذ.
2. تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وفيما بين الجهات الاتحادية.
3. تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المتعاملين
4. الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات
5. إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الفعالة
6. تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستمر للأداء والتفوق في النتائج
7. تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية

الأولويات الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات

تمثِّل الأولويّات الاستراتيجية السبع المحاور الأساسية التي تغطّيها أولويّات حكومة دولة الإمارات على مدى الأعوام الثلاثة القادمة: (مجلس الوزراء الإماراتي، 2011)

1. مجتمع متلاحم محافظ على هويته
2. نظام تعليمي رفيع المستوى
3. نظام صحي بمعايير عالمية
4. اقتصاد معرفي تنافسي
5. مجتمع آمن وقضاء عادل
6. بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة
7. مكانة عالمية متميزة

الممكنات الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات

تمثِّل الممكِّنات الاستراتيجية السبعة الأدوات المتاحة للجهاز الحكومي، والتي تهدف إلى تمكين الحكومة من تحقيق الأولويات الاستراتيجية: (مجلس الوزراء الإماراتي، 2011)

1. موارد بشرية مؤهلة
2. خدمات تتمحور حول المتعاملين
3. إدارة مالية كفؤة
4. حوكمة مؤسسية رشيدة
5. شبكات حكومية تفاعلية
6. تشريعات فعالة وسياسات متكاملة
7. اتصال حكومي مؤثر

الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

- المحافظة على مواقف سياسية واضحة تدعم علاقة الدولة مع شركائها الإقليميين والدوليين.
- المساهمة في تسهيل نمو وتطوير التجارة الوطنية والإستثمارات الإستراتيجية في الخارج.

- تعزيز وترويج مكانة الإمارات العربية المتحدة كقائد إقليمي في مجـــال حقـــوق الإنسان، العمال، المساعدات الانسانية، الطاقة والتغير المناخي وحماية البيئة.
- بناء القدرات الدبلوماسية المتخصصة لإنشاء كفاءات أساسية حـــول المواضـــيع الدولية والعالمية.
- تقديم خدمات متميزة في كل من رعاية مصالح المواطنين في الخـــارج وتقـــديم الخدمات القنصلية.
- التميز في الخدمات الإدارية والمساندة وجعل وزارة الخارجية نموذجا في بنـــاء القدرات البشرية.

على الرغم من أن الاستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات تهدف إلى تثبيت عناصـــر القوة وذلك من خلال الاستفادة من الإمكانات المتاحة لديها من سيولة نقدية، وحوافز استثمارية عالية، ومكانة دولية مرموقة، واستتباب الأمن الداخلي، إلى أن تلك الاســـتراتيجية تنقـــصها قضيتي الاختلال الديموغرافي وقضية الجزر المحتلة.

فغياب الاستراتيجية الوطنية عن معالجة الاختلال السكاني لديها، وعدم تـــوفير آليـــة مستقبلية في حل هذه المعضلة والتي من الممكن أن تشكل عقبة مستقبلية في اتخـــاذ القـــرار، وتسمح لتلك الدول في التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أن تغافل الاستراتيجية الوطنية عن قضايا الأمن القومي فيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل جمهورية إيران الإسلامية، والتي إن لم تجد طريقاً لحلها ستـــصبح عاملاً مستقبلياً داعماً لتدخل إيران في الشؤون القومية الإماراتية.

الفصل الرابع

مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الدولية

الفصل الرابع
مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الدولية

تتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية في: (عبيد، 2003: 106)

- حماية السيادة الإقليمية
- دعم الأمن الوطني للدولة
- تنمية مقدرات الدولة من القوة
- زيادة مستوى الرخاء الاقتصادي للدولة
- تعزيز مكانة الدولة دولياً
- تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

ومنذ اليوم الأول لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد التزمت بمبادئ أساسية حددت نهج سياستها الخارجية (عبيد، 2003: 106)، وتضمنت ديباجة دستورها ما يلي:

" نظراً لأن إرادتنا (الحكام) وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات، من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً، ورغبةً في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونةً مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عموماً، على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع..".

كما تؤكد المادة السادسة من الدستور على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك"، وركّز على أن "شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية".

وجاء في المادة السابعة من الدستور أن "الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية".

كما نصّت المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى "نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المُثلى الدولية".

كما حدد الشيخ زايد آل نهيان – رحمه الله – أهداف السياسة الخارجية في كلمة له في أول مناسبة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، في ديسمبر 1972، عندما قال: (وزارة الإعلام، 1993: 8–9)

" تتحرك أهداف سياستنا الخارجية في أربعة اتجاهات:

أولاً: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسليمة.

ثانياً: توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.

ثالثاً: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات.

رابعاً: الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وستظل سياسة دولتنا تجاه العالم الإسلامي مشاركة فعّالة في كل ما يرفع من شأن الإسلام والمسلمين".

مما سبق، تتضح لنا المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة الإمارات العربية المتحدة، وما يتبعها من مكانة دولية، ومن هنا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: علاقات دولة الإمارات العربية الخارجية
- المبحث الثاني: المؤتمرات والاستثمارات

المبحث الأول

علاقات دولة الإمارات العربية الخارجية

تنطلق السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من التزامها بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي، وحرصها على توسيع دائرة صداقاتها مع دول العالم، ويمكننا تتبُّع مسار السلوك السياسي لدولة الإمارات تجاه محيطها الخارجي، مشاهدة ثلاث دوائر متداخلة: الدائرة الخليجية، والدائرة والعربية والإسلامية، والدائرة الدولية.

ولبيان مستوى العلاقات الإماراتية مع دول العالم، تم تقسيمها إلى ثلاثة دوائر تناولتها الدراسة ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: دولة الإمارات العربية والدائرة الخليجية

المطلب الثاني: دولة الإمارات العربية والدائرة العربية

المطلب الثالث: دولة الإمارات العربية والدائرة العالمية

المطلب الأول

دولة الإمارات العربية المتحدة والدائرة الخليجية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة امتداداً جغرافياً للخليج العربي، وخليج عُمـــان، والمحيط الهندي، وهذه سمة تنفرد بها دولة الإمارات عن غيرها من الدول العربية الأخـــرى، كما تعتبر امتداداً أمنياً لمنطقة شبه الجزيرة العربية، وامتداداً اقتصادياً للدول الخليجية النفطية، وتُشكّل امتداداً أمنياً لمنطقة الخليج العربي، حيث أنها أكثر الدول قرباً وتداخلاً وتـــشابكاً فـــي العادات والتقاليد والسمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، الدول الست التي شكّلت فيما بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو 1981، كما أن منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأكثر أهمية سياسياً واستراتيجياً وأمنياً في التفكير السياسي والاستراتيجي والأمني لدولة الإمارات، فهذه المنطقة مليئة بالتوترات والصراعات والحروب، فقد شهدت خلال عقد واحد حربين متتاليتين؛ الحرب العراقية – الإيرانية، وحـــرب الخلـــيج الثانية، بالإضافة إلى حرب احتلال العراق عام 2003.

بالإضافة إلى كون منطقة الخليج العربي مليئة بالتوترات، فهي أيضاً منطقـــة غنيـــة بالنفط، حيث تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وتنتج أكبر كمية من الـــنفط الخـــام المُتداول تجارياً، هذه الدول التي لا تزيد مساحتها على 4% من مساحة العـــالم تـــضم فـــي أراضيها ما يُقارب 70% من احتياطات النفط المكتشفة في العالم حتـــى اليـــوم. (عبـــد الله، 2001: 38–39)

وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عـــام 1975 حيـــث جرت محادثات ثنائية بين الدول التي شكّلت فيما بعد مجلس التعاون، وقدّمت اقتراحات متعددة أهمها الاقتراح السعودي والمشروع الكويتي والمشروع العُماني. (الأسطل، 2001: 137)

وكان للوضع الإقليمي الذي شهدته منطقة الخليج العربي أواخر الـــسبعينات ومطلـــع الثمانينات (الثورة الإيرانية 1979، الغزو السوفيتي لأفغانستان 1979، ومن ثـــم الحـــرب العراقية – الإيرانية 1980) أثرٌ كبير دفع دول الخليج الصغيرة إلى سرعة العمل من أجـــل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها.

لقد شكّل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومساهمة دولة الإمارات فيه كعضو مؤسس، واحتضانها اجتماع القمة الأول في أبو ظبي 25–26 مايو 1981، وعملهـــا علـــى

تعزيز العمل الخليجي المشترك من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤتمرات القمة لدول المجلس، واجتماعات المجلس الوزاري، واللجان الوزارية المختصة من ذلك التاريخ وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وتصديقها على كافة الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المجلس، لحظةً فاصلةً في سياق تطوّر السياسة الخارجية لدولة الإمارات، حيث اختلفت السياسة الخارجية لها عن المرحلة التي سبقت قيام المجلس نتيجة لانضمامها إليه، باعتبارها عضواً في منظمة إقليمية لها مؤسساتها وشخصيتها وسياساتها التي أصبحت تُميّزها عن غيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، ورغم ما تفرضه عضوية المجلس من واجبات والتزامات جديدة، فإن مجلس التعاون لم يتطوّر بعد إلى كيان سياسي يُلزم أعضاءه باتباع سياسة خارجية موحدة (عبد الله، 2001: 48-49). وتعمل دول المجلس في السنوات الأخيرة على توحيد عملتها الخليجية ضمن عملة واحدة، وهو مشروع قيد الدراسة حتى الآن.

أما علاقتها مع جمهورية العراق، فقد كانت أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح العربي وعودة العراق إلى الدائرة العربية عامة والخليجية على وجه الخصوص، وقد أكد ذلك مندوب دولة الإمارات في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 على أن إعادة اللحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل الجاد على حل المشاكل العالقة والناجمة عن احتلال العراق للكويت عام 1990، وعلى رأسها مسألة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشياً مع القرارات الدولية، كما طالب بضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الجزاءات الدولية المفروضة على شعب العراق، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة ووحدة أراضي العراق، كما رفضت دولة الإمارات الحملة الأمريكية – البريطانية لضرب العراق في شهر مارس 2003 وتقدّمت بمبادرة إلى الجامعة العربية في حينها. ولم تألُ الدولة جهداً في تقديم المساعدات الطبية والإنسانية العاجلة للشعب العراقي إبان حرب الخليج الثانية أو بعد الاحتلال الأمريكي لأراضيها. (عبيد، 2003: 155-156)

ومن خلال دراسة قام بها عبيد (1996) واستهدفت موقف الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية – الإيرانية حيث من الممكن تعميم هذا الموقف على الدول الخليجية الأخرى، وبصورة أكبر على العربية السعودية والكويت، والذي كانت أبرز معالمه: تطور ردود الأفعال ومجريات الحرب، والحياد على الصعيد الرسمي، وبعض الميول الانحيازية نحو العراق على الصعيد العملي، مع بعضا الاستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية والعلاقات القديمة التي تربط بعض الإمارات مع إيران، وقد كانت دول مجلس التعاون تبقي

على خيوط اتصال مع إيران عن طريق دولة الإمارات العربية المتحدة حتى في أوج الأزمة بين دول مجلس التعاون وإيران (بن سعيد، 2008: 97)

حاولت دولة الإمارات العربية تحسين علاقاتها مع إيران بعد حرب الخليج الثانية 1991، لكن إيران قامت بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى بالكامل عام 1992، بعد أن كانت تتشارك مع الشارقة في إدارتها منذ عام 1971، وفي مطلع عام 2000 قامت إيران بإبعاد المدنيين من جزيرة أم موسى وأقامت قواعد عسكرية في جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى. وظلّت الإمارات العربية على موقفها من حل قضية الجزر بالطرق السلمية وذلك من خلال تصريحات المسؤولين، ومن خلال موقفها في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. (الكتاب السنوي، 2003: 95-96)

ومن هنا يتبين لنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي امتداد جغرافي وديموغرافي مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك فهي تسعى دوماً إلى الحفاظ على أعلى درجة من حسن العلاقات والتعاون مع تلك الدول، وذلك بناءً على سياستها التي انتهجتها منذ إعلان الاستقلال وتكوين الاتحاد الإماراتي، بالإضافة إلى رؤيتها العميقة للحاجة إلى دول صديقة قع ضمن حدودها الإقليمية.

المطلب الثاني
دولة الإمارات والدائرة العربية

اتَبعت دولة الإمارات في علاقاتها مع الدائرة العربية سياسة خارجية نشطة ومعتدلة ومتوازنة، ابتعدت عن الخلافات العربية، ولم تنضم إلى أي حلف عربي، أو تقف ضد أي طرف من الأطراف السياسية المتناحرة، وارتبطت بعلاقات ودّية وثيقة مع كافة الدول العربية على اختلاف اتجاهاتها، وتعاملت مع الجميع على قدم المساواة، ثم عملت على مُناصرة القضايا العربية مادياً ومعنوياً، وسعت إلى حل الخلافات العربية – العربية، في سبيل تعزيز وتماسك الأقطار العربية لمواجهة التحديات الخارجية. وتحقيقاً لهذه السياسة، قامت دولة الإمارات سواء عن طريق الجامعة العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو عن طريق الاتفاقيات والاتصالات الثنائية بدعم التقارب العربي، فنالت ارتياح وقبول كل الدول العربية. (عبيد، 2003: 160)

1) دولة الإمارات وجامعة الدول العربية

انضمت دولة الإمارات العربية إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1971/12/6، أي بعد أربعة أيام من استقلالها، ووقّعت على ميثاقها، والتزمت بكل ما ينص عليه هذا الميثاق من واجبات، كما التزمت بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تنص من بين بنودها على عدم إبرام أية اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكاً يتنافى مع أهداف الأمة العربية. وما زالت دولة الإمارات تعمل على تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال الآتي: (آل نهيان، د.ت.: 204)

- تقديم الدعم المادي والمعنوي.
- العمل على تعديل ميثاق الجامعة بما يتماشى مع الأوضاع والقضايا والآليات المعاصرة في النظام الدولي والإقليمي المتجددين.
- إنشاء محكمة عدل عربية تحت مظلة الجامعة العربية، للفصل في المنازعات بين الأطراف العربية.
- استمرار السعي لإيجاد التكامل العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً في إطار جامعة الدول العربية.
- تفعيل آلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العسكري بين دول الجامعة العربية.

كما التزمت دولة الإمارات باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تدعو إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بصورة تدريجية، والتزمت بنص وروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية التي تُشكّل الدعامة الأساسية لفكرة الوحدة العربية. (عبيد، 2003: 161)

ودولة الإمارات عضو في كل المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية، وخاصة تلك التابعة للجامعة العربية، فهناك حوالي (200) اتحاد ومنظمة وهيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عربية، بدءاً بمجلس الدفاع العربي المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.. والمنظمة العربية للتنمية الإدارية واتحاد إذاعات الدول العربية، وغيرها من المنظمات والهيئات، كما أنها ترتبط باتفاقيات ثقافية واقتصادية وتعليمية وقضائية وإعلامية على مستوى ثنائي مع الدول العربية. (عبد الله، 2001: 60-61)

2) مبادرات دولة الإمارات العربية لنصرة القضايا العربية

أ- الصراع العربي – الإسرائيلي:

نال الصراع العربي – الإسرائيلي الحيّز الأكبر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فساندت مادياً ومعنوياً الدول العربية التي هبّت عام 1973 لاستعادة أراضيها التي احتلّها العدو الإسرائيلي عام 1967، ودعمت نضال الشعب العربي الفلسطيني في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه المشروعة، وبناء دولتها المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أيّدت دولة الإمارات مقررات مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 والداعي إلى شعار "الأرض مقابل السلام"، حيث تم تمثيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا المؤتمر كمراقب. وكان قادة مجلس التعاون ومصر وسوريا قد أقرّوا في "إعلان دمشق" الذي وقّعوا عليه في دمشق الموافقة على محادثات السلام بين العرب وإسرائيل تحت شعار "الأرض مقابل السلام". (عبيد، 2003: 162)

في إشارة صريحة إلى التزام دولة الإمارات العربية حكومةً وشعباً تجاه القضايا العربية، قال المغفور له الشيخ زايد إبان اندلاع الحرب عام 1973: "سنقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل ما نملك، ليس المال أغلى من الدم، وليس النفط أغلى من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر وسوريا". (عطوي، 1981: 138)

كما كانت الإمارات سبّاقة في تطبيق قرار قطع إمدادات النفط ووقف تصديره إلى الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساندت العدو الصهيوني متحمّلةً في ذلك عداء كل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

أضف إلى ذلك قيام دولة الإمارات بدعم الجيوش العربية المقاتلة بالوسائل الممكنة، وكان من بينها التبرّع بالمال، وتقديم الدعم المعنوي الإعلامي في الإذاعة والتلفزيون والصحافة العربية والأجنبية لدعم الموقف العربي في هذه المعركة. (عبيد، 2003: 162)

وقد مثّلت القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني حجر الزاوية في مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحظى باهتمام بالغ في جميع مجالات تحركها الدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فساندته خلال مرحلة المقاومة المسلحة وخلال تكوين الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث لقيت السلطة الفلسطينية كل أشكال الدعم المعنوي والمادي، كما قامت الحكومة الإماراتية بتمويل مشاريع سكنية وخدمية ضخمة في مدينة القدس لمواجهة عمليات الاستيطان، ومحاولة طمس هوية المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها العرب، بالإضافة إلى تمويل مشروع مدينة زايد السكنية في قطاع غزة من أجل حل مشكلة السكن لنحو 3500 عائلة فلسطينية حرمتها ظروف الاحتلال من هذا الحق الإنساني. أضف إلى العديد من حملات التبرع والدعم لصمود الشعب الفلسطيني. (عبيد، 2003: 164-165)

أما بالنسبة لمواقفها مع الدول العربية، فقد وقفت إلى جانب ليبيا من الاعتداءات الأمريكية عليها عام 1989 ، وإدانتها للعدوان الإسرائيلي لجنوب لبنان في شهر مارس 1978 وطالبت إسرائيل بالإذعان إلى قرار الأمم المتحدة رقم 425 تاريخ 21 مارس 1978 والذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية. (ابن حارب، 1999: 270)

- **دور دولة الإمارات في حل الخلافات العربية – العربية**

شاركت دولة الإمارات عام 1977 بوحدة أمن من قواتها في قوات الردع العربية في محاولة لحفظ السلام في لبنان، وكانت هذه أول مرة تشارك فيها وحدات من دولة الإمارات في نشر قوات عسكرية خارج حدود البلاد.

وقد تمثل موقف دولة الإمارات من لبنان في التأكيد على وحـــدة أراضـــيه وشـــعبه، والمساهمة في بسط سيطرة السلطة اللبنانية على كافة الأراضي اللبنانية، ودعم لبنـــان ماديـــاً ومعنوياً في إعادة تعميره. (الكتاب السنوي، 2003: 99)

وقد أسفرت الوساطة الإماراتية في حل النزاع بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي قـــي إبرام اتفاقية بين الدولتين في تشرين الأول/أكتوبر 1982، وجرت مفاوضات بـــين الجـــانبي برعاية المجلس ممثلاً بالكويت ودولة الإمارات العربية لتنفيذ هذه الاتفاقية.

كما شاركت قوة عسكرية إماراتية صغيرة في جهود إغاثة بموجب القرار 714 لإنقاذ الصومال والتي وصلت في 18 يناير 1993 وبقيت لمدة عام. (صبيح، 1998: 96-97)

كما اتّخذ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله زمام المبادرة لإصلاح الشرخ بين مصر وبقية الدول العربية بعد توقيع اتفاقيات كمب ديفيد عام 1979 مع إســـرائيل، فبـــادر بزيارة مصر قبل أي رئيس عربي آخر، وأطلقت الإمارات مبادرة عودة مصر من منطلق أن وجودها في جامعة الدول العربية هو في مصلحة الأمة العربية. (عبد الله، 2001: 66)

وإزاء الوضع العربي المأساوي الذي خلّفه غزو النظام العراقي للكويت والـــذي أدى إلى شرخ عميق في النظام العربي، حرصت دولة الإمارات مع شقيقاتها أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الدول العربية تتجاوز ســـلبيات الـــصيغ القديمة، لذلك تم طرح مشروع ما يُسمى بـــ(6+2) أي دول مجلس التعاون الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا اللتين شاركتا إلى جانبها في عملية "تحرير الكويـــت"، وقـــد نجـــم عـــن المشروع (إعلان دمشق) والذي وقّعت عليه الدول المذكورة بتاريخ 1991/3/6، ومن بين ما تضمنه الإعلان: العمل على بناء نظام عربي جديد، وتعزيز التعاون الاقتصادي، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية. (عبيد، 2003: 172)

3) العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات والدول العربية:

وتبدو العلاقات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها ضعيفة بين دولة الإمارات العربية والدول العربية، شأنها شأن التبادل التجاري بين الدول العربية عامة والذي لا يتجـــاوز 8%، وعلى الرغم من ذلك، فقد قامت دولة الإمارات بتمويل مشاريع عدة في الدول العربية إما عن طريق تقديم قروض بشروط تسهيلية، أو منح غير قابلة للسداد في قطاعـــات متعـــددة مثـــل

الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والخدمات الإقليمية والخدمات العامة. (صندوق أبـــو ظبي للتنمية، 2000: 5-13)

تعمل دولة الإمارات على تفعيل تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية العربية الموحدة مـــن خلال: (آل نهيان، د.ت.: 202-203)

- بناء العلاقات الاقتصادية العربية بما يُتيح الاستغلال المشترك للموارد المُتاحة بغرض إعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية.
- التخطيط والتطوير الإداري للعنصر البشري.
- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية.
- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فـــي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- تسهيل حركة انتقال السلع فيما بين الدول العربية.
- تنشيط دور الغرف التجارية العربية – العربية، والعربية – الأجنبيـــة التـــي تُساهم لحد كبير في تنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي.
- إعطاء أهمية قصوى للأمن الغذائي.
- العمل على خلق المُناخ الذي يشجع عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة.
- العمل على التطوير التشريعي للمؤسسات العاملة في الأســـواق الماليـــة بمـــا يتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية المالية.
- ضرورة تحرير المصارف العربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

ويمكن تلخيص سلوك السياسة الخارجية لدولة الإمارات في محيطها العربي بـــالآتي: (عبيد، 2003: 177-178)

- التزام دولة الإمارات بالمصلحة العربية العليا، والدفاع عن القضايا العربية.
- سعي دولة الإمارات الدؤوب من أجل تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية والعمل على تصفية الخلافات العربية.
- المساعدات المادية والاقتصادية.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية.
- دعم القضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً وسياسياً.
- الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبكافة القرارات العربية.

- تنمية علاقاتها سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو الجامعة العربية.
- الابتعاد عن سياسة المحاور العربية وانتهاج سياسة الباب المفتوح مع كافة التيارات والاتجاهات السياسية.

ومن هنا، يتبين لنا كيف أن دولة الإمارات العربية المتحدة سعت، وتسعى دوماً إلى الوقوف جنباً إلى جنب مع الدول العربية، وتعمل على نبذ الخلافات، وتطوير العلاقات العربية–العربية في كافة الصعد، وخاصة الاقتصادية والسياسية منها على وجه التحديد.

المطلب الثالث

دولة الإمارات والدائرة الدولية

تنص المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد الإماراتي يهدف بسياسته الخارجية إلى نُصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مباد وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المُثلى التي أقرّها المجتمع الدولي. (دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، م12)

وقد اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط على العالم الخارجي، فهي مشاركة بفاعلية في جميع النشاطات الدولية، والحكومية، وغير الحكومية. كما تشارك في كل النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية، وهي عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات العالمية، وفي تلك التابعة للأمم المتحدة. (عبيد، 2003: 178)

وعليه، فإن العلاقات التي تقيمها دولة الإمارات العربية مع دول الاتحاد الأوروبي تشكل عنصر توازن لعلاقاتها مع باقي دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق آسيا (الهند والصين وباكستان) من جهة، وتساهم في توجيه مواقف هذه الدول تجاه الدول العربية وقضاياها من جهة أخرى. ونستطيع القول بشكل عام بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ظلت تتأثر وتتحرك وفقاً للتطورات التي تحدث في المجالات الثلاث التالية: (بن سعيد، 2008: 122)

- أسواق النفط العالمية
- التبادل التجاري والاستثماري
- التحوّلات الاستراتيجية العالمية.

- **علاقة دولة الإمارات مع بريطانيا:**

بعد أن نالت دولة الإمارات العربية استقلالها عام 1971، شهدت سياستها الخارجية تجاه بريطانيا نقلة نوعية، حيث تعاملت بريطانيا مع دولة الإمارات كدولة مستقلة، وذات سيادة، وألغيت الاتفاقيات القديمة، واستعيض عنها باتفاقيات صداقة وتعاون جديدة. وهي أول دولة اعترفت رسمياً بقيام دولة الإمارات، إذ تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة في عام 1975 برئاسة وزيري خارجية البلدين بهدف تفعيل العلاقات الثنائية بين الدولتين، وفي كافة المجالات. (برو، 2003)

ففي المجال الاقتصادي، تُعتبر بريطانيا ثالث أكبر شريك تجاري للإمارات بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ووقع البلدان اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام 1985 من أجل خلق مُناخ إيجابي يشجع على الاستثمارات المتبادلة. (عبد الله، 2001: 80-81)

أما على الصعيد السياسي، فقد شهدت العلاقات بين البلدين زيارات على أعلى المستويات السياسية. وعلى الصعيد العسكري، فقد تعززت العلاقات بين البلدين في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، فقد أبرمت دولة الإمارات عام 1984 شراء صفقة من طائرات (هوك) التدريبية والقتالية لدعم سلاحها الجوي، وفي التسعينات تم شراء مقاتلات التورنادو البريطانية، وقامت بريطانيا بعد حرب الخليج الثانية 1991 بتحديث القوات المسلحة الإماراتية، وشهد عام 1996 توقيع اتفاقية دفاعية بين دولة الإمارات وبريطانيا، وتعتبر أول اتفاقية توقعها بريطانيا مع دولة من خارج حلف الأطلسي. (عبد الله، 2001: 80-81)

- **علاقات دولة الإمارات مع فرنسا:**

تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا من حيث الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لدولة الإمارات، وقد ساعد على ذلك السياسات الفرنسية المعتدلة تجاه القضايا العربية، وقد توثقت هذه العلاقات نتيجة الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يبرز دور فرنسا في الاستثمار في مجال النفط، حيث تعمل عدد من كبريات الشركات النفطية الفرنسية مثل شركة توتال، كما تُعد فرنسا من بين أكبر الدول المستوردة للنفط من دولة الإمارات، وتعتبر دولة الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط. (عبد الله، 2001: 83-84)

أما على الصعيد العسكري، فتعتمد دولة الإمارات اعتماداً كبيراً على فرنسا في استيراد المعدات العسكرية لقواتها البرية والجوية والبحرية، بهدف تنويع مصادر تسليحها، وظلّت فرنسا مزوداً رئيساً لدولة الإمارات بالدبابات والطائرات المقاتلة والطائرات المروحية.

ومن أبرز أوجه التعاون العسكري بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك عام 1995 والتي تتضمن توفير ضمانات بالحماية العسكرية تقدمها فرنسا لدولة الإمارات العربية المتحدة في حالة وقوع اعتداء خارجي عليها. (الكتاب السنوي: 2003: 131)

- **علاقات دولة الإمارات العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية**

تعود العلاقات بين دولة الإمارات والولايات المتحدة رسمياً إلى بداية تأسيس الاتحاد عام 1971 حيث كانت الولايات المتحدة إحدى أول ثلاث دول اعترفت بالاتحاد، ومع ذلك فقد مرّت العلاقات بين البلدين منذ استقلال دولة الإمارات بمرحلتين متميزتين:

1- المرحلة الأولى 1971 – 1990:

عبّرت دولة الإمارات العربية عن امتعاضها من السياسة الأمريكية المساندة لشاه إيران إثر احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ودعت إلى إبعاد صراع القوى العظمى عن المنطقة، ورفضت دولة الإمارات طلب الولايات المتحدة بعد الثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979 الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في منطقة الخليج العربي، كما كانت دولة الإمارات تُندّد بسياسة الولايات المتحدة المساندة لإسرائيل انطلاقاً من إيمانها بالقضية الفلسطينية، وقد شهدت العلاقات الإماراتية – الأمريكية نوعاً من التوتر أثناء الحظر النفطي على الولايات المتحدة ومن يُساند إسرائيل. (عبيد، 2003: 182-183)

2- المرحلة الثانية 1990 – :

تطورت العلاقات الإماراتية الأمريكية بعد مشاركة من قوات إماراتية إلى جانب قوات التحالف في حرب (تحرير الكويت)، وتطورت العلاقات بينهما حيث تم التوقيع على برنامج للتعاون العسكري المشترك بين البلدين في أبو ظبي عام 1994، ومنذ ذلك الحين تغير الخطاب السياسي الإماراتي وبدأت سلسلة من الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين. (الكتاب السنوي: 2003: 131)

ففي الجانب العسكري تم عقد صفقة أسلحة لشراء (80) طائرة مقاتلة من طراز f-16 بلوك 60، كما أدت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى زيادة التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين البلدين لمحاربة الإرهاب.

إلا أن رفض مشاركة الإمارات العربية في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003 جعلها في أعين الولايات المتحدة وبريطانيا تأتي في المجموعة الثانية في تصنيفها لدول الخليج المساندة. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري بعد اليابان. (عبيد، 2003: 184)

وأدت تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على العالم العربي ومنطقة الخليج بشكل عام، وعلى دولة الإمارات العربية بشكل خاص، فقد أثرت بشكل أكبر من غيرها، لا سيما بعد توجيه الولايات المتحدة أصبع الاتهام إلى مجموعة من العرب ادعت أنهم مرتبطون بمنظمة القاعدة التي يتزعمها أسامة بن لادن، والتي تتمركز في أفغانستان، وتمتد شبكتها لتشمل أكثر من خمسين دولة معظمها دول عربية وإسلامية. (بن سعيد، 2008: 109)

أما الانعكاسات الأمنية لأحداث 11 سبتمبر فقد تركت آثاراً بالغة الأهمية على الروابط الاستراتيجية بين الولادات المتحدة ودول الخليج العربية، منها: (الهزاط، 2003: 78-114)

- استكمال عملية التطويق الاستراتيجي الأمريكية لمنطقة الخليج باستغلال الأزمة من أجل البقاء الدائم في المنطقة.
- تعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي الخليجي – الأمريكي، والتركيز على التبادل الأمني والمعلومات من أجل مواجهتها.
- ضرب العراق وتعقّد التفاعلات الإقليمية في الخليج والساحة الدولية وتقويض التحالف الدولي المناهض للإرهاب وتهييج قطاعات واسعة من العرب والمسلمين ضد السياسة الأمريكية.
- تطور العلاقات الإيرانية – الأمريكية وما تبع ذلك من تأثيرات كبيرة وواسعة على الأمن في منطقة الخليج.

- **علاقات دول الإمارات مع الصين:**

أقامت دولة الإمارات العربية علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية على مستوى السفراء، وافتتحت الصين أول سفارة لها في أبو ظبي عام 1985، كما افتتحت دولة الإمارات العربية سفارة لها في بكين عام 1987، ثم افتتحت قنصلية لها في هونج كونج عام 2000 (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003: 5)

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترتبط دولة الإمارات مع الصين بأكثر من ست اتفاقيات شملت: (بن سعيد، 2008: 137)

- التعاون الاقتصادي والفني عام 1985.
- إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة.

- النقل الجوي المدني عام 1990.
- تجنب الازدواج الضريبي خاصة بحماية وتشجيع الاستثمار عام 1993
- بروتوكول استيراد النفط من الإمارات.
- التعاون في مجال الخدمات الطبية.

وانطلاقاً من رغبة البلدين في تقوية العلاقات في المجال الإعلامي والثقافي فقد تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الإعلامي والثقافي بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في 19 يونيو 2002. (بن سعيد، 2008: 138)

وبذلك نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة استمرت في علاقاتها مع بريطانيا (المستعمر القديم) وتطورت تلك العلاقات إلى أبعادها الاقتصادية والتجارية بشكل كبير، إضافة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين الشعبية وخاصة بعد انتهجت سياسة السوق المفتوحة مع دول العالم. وبذلك اكتسبت دولة الإمارات بعداً اقتصادياً يدعم ويعزز قوتها وتكوين التكتلات الاقتصادية والتي تؤدي بشكل حتمي إلى تداخل العلاقات والاستثمارات ما بينها وبين تلك الدول العظام، وبذلك تقلل من إمكانية التدخل في شؤونها الداخلية والتنافس على مقدراتها.

المبحث الثاني

المؤتمرات والاستثمارات والاتفاقيات الدولية

التزمت دولة الإمارات العربية منذ قيامها بمبادئ أساسية حددّت معالم سياستها الخارجية، وقد برزت هذه المبادئ جليّةً في مواد الدستور، ومن بينها: التعاون مع الدول العربية، باعتبار الإمارات جزءاً من الوطن العربي تربطه به أواصر الدين واللغة والتاريخ المشترك، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، وتأكيد التضامن العربي وتطويره بهدف تجسيد الوحدة القومية، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي يُقرّها المجتمع الدولي، والسعي الجاد نحو إقرار الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وإحلال التعاون والحوار بدلاً من الصدام في العلاقات الإقليمية والدولية، وإبعاد المنطقة عن أي تدخل خارجي، وخلق أجواء من التفاهم والوئام، والعمل من أجل إزالة الفقر وغوث المحتاجين، والمشاركة في قضايا بناء السلام والمحافظة عليه، ودرء النزاعات وتسويتها بالطرق الدبلوماسية والسلمية. (الحسن، 2005: 46-47)

وقد تجسّدت هذه المبادئ العامة عملياً في كل خطوة من خطوات وأنشطة حركة السياسة الخارجية والتي اتّسمت بالاتزان والتوازن، البعيد عن الضجيج الإعلامي والصخب السياسي. وأسهمت من خلال هذه السياسة إسهاماً نشطاً في حركة العلاقات الإقليمية والعربية والدولية، ويظهر هذا الإسهام جلياً في الدوائر الخليجية والعربية والإسلامية والدولية على السواء.

ولبيان مساهمة دولة الإمارات العربية مع الدول، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مساهمة دولة الإمارات في العون الإنمائي والغوث الإنساني والسلم الدولي.

المطلب الثاني: الخارطة الاستثمارية لدولة الإمارات العربية المتحدة المستقبلية.

المطلب الأول

مساهمة الإمارات في العون الإنمائي والغوث الإنساني والسلم الدولي

يعتبر العون الإنمائي الإماراتي من بين أهم المصادر الرئيسة للعوم العربي، ومن أبرز جوانب التعاون الاقتصادي بين الإمارات والدول المستفيدة، كما يتميز هذا العون بأنه أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والإنمائية، خاصة بعناصر اليسر المتمثلة في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، واحتوائه على المنح والهبات، بالإضافة إلى كونه عوناً غير مشروط، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانيات هائلة لإدارة هذه المساعدات بتكلفة أقل، وبمرونة كبيرة تتفق مع أولوياتها التنموية.

ويقدم العون الإماراتي عبر قنوات عديدة، أهمها: المساعدات التي تقدم من خلال صندوق أبو ظبي الأحمر الإماراتي للتنمية، وتدفقات العون والإغاثة المقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي، والهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، فضلاً عن مؤسسات إنسانية وخيرية تابعة لدواوين حكام الإمارات. وقد ركّزت توجهات العون الإماراتي خلال العقود الثلاثة الماضية على مشروعات البنية الأساسية ومشروعات التنمية البشرية والإنتاجية، وغطى هذا العون مجموعة كبيرة من الدول العربية والإسلامية والدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. (الحسن، 2005: 79)

وقدّرت نسبة العون الممنوح إلى الناتج القومي للإمارات عام 1990 بحوالي 7.2%، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العون الدولي، خاصة إذا ما علمنا أن النسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة هي 7.0% كهدف لحجم المساعدات الإنمائية.

وقد بلغ مقدار العمليات التمويلية التي قدمها صندوق أبو ظبي للتنمية منذ تأسيسه في عام 1971 وحتى نهاية عام 2003 نحو (11,748,19) مليون جرهم (جريدة الخليج 2004/12/9)، استفادت منها 56 دولة عربية وأجنبية، وشملت قطاعات متنوعة من الاقتصاد والصناعة والزراعة والصحة والتعلم والنقل.. الخ. إضافة إلى قروض ومنح أدارها هذا الصندوق نيابة عن أبو ظبي تزيد قيمتها على (3.1) بليون دولار.

وبلغ إجمالي تقديرات المساعدات التي قدمتها الإمارات في عام واحد وهو عام 2001 حوالي 208 بلايين دولار وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في سبتمبر 2002، وقد انخفض متوسط نسبة العون الإنمائي الإمارات في هذا العام مقارنة بالأعوام

السابقة ليصل إلى نحو 3.0% ويُعزى هذا الانخفاض إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والحاجة المتنامية للتوسع في الإنفاق العام لمقابلة الأعباء المالية المتزايدة، بالإضافة إلى التراجع في العائدات النفطية، والأزمة المالية العالمية والتي تعافت منها دولة الإمارات بعد أن قام البنك المركزي لحكومة أبو ظبي بضخ حوالي 10 مليارات دولار لدعم اقتصاد إمارة دبي. (الحسن، 2005: 80-81)

وباختصار، يمكن القول إن العون الإنمائي الذي قدمته الإمارات منذ استقلالها في ديسمبر 1971 وحتى إعداد هذه الدراسة، لا يحمل في طياته أو أهدافه، أغراضاً سياسية، وإنما أغراض تنموية إنسانية، التزاماً منها بمبدأ المشاركة الفاعلة في الإنماء الدولي، والسلم والاستقرار الدوليين، من دون أغراض النفوذ أو الاستقطاب.

وقد اتسم العون الإماراتي بشروط مالية مُيسّرة، سواء من حيث انخفاض أسعار الفائدة، عند منح القروض، أو من حيث طول فترتي السماح والسداد، إضافة إلى مساعدات كبيرة قدمت كمنح غير مستردة. ومن الجدير بالذكر أن هذا العون الإنمائي يقدم من دولة الإمارات رغم أنها ليست من الدول الصناعية الغنية المتقدمة، وإنما هي دولة نامية ومصدرها الرئيس هو مصدر مآله النضوب.

- **العون الإماراتي الإنساني إلى الشعب الفلسطيني في الفترة من أكتوبر 2000-أكتوبر 2005:**

كان وما زال الهلال الأحمر الإماراتي من أوائل المنظمات الخيرية التي بادرت إلى تقديم يد العون والإغاثة إلى الشعب الفلسطيني، الرابض تحت الاحتلال الإسرائيلي، خاصة إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أكتوبر عام 2000.

وقد أقامت دولة الإمارات جسراً جوياً، وأرسلت 24 طائرة إغاثة إلى فلسطين المحتلة عبر مطارات أردنية ومصرية، فضلاً عن 15 قافلة برية تحمل المواد الإغاثية المختلفة عبر الأردن، ونقلت نحو 300 جريح فلسطيني إلى الإمارات لمعالجتهم في مستشفيات الدولة.

ويمكن إيجاز حجم المساعدات والإغاثة والمشروعات الطبية المقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية حتى أكتوبر 2004 على النحو الآتي: (الحسن، 2005: 83)

- تم تسيير جسر جوي مكوّن من 24 طائرة إلى كل من مطار ماركا بالأردن، ومطار العريش بمصر بلغت تكلفتها الإجمالية (902,262,27) درهم.
- في مجال المشاريع والخدمات الصحية: تم إنشاء المراكز والمستشفيات والعيادات، وإمدادها بالأدوية والأجهزة الطبية، وسيارات الإسعاف والمصاريف التشغيلية، لمستشفى الشيخ زايد للجرحى في رام الله، وعيادة الهلال بالأقصى بتكلفة بلغ مجملها (697,492.70) درهم.
- في مجال الإغاثة الاجتماعية: تم تقديم المساعدات النقدية للأسر الفقيرة والجرحى والأسر المحتاجة، والطرود الغذائية، ودعم الجامعات، ومساعدة الطلبة المعسرين بتكلفة بلغت (492,488.58) درهم.
- في مجال إعادة الإعمار: تم العمل على إعادة بناء مخيم جنين، والمنازل المتهدمة، بالإضافة إلى إنشاء المساجد ودور الأيتام، ناهيك عن إنشاء ضاحية الشيخ زايد بالقدس بتكلفة بلغت (225,114.162) درهم.
- مشاريع وإعمار وترميم المسجد الأقصى وترميم مسجد قبة الصخرة المشرفة، وإعمار كنيسة المهد (الأرمن والأرثوذكس) وإنشاء سور استنادي لجمعية إسكان الأرثوذكس بتكلفة (600,333.17) درهم.

وقد أشار الطائي (2005) مدير إدارة الإغاثة والطوارئ في الهلال الأحمر الإماراتي أنه تقرر التركيز مستقبلاً على الدعم الإغاثي المتمثل في إرسال المواد الطبية والأدوية، وكذلك المواد الغذائية عبر مكاتب الهلال الأحمر الإماراتي في فلسطين، والمحافظة على المشاريع الإنشائية التي أقامتها الهيئات الإماراتية الوطنية. ويستمر التنسيق مع السلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لإنشاء 6000 وحدة سكنية في منطقة رفح بتكلفة تقديرية تبلغ 22 مليون دولار.

- **المشاركة في قوات حفظ السلام إقليمياً ودوليا:** (الحسن، 2005: 86)

1- العمل ضمن قوات الردع العربية التابعة للجامعة العربية، خلال الحرب الأهلية في لبنان عام 1976.
2- العمل ضمن قوات التحالف الدولية لتحرير الكويت عام 1991.
3- العمل ضمن قوات الأمم المتحدة (عمليات إعادة الأمل) في الحرب الأهلية في الصومال عام 1992.
4- المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية (كي فور) في كوسوفا 1999-2000.

5- تنفيذ وتمويل برامج إزالة الألغام في جنوب لبنان.
6- المشاركة في قوات مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن الكويت من تأثيرات ومقدمات حرب الخليج الثالثة 2003.
7- العمل الإنساني الواسع في أفغانستان والعراق، لبناء السلام وحفظه.

وتأتي جميع هذه المشاركات في إطار تأدية واجب وطني وإنساني، وقد شمل أنشطة صحية وسكنية وتعليمية وتنموية وإنسانية متنوعة.

العلاقات الاقتصادية العربية والإقليمية: (ابن سعيد، 2008: 59)

- العضوية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- عقد اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول العربية والإقليمية.
- عقد اتفاقيات تجارية واستثمارية مع عدد من الدول العربية والإقليمية.
- العضوية في الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون (منذ عام 2003).

العلاقات الاقتصادية الدولية:

- اتفاقيات تجارية واستثمارية مع العديد من دول العالم.
- اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول الأجنبية.
- العضوية في منظمات اقتصادية دولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للتنمية الصناعية، المنظمة الدولية لتنمية التجارة.. الخ).
- منظمة التجارة العالمية WTO.

ولعل الحدث الأبرز في هذه الفترة هو انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية WTO، ووثيقة جولة أورجواي، وذلك من خلال المرسوم الاتحاد الذي أصدره المغفور له الشيخ زايد بن سلطان بالتصديق على اتفاقية بروتوكول انضمام دولة الإمارات إلى هذه المنظمة.

ولعل أهم قطاع التزمت به الإمارات ضمن هذه المنظمة هو التزامها تجاه قطاع الخدمات، مثل: بعض خدمات الأعمال، والبريد السريع، والإنشاءات، والبيئة، والخدمات المالية، والسياحة. (الأمم المتحدة – الإسكوا، 2001)

وبالنسبة للسياسة التجارية، فتشير الأرقام والإحصائيات إلى وجود فائض مستمر في الميزان التجاري نتيجة لوفرة العائدات النفطية، كما ترتكز السياسة التجارية في دولة الإمارات على سياسة تجارية حرة، تهدف إلى الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية للدولة، بحيث لا تفرض أية قيود كمية أو فنية على الواردات. وتهدف كذلك إلى تطوير العلاقات التجارية ا لإقليمية والدولية من خلال العضوية في منظمة التجارة العالمية، وعقد الاتفاقية التجارية والاستثمارية والتجارة الحرة، والمشاركة في المعارض التجارية الدولية، وإقامة المراكز التجارية، والملحقات التجارية في سفارات الدولة في الخارج. (بن سعيد، 2008: 61)

ويمكن تلخيص مساهمة دولة الإمارات في العون الإنمائي والغوث الإنساني والسلم الدولي في مساهمتها الدائمة في دعم الشعوب المنكوبة، وصاحبة الحق، مع المطالبة الدائمة إلى نبذ سياسة فرض القوة والاحتلال العسكري بشتى الوسائل الممكنة.

المطلب الثاني

الخارطة الاستثمارية لدولة الإمارات العربية نوفمبر 2011

أطلقت وزارة الاقتصاد، الخريطة الاستثمارية للإمارات في 12 دولة حول العالم، وذلك في خطة لترويج المشاريع الإماراتية المتنوعة والتي تنتمي إلى معظم القطاعات، وجذب الاستثمارات الدولية التي تسهم في دعم الاقتصاد، منوهة بأن الإطلاق الرسمي لهذه الخريطة سيكون في نوفمبر 2011 ومن خلال مؤتمر سيتم عقده في إمارة أبوظبي. وبينت الوزارة أنها تعمل على مجموعة من القوانين والإجراءات التي تسهم في دعم المستثمرين وتأمين البيئة الاستثمارية المناسبة، منوهة بأنها ستعمل على إصدار قانون للتحكيم والاستثمار الأجنبي، إضافة إلى العمل على حماية الصناعة المحلية من الدول التي تضع سيف الإغراق على المنتجات الوطنية من خلال إدارة مكافحة الإغراق، إضافة إلى الاعتماد على التقينات الحديثة لتمكن المصانع الكبيرة من إصدار شهادة المنشأ إلكترونياً. (بدران، 2011: 1)

وتعمل حكومة الإمارات على الترويج لجميع المشاريع الموجودة في الإمارات، كل إمارة بما تمتلكه وتتميز به من مشاريع، فهناك إمارات تمتاز بمشاريعها العقارية، وأخرى بالمشاريع الصناعية أو النفطية، وأن الهدف من هذه الأعمال بشكل عام هو الترويج للمشاريع بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات إلى الإمارات بما يمكن بالتالي من زيادة ودعم الناتج المحلي في الإمارات. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

وبناءً على موقعها الاقتصادي المتميز في التنافسية الاقتصادية، فقد تم التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية من الدوائر الاقتصادية وغيرها من الجهات الأخرى التي تهتم بتعزيز الاستثمارات، كما تم توقيع الاتفاقيات المناسبة في هذه المجالات، كما أن هناك خطة كاملة في مجال تبادل المعلومات وفي مجال التنسيق، فالهدف من إطلاق هذه الخريطة هو مساعدة المستثمرين على الدخول إلى السوق الإماراتي وحصولهم على الفرص التي يسعون إليها وبالتالي تحقيق الفائدة القصوى للاقتصاد الإماراتي. (بدران، 2011: 2)

إن البيئة التشريعية في الإمارات هي السبب في جذب الاستثمارات للدولة، والإمارات تعتبر من أكثر الدول استقطاباً للاستثمارات في المنطقة، كما أن جميع القوانين التي تم إقرارها مثل قانون الشركات وقانون المنافسة تشجع على دعم الاستثمارات وإيجاد البيئة المناسبة للمستثمرين الراغبين في توظيف استثماراتهم في الإمارات، كما بين أن القوانين

الأخرى التي تعمل الوزارة على إعدادها مثل قانون التحكيم وقانون الاستثمار الأجنبي وغيرها من القوانين الأخرى تشكل أيضاً بمجموعها الحوافز التي تدعم الاستثمارات في الدولة.

المحفزات الاستثمارية

إن من أهم المحفزات والمزايا التي يمتلكها الاقتصاد الإماراتي هي البيئة الاستثمارية الآمنة، والمحفزات الاقتصادية التي تُسهم في تأكيد الحصول على عوائد كبيرة من توظيف رؤوس الأموال، والتي يأتي على رأسها الإعفاء من الضرائب ونظام المناطق الحرة، إضافة إلى وجود المحاكم والقوانين التي تسهل الإجراءات المختلفة في هذا المجال، وبناء على ذلك فإن الوزارة تعمل بشكل دائم على مراجعة القوانين والقرارات التي تصدرها بشكل دائم، حتى تتوصل إلى الصيغ المناسبة التي تحقق الدعم المطلوب لاقتصاد الإمارات من جهة، وتأمين البيئة المناسبة للمستثمرين من جهة، ولهذا فإن هناك قوانين جديدة تعمل الوزارة على إعدادها في هذا الخصوص، والتي سوف تكمل حال صدورها من المكانة المميزة للدولة ولمكانتها الرائدة على الخريطة الاستثمارية في العالم. (دائرة الجمارك الإماراتية، 2011)

الاستثمار في دول أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا

وحول اختيار عدد من الدول للترويج للمشاريع الإماراتية، فإنه لا يمكن إطلاق المشروع في جميع الدول في العالم، وبناء عليه، فإنه تم اختيار عدد من الدول التي يمكن لها أن توظف أموالاً للاستثمارات الخارجية، حيث سيتم التركيز في المرحلة الأولى على دول أمريكا الجنوبية، ولا سيما الدول التي تعتبر من الاقتصادات القوية عالمياً والتي أثبتت نموها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية والتي يأتي على رأسها الأرجنيتن والبرازيل مثلاً، إضافة إلى الصين وكوريا، كما أنه من الآن وحتى نوفمبر فإنه سوف يتم العمل ومن خلال الجهات المعنية، على ترويج المشاريع الإماراتية في تلك الدول، حيث إنه سوف يتم في وقت لاحق الانتقال إلى دول أخرى وهكذا للوصول إلى أكبر نسبة من الدول التي يمكن لها توظيف استثمارات كبيرة في الإمارات. (بدران، 2011: 3)

إن الهدف الرئيس من الخريطة، إضافة إلى جذب المهارات، هو التركيز على المهارات والكفاءات واستقطاب خريجي الجامعات والمواظبين على العمل في تلك المشاريع، فالخريطة ستركز على الاستثمارات ذات القيمة المرتفعة، والتي ترتقي بالاقتصاد الوطني. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

تشجيع الصناعة

إن وزارة الاقتصاد منوط بها قطاعات عدة ومن هذه القطاعات هو قطاع الصناعة والعمل على تشجيع الصناعة، وإذابة جميع المعوقات وزيادة الصادرات وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع الدول والعمل على إزالة العوائق والرسوم أمام المنتجات الوطنية، فمن خلال إدارة مكافحة الإغراق في الوزارة فإنه تتم حماية المنتج الوطني من الدول التي تضع سيف الإغراق على الصناعة الوطنية. ومن خلال الأتمتة فإن دولة الإمارات تسهم في تسريع عملية الصادرات الإماراتية، وذلك من خلال شهادات المنشأ الإلكترونية ووضع التشريعات والقوانين الصناعية الجديدة التي تسمح في زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، كما أنه سوف يتم إصدار خريطة صناعية للإمارات في سبتمبر المقبل، ولهذا فإن وزارة الاقتصاد لديها عدد من الجوانب التي تهتم بها، وهي الجانب التجاري والصناعي والاقتصادي وتعمل على إيجاد الوسائل التي تسهم في تأمين الدعم المطلوب لجميع هذه الجوانب. (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2011)

إن الهدف هو جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدولة، ويمكن أن يكون هناك مبادرات في الفترات المقبلة لدعم الاستثمارات الإماراتية في الخارج، فدولة الإمارات تمتلك جميع المقومات للقيام بجميع هذه المبادرات، حيث أن هناك الكثير من المبادرات ومن خلال استراتيجية الإمارات، التنوع الاقتصادي في الإمارات، ومن خلال الاتفاقيات الخارجية مع الدول الأخرى، فإنه يتم ومن خلال التعاون مع وزارة التجارة الخارجية إلى تشجيع الدول التي ترحب بالاستثمارات الإماراتية فيها. (وزارة الخارجية الإماراتية، 2011)

مذكرات تفاهم

بعد انتهاء الوزارة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم يتم تمريرها إلى الجهات المعنية والتي يأتي على رأسها غرف التجارة ودوائر التنمية الاقتصادية ليتم بعدها اتخاذ الإجراءات المناسبة، فالمكانة الكبيرة التي تحتلها الصناعة في الاستراتيجية العامة للوزارة تصل مساهمتها إلى 16% من الاقتصاد الوطني، فهناك الكثير من التحديات التي تواجه الصناعة والتي يأتي على رأسها اختلاف الكلف الصناعية بين الإمارات ودول المنطقة، ويحمل المشروع شعار صنع في الإمارات، والذي يشكل منصة مهمة للصناعة الوطنية، فهناك خطة للمصانع الوطنية الكبرى لإصدار شهادة المنشأ إلكترونياً، والتي تسهم في تسريع العمل وتأمين الدعم المطلوب للصناعة إضافة إلى الإعفاءات الضريبية والحماية من الإغراق.

إن مشروع (الخريطة الاستثمارية للدولة) يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة لدولة الإمارات وتطوير الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا لتعزيز مفاهيم اقتصاد المعرفة وتقليل الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل. (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2011)

تنافسية الاقتصاد

إن هذه الخطوة تأتي وفق توجهات استراتيجية الوزارة 2011–2013 الرامية إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الانفتاح الدولي واستهداف الأسواق العالمية وجذب المشاريع الاستثمارية الضخمة إلى الدولة. حيث أنه لا بد من وضع خريطة استثمارية متكاملة تتوافر فيها كافة المؤشرات والتوجيه اللازم لإرشاد المستثمرين وتعريفهم عن كثب على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية في الدولة بطريقة منهجية وعلمية. (بدران، 2011: 5)

وتأتي هذه الخطوة أيضاً ضمن رؤية الإمارات 2021 لتطوير اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، ولتحقيق هذا الجانب المهم من رؤية الإمارات حددت استراتيجية الحكومة الاتحادية 2011 – 2013 مجموعة من التوجهات الاستراتيجية من بينها تعزيز مشاركة القوى العاملة المواطنة وتطوير قدراتها وزيادة الكفاءة والمرونة والإنتاجية في سوق العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير وتشجيع ريادة الأعمال، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسة، وتشجيع ودعم القطاعات الحالية والجديدة الناشئة ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية، واستقطاب الكفاءات والمحافظة عليها إضافة إلى تنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير.

أن هذه الخريطة هي بمثابة مؤشر استراتيجي لتسليط الضوء على المشاريع النوعية في كافة القطاعات واستعراض فرص الاستثمار بكل إمارة أبرزها الصحة والزراعة والعقارات والطاقة البديلة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمات والصناعة والتعليم والمال والمصارف. أما بالنسبة للدول التي سيتم استهدافها في المرحلة الأولى من خلال الخريطة الاستثمارية هي الارجنتين والبرازيل والصين وألمانيا وكوريا الجنوبية وتركيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا والهند وإسبانيا. (بدران، 2011: 6)

ومن أهم المجالات التي تندرج ضمن الخريطة الاستثمارية هي صناعة الألمنيوم والسيارات والطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والإلكترونيات والهندسة والتكنولوجيا الصناعية والرعاية الصحية وصناعة البتروكيماويات والتعليم وصناعة المعرفة وصناعة الأدوية والسيارات.

التخطيط الاستراتيجي

وقد قدم كل من دواوين الحكام وأولياء العهود والدوائر الاقتصادية وإدارات التخطيط الاستراتيجي في كل إمارة إلى جانب الوزارات والجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالاستثمار في جميع إمارات الدولة العديد من مجالات التعاون، وذلك على دعمهم لهذا المشروع الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد الذين يعتبروا شركاء الوزارة الاستراتجيين في مشروع الخريطة الاستثمارية بحيث تتطلع بصورة دائمة إلى الارتقاء بهذه العلاقة مع شركاء الإمارات إلى مستويات متقدمة والعمل على بذل المزيد من الجهود ورفع وتيرة التنسيق مع وزارة الاقتصاد لتحقيق التكامل والنجاح لهذا المشروع الوطني الرائد.

وتساهم هذه الخطوة أيضاً في ترويج الدولة كوجهة استراتيجية للاستثمار في العالم من خلال إلقاء الضوء على الفرص الاستثمارية ومعرفة الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد ودعم الأنشطة الترويجية في الأسواق الدولية الجديدة من خلال الملاحق التجارية وسفارات الدولة في الخارج والمعارض المؤتمرات وورش العمل. (بدران، 2011: 6-7)

أما بالنسبة لتصنيف الخريطة الاستثمارية فإما أن تكون مشاريع الخريطة مصنفة على أساس مشاريع قطاعية (الخدمية، والزراعية، والصناعية والسياحية، والتجارية، والنقل)، وفقاً لتكلفتها (مشاريع ذات التكلفة العالية، مشاريع متوسطة التكلفة، مشاريع التكلفة المنخفضة)، وفقاً لحجم المشروع (مشاريع كبيرة، ومشاريع متوسطة، ومشاريع صغيرة) ويكون للتنفيذ أهمية كبرى كون المشاريع أعلاه إما أن تكون بعيدة، أو متوسطة، أو قصيرة المدى.

وتعمل إدارة الاستثمار في وزارة الاقتصاد على اجتذاب استثمارات نوعية وشركات أجنبية ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تجاه الدولة وتجاه كل إمارة وتعمل الإدارة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية النوعية للدولة وتوجيهها لقطاعات الصناعة الاستراتيجية والحيوية عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين والترويج لجذب الاستثمار الأجنبي بما ينسجم والسياسات التنموية للدولة. (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2011)

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمـــة

انتهجت بريطانيا سياسات عدة كان أهمها: الإبقاء على أوضاع المنطقة دون تطوير أو تنمية، مُتّخذةً من سوء أوضاع المنطقة سنداً ودعامة لبقائها؛ بيد أن الوضع أصبح مغايراً بعد أن خرج الاستعمار تحت وطأة جملة من العوامـــل الـــسياسية والاقتـــصادية والاســـتراتيجية والأمنية، وبعدها، بدأت مسيرة الاتحاد نحو تطوير المنطقة والنهوض بها.

وكان قيام الاتحاد إيذاناً ببداية مرحلة جديدة لا تحمل من الماضي إلا النّذر اليسير، إذ انتهت مرحلة الاقتصاد التقليدي التي اتّسمت بالبساطة والبدائية، وتم انتشال المجتمع من فقره وأميّته، لينعم بحياة مجتمع الرّفاه. وفي الواقع، إن ما شهدته دولة الإمـــارات مـــن تطـــوّرات ومتغيّرات عديدة، يرجع في المقام الأول إلى تدفّق العوائد المالية النفطيـــة، وخاصـــةً عقـــب (الثورة السعرية) التي حدثت غداة الحظر النفطي، أو ما عُرِف تاريخيـــاً بالـــصدمة النفطيـــة الأولى – الذي فرضته الأقطار العربية المُصدّرة للبترول إبان حرب أكتوبر 1973، وهذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فإن قيام الاتحاد ساهم في زيادة إيقاع معدلات التنميـــة، إذ انتهجـــت الدولة سياسة تنموية طموحة للنهوض بكافة قطاعاتها، مرتكزةً في ذلك على الفوائض المالية النفطية، والتي شكّلت المُموّل الأساس لعملية التنمية. ومن هنا، تكمن مخاطر الاعتماد علـــى مصدر واحد لتمويل كافة نفقات الدولة، سواء أكانت نفقات إنمائية، أو استثمارية، أو جاريـــة، فالنفط سلعة دولية شديدة التأثر بالمُناخ المحيط، وأكثر عُرضةَ للتقلبات السياسية والاقتصادية، حيث تراوحت معدلات إنتاجه وأسعاره ما بين الارتفاع الحاد والهبوط الملحوظ، مما انعكـــس على إجمالي إيرادات الدولة سلباً وإيجاباً.

وبناءً عليه، أولت الدولة عنايةً فائقةً بقضية تنويع مصادر الدخل القومي، إذا عمـــدت إلى الاستفادة من القطاع النفطي بشكلٍ أكثر ربحية، من خلال الدخول في مختلـــف مراحـــل الصناعة النفطية، بدلاً من تصديره في شكله الخام، هادفةً من وراء ذلـــك تـــصحيح هيكلهـــا الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل. ورغم ما لمسناه من جهودٍ واضحةٍ للدولة في إقامة العديد من الصناعات النفطية وغير النفطية، إلا أن واقع القطاع الصناعي في الدولة يكـــشف لنـــا عـــن التصاقه بقطاع النفط، فالصناعات النفطية حازت على النصيب الأكبر في الخريطة الصناعية للدولة، ولكن لا يمكن أن نُنكر وجود بعض الصناعات الأخرى الأكثـــر تطـــوراً؛ كـــصناعة الألمنيوم والحديد والصلب والأدوية ومواد البناء، وبعض الصناعات الاستهلاكية. وقد لاحظنا أن القطاع الصناعي يحتاج إلى المزيد من التنسيق بين إمارات الدولة الاتحادية لتحقيق التكامل المنشود، واتّساقاً مع هذا الهدف، وضعت الدولة خطة عامة للتصنيع على مستوى الاتحاد، أما

بالنسبة لمسألة محدودة السوق المحلية، فلقد سعت الدولة إلى تفعيل مضاعفة التنسيق والتعاون على المستويين الخليجي والعربي، أملاً في تحقيق نهضة صناعية حقيقية.

ورغم جهود الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية، لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل القومي، وبالرغم مما شهدته أيضاً هذه القطاعات من تزايد في معدلات الإنتاج، إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي للدولة ظلّت ضئيلة، ويرجع هذا إلى الطبيعة الطبوغرافية والمُناخية للدولة مع ندة المياه، ومحدودية العنصر السكاني. كل هذه العوامل ساهمت في تكريس هامشية تلك القطاعات.

كما تبيّن لنا أن القطاع النفطي رغم أنه وفّر التمويل اللازم لتقديم الخدمات والدعم للعاملين في هذه القطاعات للنهوض بها، بيد أنه أثر سلباً فيها، وخاصةً فيما يتعلق بقوة العمل التي اندفعت غالبيتها للعمل في المؤسسات الحكومية والقطاع النفطي بصناعاته المختلفة، حيث الاستقرار والربح والسلم الاجتماعي، الأفضل، ونؤكد أن هذه القطاعات يمكن تنميتها بشكلٍ يضمن تحقيق احتياجات المجتمع على أقل تقدير، وخاصةً في ظل وفرة العوائد المالية التي يمكن استغلالها في إيجاد مصادر متنوعة للدخل القومي.

ويُعد القطاع التجاري من أكثر قطاعات الدولة ارتباطاً بقطاع النفط، ومن هنا، تكمن أهميته، فالصادرات النفطية شكّلت جزءاً كبيراً من صادرات الدولة، في حين أن الصادرات غير النفطية – ما عدا تجارة إعادة التصدير – لم تُمثّل قيمة إضافية إلى إيرادات الدولة، ونشير إلى تجارة إعادة التصدير التي اعتبرت من أكثر قطاعات التجارة الخارجية ازدهاراً، ولا سيما في دبي صاحبة المكانة التجارية المرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونلاحظ من خلال قراءة توجهات التجارة الخارجية لدولة الإمارات أن المجموعة الأوروبية تأتي في المقدمة من حيث حجم التبادل التجاري بين الجانبين، ثم يلي ذلك المجموعة الآسيوية، في حين نلاحظ أن حجم التجارة البينية بين دولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والدول العربية من ناحيةٍ أخرى، ما زال لا يرقى إلى المستوى المطلوب، اللهم إلا بعض التطوّر الذي شهده حجم التبادل التجاري بين الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي على أثر تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وقد اتضح لنا من دراسة النظام المالي بالدولة، أن كل فاعلياته من الإيرادات والنفقات العامة، فضلاً عن الميزانية الاتحادية، كانت تتأرجح ما بين الزيادة والنقصان، وهذا يرجع إلى اعتماد القطاع المالي بشكلٍ كبير في الدولة على الإيرادات النفطية (غير الثابتة)، وبدراسة بُنية

الجهاز المصرفي بالدولة تبيّن لنا دور المصرف المركزي في تحقيق قدرٍ من الأمان المصرفي والاستقرار النقدي، وخاصةً بعد أن فشل مجلس النقد في تحقيق ذلك، مما ترتّب عليه حدوث الأزمة المصرفية بالدولة عام 1977، كما اتّجه المصرف المركزي لتوطين القطاع المصرفي بالدولة لمواجهة ظاهرة تعدد المصارف الأجنبية غير العربية، وتداعيات ذلك على نشاط القطاع المصرفي.

ومن الواضح من خلال الدراسة أن كافة القطاعات الاقتصادية ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط، ورغم جهود الدولة لتنويع مصادر الدخل القومي، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي، إلا أن القطاع النفطي كان يُسهم بالنصيب الأكبر في الناتج الإجمالي المحلي، وهذا لا ينتقص من جهود الدولة لتنويع مصادر الدخل القومي، بل هو مدعاة لبذل المزيد من الجهد لتعظيم مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي للدولة.

وبدراسة المجتمع الإماراتي، وأهم التحوّلات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة، اتّضح لنا أن ما شهده المجتمع الإماراتي من كافة صور التطوّر والتحوّل كان مرتبطاً بالثروة النفطية، فمع تدفُّق النفط وعوائده المالية، تبنّت الدولة مشروعاتٍ تنمويةٍ طموحة، للنهوض بأوضاعها، بعد أن ظلّت ردحاً من الزمن تئنّ من وطأة الحرمان من كافة الخدمات الصحية والتعليمية والحياتية، ولما كانت الدولة تفتقر إلى القوة العاملة المؤهلة والمُدرّبة – وخاصة في ظل ندرة العنصر السكاني – لتنفيذ تلك المشروعات، ولّت وجهها صوب العمالة الوافدة التي أخذت تتدفق بأعدادٍ غفيرة، الأمر الذي ضاعف من عدد السكان، فقد كان عامل الهجرة العامل الأكثر تأثيراً وتحديداً لحجم ونوعية السكان، ورغم الإقرار بالدور الإيجابي والملموس لتلك العمالة في كافة قطاعات الدولة، إلا أن حجم هذه الإيجابيات يتقزّم أمام الخلل الذي أحدثته تلك الهجرات غير المقننة في النسيج السكاني لدولة الإمارات، حيث امتد الخلل السكاني إلى التركيب النوعي والعمري للسكان، وما ترتب عليه من تداعياتٍ سلبية على المجتمع الإماراتي، والتي تتعدد بين آثارٍ اقتصادية والاجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية، فمن الواضح أن تكلفة التنمية الاقتصادية كانت عالية، كما تبيّن لنا أن العمالة الوافدة هيمنت على أكثر من 90% من قوة العمل، لذا مثّلت عصب الحياة الاقتصادية بالدولة، وقد أدركت الدولة خطورة هذا الوضع، لذا سعت إلى تقنين معدلات الهجرة، ووضعت خططاً استراتيجية لتوطين العمالة، وتأهيل الكوادر البشرية المواطنة لإحلالهم محل العمالة الوافدة.

وأولت الدولة عنايةً خاصة بالقطاعات الخدمية والبُنية التحتية، لتوفير حياةٍ رغيدة لمواطنيها، إذ سعت إلى تأسيس وتطوير قطاعات خدمية مثل الكهرباء، والماء، والإسكان، والصحة، والمواصلات، فضلاً عن تقديم العديد من المساعدات لبعض الفئات غير القادرة، وذلك في إطار الضمان الاجتماعي. ونلاحظ أن العوائد المالية النفطية تُسهم بالنصيب الأكبر في تمويل هذه القطاعات منذ مرحلة البناء حتى مرحلة التطوير والصيانة، وينهض دليلاً على علاقة تلك القطاعات بقطاع النفط، أن انخفاض العوائد المالية النفطية في منتصف ثمانينات وأواخر التسعينات من القرن العشرين ، أثّر في مشروعات الدولة في هذه القطاعات، ففي غضون هذه الفترة، تبنّت الدولة سياسة التقشف الاجتماعي، مما انعكس سلباً على مستوى هذه الخدمات.

لقد انطوت التحوّلات التي شهدها المجتمع الإماراتي على قدرٍ من السلبيات، حيث تعرّضت الأسرة الإماراتية، والمجتمع عامة لبعض الظواهر السلبية المستجدة، وعلى نحوٍ آخر، بدت ملامح بعض الظواهر الأخرى تتضح، كظاهرة تعدد الزوجات، وظهور الأسر النووية، يبقى أن نشير إلى التحسّن الملحوظ لوضع المرأة، وخاصةً بعد أن حققت نجاحاً في السلم التعليمي، مما ساهم في انخراطها في سوق العمل، وتراجع المجتمع الذكوري للمرأة، فالتعليم مثّل نقطة تحوّل مهمة في تاريخ المرأة الإماراتية.

وبدراستنا للقطاع التعليمي في الدولة، وأهم ملامح تطوّره، والمؤشرات الدالة على ذلك، خلصنا إلى أن الدولة أولت عناية خاصة بالقطاع التعليمي، وخاصةً في ظل ارتفاع نسبة الأمية بين مواطنيها، بشكلٍ بلغ أكثر من 90% خلال السنوات الأولى من عمر الاتحاد، ومن ثم، فقد تضاعف عدد الطلاب والمدارس والهيئات التعليمية في كافة مراحل التعليم الحكومي والخاص، فضلاً عن الاهتمام بقدرٍ ما بالتعليم المهني، كما وفّرت الدولة التعليم العالي بإنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة، وكليات التقنية العليا، وإيفاد البعثات التعليمية إلى الجامعات العربية والأجنبية، ولكن نشير إلى الجزء الأكبر من التطور الذي لحق بالقطاع التعليمي بالدولة، قد انصبّ على الجانب الكمّي، كما أن المنظومة التعليمية تحتاج إلى أمرٍ مهم وهو الربط بين العملية التعليمية وسوق العمل، لتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتوصي الدراسة بأهمية الاهتمام بالتعليم المهني نظراً لالتصاقه بواقع التنمية الاقتصادية.

ويبقى أن نشير إلى أن المجتمع الإماراتي شهد تطوراً ثقافياً، حيث تمت إقامة منظومة ثقافية من صحافة وتلفزيون وإذاعة، إلى جانب إقامة العديد من المؤسسات الثقافية بالدولة،

والتي تُعنَى بتاريخ الخليج والمنطقة العربية بشكلٍ كبير، وفي ظل هذه التحوّلات الثقافية التي شهدها المجتمع الإماراتي، هناك ثمة تحدياتٍ ثقافية واجهت الثقافة الإماراتية، تمثّلت في تعدد الثقافات الوافدة، وتداعياتها على الواقع الثقافي الإماراتي، والصراع ما بين القديم والحديث، وبين الدعوة للانفتاح على الثقافات الأخرى، والدعوة للتمسك بالموروث الثقافي، وتشير الدراسات إلى أن الانفتاح على الثقافات الأخرى لا يتطلب الانقطاع مع الموروث دون الانغلاق على الذات، فالثقافة التي لا تتواصل تندثر.

وأخيراً نؤكد أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت نجاحاً واضحاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وإن كانت تنطوي على قدرٍ محدودٍ من السلبيات، التي يمكن تجاورها بمزيدٍ من الجهد والمثابرة، والعمل على إقامة اقتصاد حديث يعتمد على قاعدة اقتصادية قوية تُسهم في تحقيق ما تصبو إليه الدولة من أهداف، لا سيما تلك المتعلقة بتنويع مصادر الدخل، ويكفي تلك التجربة أنها التجربة الوحدوية الوحيدة في العالم العربي التي قُدّر لها أن تستمر منذ عام 1971 حتى الآن.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تساهم عناصر القوة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية في إنجاح استراتيجيتها لتصبح المركز التجاري الأول في الشرق الأوسط.

تشير البيانات الموضحة في هذه الدراسة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك العديد من عناصر القوة والتي تتمثل في الآتي:

- اقتصاد قوي ومتين، وعلى الرغم من ارتباطه المباشر بأسعار النفط والغاز وأسواق العقارات العالمية، إلا أنه استطاع تجاوز الأزمة المالية العالمية الأخيرة من خلال توفير السيولة النقدية من قبل مصرف أبو ظبي والذي قدم الدعم المادي لإمارة دبي، حيث استطاعت تجاوز أزمتها بسرعة.
- علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول العالم، وخصوصاً مع بريطانيا والولايات المتحدة، مما وفّر لها دعماً سياسياً على الساحة الدولية.

إلا أن دولة الإمارات لا تخلو من العقبات والمشاكل والمتمثلة بالآتي:

- احتلال جمهورية إيران لثلاثة جزر إماراتية.

- تأثر إمارة دبي بالأزمة المالية العالمية.
- الاختلال الديموغرافي للطبيعة السكانية والتي يغلب عليها العمالة الوافدة وخاصة من دول جنوب شرق آسيا ذات العادات والتقاليد المختلفة عن البيئة العربية.

وذلك، تسعى استراتيجية دولة الإمارات إلى تجاوز تلك العقبات وذلك من خلال مطالبتها الدائمة بحقها في استعادة جزرها المحتلة، والعمل على إعادة تقييم أوضاع العمالة الوافدة لديها، أما فيما يتعلق بالأزمة المالية، فإن التعاون القائم ما بين اتحاد الإمارات العربية وخصوصاً من قبل إمارة أبو ظبي ساهم بشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة وآثارها على إمارة دبي، وبذلك استطاعت دولة الإمارات الاحتفاظ بمكانتها الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص.

الفرضية الثانية: إن التخطيط الاستراتيجي جعل من دولة الإمارات العربية مكانة متميّزة بين الدول في جميع الجوانب.

أشارت الخطة الاستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى العديد من النقاط، والتي نوجزها بالآتي: المحفزات الاستثمارية، الاستثمار في دول أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، تشجيع الصناعة، مذكرات تفاهم، تنافسية الاقتصاد، والتخطيط الاستراتيجي .

وتعمل هذه البنود على تحسين مكانة دولة الإمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث نجد أن محفزات الاستثمار لديها أصبحت من أفضل المحفزات لتشجيع المستثمرين ذوي رؤوس الأموال للاستثمار في الدولة وهذا ما اتضح لدينا من كبر حجم الاستثمارات العقارية وخصوصاً في إمارتي أبو ظبي ودبي.

أما فيما يتعلق بفتح أسواق جديدة، فنجد أن سياسة فتح السوق والتوجه نحو دول أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا تعتبر سياسة حكيمة نظراً لضخامة السوق المستهلكة لديها، ورخص الأيدي العاملة، وإمكانية دعم وتقوية علاقات الإمارات مع دول العالم لكسب التأييد الدولي لها.

النتائج

من خلال استعراضنا لقوة واستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة، تتضح لنا جملة من الأمور والمفاهيم، نجملها في الآتي:

- موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب منطقة الخليج العربي، عربية الانتماء، إسلامية المعتقد، حديثة الاستقلال، صغيرة الحجم مساحة وسكاناً، تتميز بتعدد وكثرة الجاليات الوافدة، نفطية الموارد، لعبت الثروة النفطية دوراً مساعداً في بناء الدولة والتحولات الاجتماعية، دولة اتحادية في تركيبتها السياسية والاقتصادية، ومع ذلك تلعب شخصية القائد رئيس الدولة دوراً محورياً في صياغة سياستها الخارجية وصناعة القرار فيها.
- هذه المحددات مجتمعة جعلت دولة الإمارات تولي الأهمية الأولى لبناء مؤسساتها السياسية (الداخلية والخارجية)، والاجتماعية، والتعليمية، والإعلامية، والصحية، والدفاعية وذلك في سبيل تأسيس دولة عصرية لها مكانتها بين الدول.
- كما ساهمت هذه المحددات الأساسية في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة توازن بين قدراتها وإمكانياتها، وبين أهدافها الأساسية، وذلك في انتهاج سياسة مرنة، وتسوية الخلافات الخارجية بالطرق السلمية، وقد لعبت الشخصية الإصلاحية لصناع القرار دوراً مؤثراً في هذا الشأن، كما سخرت دولة الإمارات قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية لتحقيق أهدافها الخارجية في تعزيز مكانة وسمعة الدولة، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتعاون الدولي، من خلال الحضور والعمل النشط في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومن خلال التعاون الثنائي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- إن دولة الإمارات في سياستها الخارجية تمسكت بالمبادئ الأساسية التي حددتها في دستورها بالمادة الثانية عشرة، حيث تقوم ثوابت هذه السياسة على حسن الجوار، وإقامة علاقات مع جميع الدول على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة، والوقوف إلى جانب الحق والعدل، والإسهام الفعّال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

- كان تأثير العامل الجيوسياسي والاقتصادي في علاقات دولة الإمـــارات مـــع دول العالم دوراً كبيراً والذي اتضح من خلال الـــدائرة الخليجيـــة، والـــدائرة العربية، والدائرة الدولية.
- إن المكانة المرموقة والاحترام الكبير اللذين تحظى بهما دولة الإمارات على الصعيد الخارجي هما ثمرة مبادئ وقيم وضع نهجها ومتكزاتها وجسّدها عملياً القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه.
- وقد أضفت هذه المبادئ والقيم والسياسات على دولة الإمارات دوراً ارتقـــى بها، إلى ما هو أكبر من حجمها بالمعايير الدولية المتداولة، وحينمـــا غـــادر قائدها دار الفناء إلى دار البقاء، التقت القوى والتيارات الشعبية كافة والدوائر الرسمية في معظم دول العالم على الإشادة الواضحة بحكمة القائـــد الراحـــل، وبشخصيته وبساساته ومواقفه، وأدار عملياتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي على نحو جدير بالاحترام.

التوصيات

توصي الدراسة صناع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة السير على خطى التقدم والتنمية المعمول بها، بالإضافة إلى الآتي:

- تناول مُعمّق لمكونات وتطبيقات الهوية الوطنية واقتراح معالجات منطقية وواقعية.
- تكريس مبدأ محور السياسة الخارجية والهوية، من حيث الاستناد إلى قيم التسامح والانفتاح، لكن مع عدم التساهل إزاء كل ما من شأنه المساس بمصالح الدولة وحقوقها الوطنية، والتمسك بحق الدولة في جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.
- التركيز على التنمية الإنسانية والبشرية، واعتبار الموارد البشرية والاجتماعية كأولوية أساسية لرفاهية المجتمع، والاستمرار في توفير الدعم المستمر واللامحدود لقطاع التعليم
- المطالبة بالتوقف عند سقف محدد لنسبة كل جالية في الإمارات، وبتجنيس الخليجيين والعرب، وتشجيع الإنجاب ضمن استراتيجية وطنية.
- التركيز على أهمية اللغة العربية في التعليم والمجتمع وحتمية وضرورة عدم المساس به.
- العمل على إثارة مناخ من الحراك والحوار في العلاقة ما بين القيادة السياسية ومتخذي القرار في الدولة من جهة وبين الموظفين والكوادر المهنية في القطاعين العام والخاص، والمواطنين العاديين من جهة ثانية، وهذا ما يمكن أن نلمسه من توليفة الموضوعات المتعلقة بمفاهيم تعزيز وتنمية الهوية الوطنية.
- إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تتحرك ضمن محاور ثلاثة هي المحور الخليجي بما يمثله تاريخيا واجتماعيا وسياسيا والمحور العربي والإسلامي باعتباره المرجعية لهويتنا وثقافتنا والمحور الدولي الأوسع.. ومن هنا ضرورة التعامل الإيجابي مع المعطيات الدولية الجديدة.
- العمل على وضع آلية بنّاءة ومدروسة في مواجهة ثقافة العولمة الجارفة.
- دعم متطلبات التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنمية الموارد البشرية الوطنية في ضوء ازدياد القوة العاملة الوافدة.
- العمل على تغليب التمليك العقاري للمواطنين والعرب، وأن تكون زيادة الإنجاب استراتيجية وطنية.

- أن مسؤولية الجميع قائمة على التعاون مع جميع الوزارات والهيئات المحلية والاتحادية لتحقيق تطوير الخطط الاستراتيجية والسياسات والقوانين والتشريعات التي تضع الهوية الوطنية في كل ركن من أركانها إضافة إلى وضع خطة عاجلة لإعادة جذب المعلمين من ابناء الوطن للقيام بدورهم، ووضع مناهج تثقيفية وتوعوية حول الإمارات هوية وتراثا وعادات وتقاليد، وإلزام المعلمين المستقدمين من خارج الإمارات قبل التحاقهم بعملهم الاهتمام باللغة العربية وذلك على جميع المستويات، مع خلق بيئة تعليم وبيئة عمل مرتبطتين بالهوية الوطنية.
- تنويع مجالات الاستثمار ودعم القطاع الزراعي وصيد الأسماك لتوفير المن الغذائي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية:

- الأسطل، كمال محمد (2001). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- البشاري، المقدسي (1987). **أحسن التقاسيم في معرفة التقاسيم**، دار إحياء التراث العربي.

- ابن حارب، عبد الرحمن يوسف (1999). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- ابن سعيد، أحمد عبد الله (2008). **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990-2003**، الشارقة: مركز الخليج للدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

- أبو شرار، علي (2007). **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

- أبو علي، سلطان (2001). **التكتلات الاقتصادية الكبيرة: تجربة الاتحاد الأوروبي**، المراقب الاقتصادي، الكويت، العدد 165، ص ص 23-28.

- أوغلو، داود (2010). **العمق الاستراتيجي وأثره في مكانة الدول**، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، نسخة مترجمة، القاهرة، مصر.

- برو، شارل سان (2003). **السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (70).

- حبيب، هاني (2002). **الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها**، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق.

- الحمش، منير (2001). **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين**، ط1، دار الأهالي، دمشق.

- جلال، محمد نعمان (2004). **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول/دراسات،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- رجب، عمر الفاروق سيد (1994). **قوة الدولة: دراسات جيوستراتيجية،** الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي.

- ستيجليتز، جوزيف وتشارلتون، أندرو (2009). تجارة **عادلة للجميع، كيف يمكن للتجارة أن تُعزز التنمية،** ترجمة خليل كلفت، دار إلياس العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة.

- صبيح، علي (1998). **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995،** بيروت: دار المنهل اللبناني.

- صندوق أبو ظبي للتنمية (2000). **30 عاماً من المساهمة في التنمية،** أبو ظبي.

- عبد الله، عبد الخالق (2001). المبادرات **والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الظاهر، نعيم إبراهيم (2001)، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد،** عمان: دار اليازوري العلمية.

- عبيد، نايف علي (2003). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق،** وزارة الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- الطيب، أسامة بن صادق (2010). **التخطيط الاستراتيجي للدول،** سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع والعشرون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز .

- العزاوي، نجم (2009). **أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- عطوي، أحمد خليل (1981). **دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها،** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- إبراهيم، غنيم عبد الرحمم (1998). **الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، بيروت.

- الفيلالي، عصام بن يحيى (2010). **التخطيط الاستراتيجي للدول**، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع والعشرون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز.

- قنوع، نزار، وعلي، نبيل، وشهيلة، شادي (2007). **صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (2)، 2007.

- مطر، عبد الله (2005). **واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة محاضرات الإمارات (43) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- المطوع، شذى (2006). **الإمارات العربية المتحدة**، (www.freedomhouse.org)

- مجمع اللغة العربية (2004). المعظم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، جمهورية مصر العربية.

- مقلد، محمد ربيع وصبري، إسماعيل صبري (1993). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

- النعمة، كاظم هاشم (1999). **العلاقات الدولية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس ليبيا.

- هارت، ليدل (1987). **الإستراتيجية وتأريخها في العالم**، تعريب أكرم ديري، الطبعة الأولى، بيروت: دار الطليعة.

<u>ثانياً: الدوريات</u>

- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2001. **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية**، أوراق موجزة (4).

- الإمارات العربية المتحدة (2003). بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، **لمحات عن الدول**.

- دولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 2000-2001**، لندن: ترايدنت برس.

- راشد، حسين راشد (1994). **التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب والرفض**، مجلة درع الوطن، عدد (72).

- الربيعي، صاحب (2008). **مفهوم الدولة**، الحوار المتمدن، العدد 2251، منشورة عبر الموقع (http://www.ahewar.org).

- زهران، جمال علي (2000). **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (149)، مؤسسة دار الأهرام، القاهرة، ص ص 22-23.

- سعودي، هالة (1995). **النظام العالمي الجديد**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

- العزي، غسان (2008). **مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي**، بيروت: مجلة الدفاع الوطني، 2008/10/13.

- فراج، عبد المجيد (1997). **القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام.

- مصعب، محمد عوض (2010). **قوة الدولة**، مجلة الطيران والدفاع، العدد 38، بيروت، لبنان، ص ص 3-4.

- مقلد، إبراهيم صبري (1987). **العلاقات السياسية الدولية** ، ط 5 ، الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر.

- الموسوعة القومية (2010). **الفصل السادس: نشوء الدولة وتطورها**، العدد 11، السنة السادسة.

- كيششان، جوزف (2008). **العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عهد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**، مجلة شؤون اجتماعية، جامعة الشارقة، العدد 102.

- لايدر، جوليان (1981). **حول طبيعة الحرب**، دمشق: مركز الدراسات العسكرية.

- مركز زايد للتنسيق والمتابعة (2003). **العلاقات بين الإمارات والصين**، أبو ظبي.

- هاشم، نوار جليل (2010). **قياس قوة الدول: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بالدول الكبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، شهر 2010/1.

- الهزاط، محمد (2003). **الحرب الأمريكية على العراق والشرعية الدولية**، مجلة المستقبل العربين العدد (393)، حزيران/يونيو 2003.

- هيئة البحوث العسكرية (1990). **حساب القوة الشاملة**، القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، الرياض.

- وزارة الإعلام الإماراتية (1993). **كلمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة العيد الوطني الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة**، ديسمبر، 1972، أبو ظبي: مركز التوثيق الإعلامي، ص 8-9.

- وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة (2002). **المجموعة الإحصائية للعام 2001**.

- وزارة الخارجية الإماراتية، **إدارة المراسم، قائمة السلكين الدبلوماسي والقنصلي**، دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير، 2011.

<u>ثالثاً: الرسائل الجامعية</u>

- آل نهيان، سلطان بن خليفة بن زايد (د.ت.). **الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية.

- درويش، عيس (1999). **ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي العربي**، مجلة الفكر السياسي، العددان 4 و 5، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص ص 68-71.

- الدوري، فلاح عبد القادر أحمد (2010). **دور القوى السياسية التركية في تحديد سياسة الدولة لمنطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الحرة في هولنده.

- رصرص، محمد محمود (2011). **الفكر الاستراتيجي في بناء الدولة الحديثة**، الإمارات نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- عبدالله، راشد محسن (2002). **نظرية القوة في الصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة زمالة (غير منشورة) ، كلية الحرب العليا ، الأكاديمية العسكرية العليا.

- الضمور، موفق محمد (2008). **واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام الأردني**، رسالة دكتواره غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- العزاوي، مهند (2008) **الإعلام والإستراتيجية العسكرية الأمريكية**, أطروحة دكتوراه.

- العفيف، أمجد (2005). **العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الحكومية الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- العمار، هشام بن عبد العزيز (2008). **مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Books

- Sayegh, Fatma (2004). Post -9/11 **Changes in The Gulf: The Case of The UAE, Middle-East Policy**, 11:2 Summer, pp. 107-124.

- Kara, Yildiz (2008). **Trade as a Tool of Diplomacy and Global Security**, *International Affairs*, 8-13, Georgetown University.

- McGrew, A. (1997). **The Transformation of Democracy**, Cambridge: Polity Press.

- Korosec, R. (2006). **Is Department-Based Strategic Planning more Effective than Organization-Wide Strategic Planning? Empirical Evidence from Senior Managers**. Public Performance & Management Review 30(2): 221-244.

- Jones, B. (1996). **Critical Few vs. Trivial Many: Strategic Planning in Government–The Key to Reinventing Ourselves Let's Get Out of the Firefighting Mode and Into the fire Prevention Game**. Defense Acquisition University; PM:12–15; January–February.

- Armstrong, J. (2004). **Don't do SWOT: A Note on Marketing Planning**. ManyWorlds.com.

- David B. Knight, "P**eople Together. Yet Apart: Rethinking Territoty, Sovereignty and Identities**", inside *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the 21st Century*, (ed) George J. Demdo and William B. Wood,(Oxford: Westview,1994). Pp.71–86.